جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مستقبل الأمن القومي الجزائري في ضوء التحديات الإقليمية الراهنة 2011-2017

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص دراسات متوسطية

إعداد الطالب:
حفيظ جيلالي

اشراف الأستاذ :
محمد عمرون

لجنة المناقشة:

- واري عبد الكريم..... رئيسا
- عمرون محمد..... مشرفا ومقررا
- قشي عشور..... ممتحنا

السنة الدراسية: 2017-2018

جامعة مولود معمري تيزي وزو
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مستقبل الأمن القومي الجزائري في ضوء التحديات الإقليمية الراهنة 2017-2011

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية

تخصص دراسات متوسطية

إعداد الطالب:
حفيظ جيلالي

اشراف الأستاذ :
محمد عمرون

لجنة المناقشة:

- واري عبد الكريم..... رئيسا
- عمرون محمد..... مشرفا ومقررا
- قشي عشور..... ممتحنا

السنة الدراسية: 2017-2018

اهداء

الى والدتي الحبيبة و الى والدي العزيز احترامًا و تقديرًا و عرفاناً لهما، اطال الله عمرهما و رزقهما الصحة و البركة و العافية و حسن الخاتمة

الى اخي و اختي شكرا و عرفانا

الى اصدقائي المقربين و احبابي و زملائي في الدراسة

الى ارواح الشهداء الذين استشهدوا من اجل الجزائر عبر جميع الحقب التاريخية

الى جميع من باتت اعينهم تحرس هذا الوطن الغالي

لكم جميعا و لقارئ هذه العبارات، اهدي عملي هذا من قلبي

شكر و تقدير

الحمد لله و الصلاة و السلام على رسول الله

اما بعد احمد و اشكر الله كثيرا فهو الذي وفقنا لهذا العمل وانعم علينا

بنعمة اتمامه.

كما أتوجه بجزيل الشكر و الإمتنان الى كل من ساعدنا من قريب او

من بعيد لاتمام هذا العمل و أتوجه بشكري الى كل من كان لي سندا

و عونا و لو بكلمة طيبة، كما أتقدم بالشكر و العرفان الى الذين

يساهمون في توفير الأمن و الاستقرار للجزائر، و الى الذين يحافظون على

امانة الشهداء و مبادئ و قيم الوطن، و الى الذين يبذلون جهود جبارة

و تضحيات كبرى من اجل الوطن و مستقبل افضل للبلاد و العباد.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الاول: الاطار النظري و المفاهيمي للأمن و الأمن القومي:

المبحث الاول: ماهية الأمن

المطلب الاول: مفهوم الامن

المطلب الثاني: مستويات الأمن

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن

المبحث الثاني: ماهية الأمن القومي

المطلب الاول: مفهوم الامن القومي و خصائصه

المطلب الثاني: أبعاد الامن القومي

المطلب الثالث: عناصر و مقومات الامن القومي و العومل التي تدفع للاهتمام به

الفصل الثاني: التحديات الاقليمية التي واجهت الجزائر ما بين 2011-2017

المبحث الاول: التحديات الاقليمية الجديدة

المطلب الاول: الحراك العربي و الفوضى الخلاقة

المطلب الثاني: فوضى انتشار السلاح الليبي

المطلب الثالث: أزمة شمال مالي

المبحث الثاني: التحديات الاقليمية التقليدية

المطلب الاول: الأزمة الاقتصادية في الجزائر (انخفاض اسعار النفط)

المطلب الثاني: تضاعف الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر

المطلب الثالث: انتشار الارهاب و الجريمة المنظمة

الفصل الثالث: سيناريوهات مستقبل الأمن القومي الجزائري

المبحث الاول: سيناريوهات متعلقة بالداخل الجازئري

المطلب الاول: السيناريوهات السياسية و الاقتصادية

المطلب الثاني: مستقبل الارهاب و الجريمة المنطمة

المبحث الثاني: سيناريوهات متعلقة بالجوار الجزائري

المطلب الاول: مستقبل الامن القومي الجزائري في ضل الأزمة الليبية

المطلب الثاني: مستقيل الأمن القومي الجزائري في ضل ازمة شمال مالي

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

شهدت البيئة الإقليمية للجزائر عدة تحديات و هو ما انعكس على الأمن القومي الجزائري و مستقبله خاصة بعد ما أثر تداعيات "الحراك العربي" الذي أدى إلى إحداث تغيرات سياسية و أمنية في المنطقة العربية و شمال افريقيا.

افرز "الحراك العربي" بيئة أمنية جد هشة جراء تفاقم بعض الأزمات المجاورة للجزائر كأزمة ليبيا مثلا بعد سقوط نظام القذافي و بروز أزمة شمال مالي، مما سبب تداعيات خطيرة على الأمن القومي الجزائري بعد ضعف المؤسسات الأمنية لهذه الدول (ليبيا و مالي) و تنامي الحركات الإرهابية و انتشار الجريمة المنظمة و ظهور موجات من اللاجئين و المهاجرين غير الشرعيين هربا من مناطق الصراع اغلبهم اتجه صوب الجزائر و بأعداد هائلة، كل هذا جعل الأمن القومي الجزائري مهددا، خاصة بعد انهيار اسعار النفط في 2014 و دخول البلاد في أزمة اقتصادية و تخوف من مستقبل الجزائر من التعرض للتهديد السلم الاجتماعي بسبب تدهور الأمن الاقتصادي، إضافة إلى التخوف من انتقال فوضى "الحراك العربي" خاصة في ظل التوظيف الخارجي لهذا الحراك من طرف القوى الكبرى.

كل هذه المعطيات التي تحيط بالجزائر شكلت مجموعة من الانعكاسات السلبية و التي ساهمت في التأثير على الأمن القومي الجزائري.

أهمية الموضوع:

- تنبع أهمية الموضوع في كونه يعالج أحد الظواهر الأكثر حساسية ألا و هو الأمن الذي أصبح مطلب لكل الدول و الشعوب.

_ كون المنطقة تعيش حالة من اللاإستقرار نظرا للأحداث التي عرفتها و ظهور تهديدات جديدة، و من هذا المنطلق تبرز أهمية الموضوع في محاولة التعرف على اهم التحديات و التهديدات و طرح اهم السيناريوهات التي قد تطرأ مستقبلا في ظل التهديدات الراهنة.

❖ **أهداف الدراسة:**

➢ الأهداف العلمية: يمكن حصرها فيما يلي:

– إبراز مفهوم الأمن و مستوياته و ابعاده، وأهم المنظورات التي تناولت المفهوم مع التوقف عند نشأتها وتطورها.

– عرض أولى بدايات التحديات الاقليمية المتمثلة في الحراك العربي الذي افرز تحديات اخرى، و التطرق الى بمختلف محطاتها الرئيسية، و رهاناتها التي عرقلت استقرار المنطقة.

➢ الأهداف العملية: فعلى المستوى العملي تحاول هذه الدراسة تسليط الضوء على طبيعة التحديات و التهديدات الأمنية المختلفة التي أفرزتها البيئة الاقليمية الي تهدد امن و استقرار الجزائر، و مواكبة لفترة تشهد فيه المنظقة التى تحيط بالجزائر حراكا واسعا و توترات أمنية و التي تؤثر على الاستقرار السياسي و الاجتماعي و الاقتصادي و الأمني بشكل سلبي على الأمن القومي لدول المنطقة من بينها الجزائر.

❖ **اسباب اختيار الموضوع:**

➢ أسباب ذاتية:

الرغبة الشخصية لدراسة الأمن القومي الجزائري و الرغبة في معرفة وتوضيح طبيعة التهديدات و التحديات التي تحيط بالجزائر و الطموح في استكشاف السيناريوهات المحتملة و تداعياتها على الأمن القومي الجزائري، كوننا ننتمي الى هذا الوطن و خاصة احساسنا الطبيعي للخطر الذي يواجه أمننا القومي.

- أسباب موضوعية:

علاقة هذا الموضوع بالدراسات المتوسطية، كون الجزائر بلد متوسطي، خاصة و ان الجزائر لها دور كبير في مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة و غيرها من التهديدات في منطقة حوض المتوسط.

❖ **الدراسات السابقة:**

تبلور موضوع الدراسة انطلاقا من مجموعة من الدراسات السابقة و التي معضمها تقاطعت العديد من نقاط الالتقاء من بينها:

دراسة لـ "**محمد مجدان**"، بعنوان: **التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر منطقة الساحل و الجنوب** و ذلك في المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع5، جوان 2016، و تناول من خلالها مظاهر التهديدات الأمنية في منطقة الساحل و الجنوب و تأثيرها على الجزائر كتهريب و تجارة المخدرات، و البشر و السلاح كما تناول من خلالها على الظاهرة الارهابية و توسع نشاطها، كما تطرق الى اسباب تلك التهديدات كالحروب الاهلية و الدولة الفاشلة، و العولمة و اخيرا تناول الانعكاسلت الأمنية في منطقة الساحل و الصحراء على الجزائر اقتصاديا، سياسيا، أمنيا، اجتماعيا.

دراسة لـ "**ليلى كرفاح**"، مقال بعنوان: **مستقبل الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي**، مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز الديموقراطي العربي الديموقراطي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، برلين–المانيا، ع7، فيفري 2018. و تناولت خلالها الباحثة حول تفسير الحراك العربي بين الاسباب الداخلية كالبطالة و الاسباب الخارجية كالفوضى الخلاقة، و تطرقت الى التحديات الامنية التي تواجه الجزائر بعد الحراك العربي ذات التأثير المباشر المتمثلة في طروحات الانفصال و الخروقات المذهبية و الارهاب في ضل مخططات القوى الكبرى المتجسد ما يسمى بـ "مشروع الشرق الاوسط الجديد".

مذكرة ماجستير لـ "**يسرى أوشريف**"، بعنوان: **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري** موسم 2016/2015 جامعة بسكرة، تطرقت من خلالها الباحثة الى تداعيات و ابعاد الأزمة الليبية و أثارها المترتبة منها و انعكاسات و تحديات هذه الأزمة على الأمن الوطني الجزائري، و مقاربة الجزائر للتعامل مع هذه الأزمة.

دراسة لـ "**مصطفى دلة أمينة**"، بعنوان: **العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري**: أمن الحدود بين مالي و ليبيا، المجلة العربية للعلوم السياسية العدد 49-50 (شتاء-ربيع 2016). و تناولت فيها ابعاد الأزمتين الليبية و المالية و ما خلفتهما من توترات اقليمية و تزايد التهديدات كالارهاب و انتشار السلاح و الانكشافات الامنية الحدودية و تأثيرها الخطير على الأمن الجزائري.

❖ **اشكالية الدراسة:**

كيف أثرت التحديات الإقليمية الراهنة في فترة 2011-2017 على الأمن القومي الجزائري؟

تساؤلات فرعية:

- ما هو مفهوم الأمن و الأمن القومي ؟
- ما هي اهم المقاربات المفسرة للأمن؟
- ما هي التحديات الاقليمية التي تهدد مستقبل الامن القومي الجزائري؟
- ما هي السيناريوهات التى قد تطرأ على مستقبل الأمن القومي الجزائري؟

➢ **الفرضيات:**

✓ الفرضية الرئيسية:

- **كلما زادت حدة الإستقرار السياسي و الأمن في البيئة الإقليمية للجزائر، كلما أدى ذلك الى انعكاسات أمنية خطيرة مباشرة او غير مباشرة على الأمن القومي الجزائري.**

✓ الفرضيات الثانوية:

– اختلاف مستويات الأمن و مداخل تفسيره، يرفع من مستوى غموض مفهوم الأمن القومي.

– كلما تصاعدت مستويات التهديدات و التحديات على الامن القومي الجزائري، كلما استلزم ذلك موارد بشرية و مادية كبيرة للتعامل مع تلك التحديات و مواجهتها.

– تعزيز الأمن القومي الجزائري مرتبط الى حد ما بطبيعة البيئة المحيطة به.

➢ **حدود الدراسة:**

✓ **الإطار الزمني:**

يمتد الإطار الزمني لدراستنا المتمثلة في مستقبل الامن القومي الجزائري في ظل التحديات ما بين 2011–2017 حيث ركزنا على هذه الفترة نظرا للحركية الكبيرة التي شهدتها المنطقة المجاورة للجزائر في الجانب الأمني والسياسي خاصة بعد ما عرفت المنطقة ما يسمى بالحراك العربي.

❖ **منهج الدراسة:**

✓ **المنهج التاريخي:** بهدف تبيان الضرورة التاريخية للأحداث من خلال تتبع تطور المفاهيم و المقاربات الأمنية عبر مسار تاريخي و التي تتصف بديناميكية تستمد أسسها من حركيات تاريخية، تم ابرازها من خلال مجموعة من النظريات المدرجة في الدراسة، و كذلك لفهم التحديات و معرفة الأحداث التاريخية التي أدت الى تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية و الإرهاب و انتشار السلاح...و غيرها خلال 2011 الى2017.

✓ **المنهج الاحصائي:** فموضوع الدراسة يستلزم الاستعانة بمجموعة من المعطيات كالاحصائيات و النسب المئوية و ذلك باستخدام لغة الأرقام، فالمعطيات تقربنا اكثر قدر ممكن لفهم الموضوع.

✓ **المنهج الإستقرائي:** إعتمدنا هذا المنهج من أجل استقراء مختلف القضايا والعراقيل و التحديات التي تواجه الامن القومي الجزائري، واستقراء النتائج المترتبة عليها التي أثرت عليه بشكل كبير.

❖ **تقسيم الموضوع:**

تم معالجة هذه الدراسة وفق خطة منهجية متسلسلة ابتداء من مقدمة و منهجية موضوع الدراسة و المقسمة الى ثلاث فصول و هي:

الفصل الاول عبارة عن الاطار المفاهيمي و النظري للدراسة و تم فيه ابراز و توضيح مفهوم الامن حسب مختلف المفكرين و اهم النظريات المفسرة للامن و التطرق الى مستويات الامن و تناول الفصل ايضا مفهوم الامن القومي و القومية، و كذا تحديد ابعاد الامن القومي و مقوماته و العوامل التي تدفع بالإهتمام به، اما الفصل الثاني تم فيه ابراز التحديات الاقليمية التي واجهت الجزائر من 2011 الى2017 و التطرق الى التحديات الاقليمية، كالحراك العربي و الفوضى الخلاقة، و انتشار السلاح و ازمة شمال مالي، ثم التطرق الى الازمة الاقتصادية التي مست الجزائر و تنامي الهجرة غير الشرعية و الارهاب و الجريمة المنظمة و انعكاسات هذه التحديات سلبا على الأمن القومي الجزائري، اما الفصل الثالث تم التطرق الى اهم السيناريوهات المحتملة التي قد تطرأ على مستقبل الامن القومي للجزائر داخليا و جواريا، و تداعياتها المستقبلية.

الفصل الاول:

الاطار المفاهيمي

و النظري للأمن

و الأمن القومي

تمهيد

يتعلق الاطار المفاهيمي و النظري بأهم التعريفات المرتبطة الدراسة و بالامن يشكل خاص قصد ضبط حدودها المفاهمية و كذا النظرية كون الامن من المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية و من بين المصطلحات السياسية الأكثر تعقيد و غموضا، و لقد توسع المفهوم الضيق له في حصره للتهديدا التقليدية العسكرية التي يكون مصدره خارجي و موجه ضد كيان الدولة ليصل مفهومه الموسع في الوقت الحالي ليشمل تهديدات عسكرية و غير عسكرية يمس الدولة و المجتمعات و الأفراد و يشمل أبعاد أخرى غير عسكرية منها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و غيرها.

المبحث الاول: ماهية الأمن

المطلب الأول: مفهوم الامن

ان الامن ليس من السهل تعريفه وليس من المفاهيم المتفق عليه بصوره عامه وانه من الصعب اعطاء تعريف محدد لما تعنيه كلمه الامن شأنه شان الكلمات المتداوله التي تفتقر الى تعريف محدد لها يمكن تقديره.[1]

الامن لغة: هو نقيض الخوف وهو يعني الطمانينه والاستقرار و التخلص من الخوف من الخطر سواء كان داخليا او خارجيا و الامن في الشرع يعني الدفاع عن الامه و عقيدتها و مبادئها وقيمها و تراثها و أرضها ويقوم الامن بلا شك على القوه (**Force**) و القدرة (**Power**) على تحقيق الهدف المنشود.[2]

و مصطلح الامن مشتق من الكلمه اللاتينيه الاصل "**Securus**" التي تتكون من شقين "Se" و تعني بدون، و "**Curus**" تعني عدم الارتياح. اي التحرر من عدم الارتياح في الاصل اي الحالة السلمية دون مخاطر او تهديدات.[3]

و اختلفت التعاريف الاصطلاحية للمفهوم حسب اختلاف الآراء و المفكرين حيث عرف "ارنولد وولفرز" منذ 1950 الامن على انه من جانب موضوعي محدد غياب التهديد على القيم المركزيه الموجودة او من جانب ذاتي هو الخوف من ان تتعرض هذه القيم المركزيه للهجوم.[1]

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن، دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، 19 جوان 2007، ص 9.

[2] ايمان ابوبكر الهوى، **التهديدات الاسرائيلية للأمن القومي و المائي العربي**، مذكرة الماجيستر، (جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، 2012) ص 16.

[3] ذويب العيب، "مفهوم الأمن في الفكر الديني: دراسة لأبعاد الامن الانساني في الاسلام"، مجلة الدراسات القانونية و السياسية، الجزائر – الاغواط، ع 5 ، م 1، جانفي2017 ص 249.

والامن حسب دائره المعارف البريطانيه يعني حماية الامة من خطر القهر على يد قوة اجنبية، وهذا ما يبرز اعتماد الدول لوزارات خاصة بالامن الوطني او القومي بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، للاهتمام بوظيفه الحماية من التهديدات العسكريه خاصة في ظل انتشار الاسلحة النوويه، وعرفه ايضا "روبرت مكنمارا" **(Robert McNamara)** وزير الدفاع الامريكي الاسبق في كتابه: "جوهر الامن" بان الامن يعني التطور و التنمية سواء منها الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية في ضل حماية مضمونة، و ان الامن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها الحقيقية للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها و مواجهتها لاعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر او المستقبل.[2]

اما تعريف "لورنس كروز "، و "جوزاف. ناي" **(Lawrence Kranse, J. Nye)** الأمن هو غياب التهديد بالحرمان الشديد، من الرفاهية الاقتصادية." يعود هذه التعريف، إلى مفهوم القوة والتهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية، في مفهومها المادي المحسوس، وهو الجانب الاقتصادي، مشيراً إلى أهمية القوة الاقتصادية كركيزة رئيسية للأمن الوطني. و تعريف ج. هولسن، ج ويلبوك **(J. Holsen, J. Waelboeck)** الأمن هو الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج، والعمل على توسيع نفوذها في الخارج، أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغييره." وعلى الرغم من أن هذا التعريف في جزئه الأخير، يعود إلى حالة العدوانية بالتوسع والتأثير على سلوك الآخرين

[1] صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الإتجاهين التقليدي و الحديث"، العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1، الجزائر، ع 38، ديسمبر2012، ص 231.

[2] فاتح النور رحموني، **تأشيرات على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط نهاية الحرب الباردة**، أطروحة الدكتوراه، (جامعة باتنة1، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر 2016)، ص 51.

وتغييره، إلاّ أنه يضيف متغيرا جديدا، وهو ضرورة السعي إلى تحقيق الأهداف، التي هي في مفهومه تعادل الأمن، من خلال التخطيط و وضع السياسات والبرامج والعمل على تنفيذها.[1]

و يعرف "باري بوزان" **(Barry Buzan)** الامن في العلاقات الدولية هو العمل على التحرر من التهديد في سياق النظام الدولي، فهو قدرة الدول و المجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية في سعيهما للامن، فان الولة و المجتمع يوجدان في اسجام احيانا مع بعضهما و يتعارضان أحيانا.[2]

اما قاواميس أوكسفور **(Oxford Dictionaries)**، فيعرفونه "الامن هو حالة التحرر من الخطر او التهديد".[3]

و من جانب آخر هناك مفهوم الأمن الصلب **(Hard Security)** و الأمن الناعم **(Soft Security)**، فالصلب هو ذلك المفهوم الذي يميز الطابع العسكري للأمن (الأمن التقليدي) و الذي عادة ما يتبلور من اختلاف موازين القوى بين الدول، لعدم حيازتها على اسباب القوة المتمثلة في قدراتها الدفاعية غير القادرة على التعامل مع التهديدات البيئة الامنية التي توجد فيها، اذ ما اقترنت ب صراعات حدودية أو منافسات اقليمية على الهيمنة و النفوذ في المناطق الحيوية من العالم، فالامن الصلب يمكن ارجاعه الى الشؤون الدفاعية و العسكرية، حيث تكون التهديدات مباشرة على وجه التحديد، أما الأمن الناعم فهو مفهوم يندرج فيه كل التحديات غير العسكرية، التي تواجه الدول، مثل التجديات الصحية، الجرائم المدنية (غسيل الاموال، القتل، تهريب المخدرات...) و اللاجئين، و

[1] جمال منصر، **تحولات في مفهوم الامن... من الوطني إلى الإنساني**. مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق. قسنطينة يومي: 30/29 أفريل 2008، ص6.

[2] فضيلة حاج محمد، "اشكالية الامن المجتمعي في العلاقات الدولية"، جيل حقوق الانسان، لبنان، ع 11، سبتمبر 2016، ص 16.

[3] Oxforddictionaries: the web site, the web site has been browser on : 24/04/2018 h : 12 :03 https://en.oxforddictionaries.com/definition/security

المشاكل العرقية، و العمالة السلبية، و التطرف، و الإرهاب، وهي تحديات غير مباشرة ذات طبيعة مركبة، يتداخل فيها أمن الأفراد بأمن الدولة و المجتمع و هذه الظاهرة قد تكون ممتدة جغرافيا و عابرة للحدود يتعدى تأثيرها الى أقاليم أخرى، بل و قد تكون ظاهرة عالمية، كما يمكن ان يتحول مفهوم الأمن الناعم الى مفهوم الامن صلب اذا عولج بأدوات عسكرية مثل تفاقم تلك التحديات الى تهديدات تُستخدم من خلالها القوة العسكرية للسيطرة عليها، و كذلك قد يحول المفهوم الصلب للأمن الى أمن ناعم، اذا تدخلت فيه الأدوات الديبلوماسية و المفاوضات لمعالجة هذا الأمر، و إجمالا فإن هذين المفهومين يُعبّران عن قضايا مترابطة، يجب النظر إليها من خلال الطرح الكلي، الذي يراعي بها التشابك بين المحدّدين الداخلي و الخارجي للأمن، و في هذا السياق، فقد حددت دراسة بحثية قام بها المركز الفنلني للدراسات الروسية الأروبية، خمسة أنواع من التهديدات للامن الناعم تأتي تبعا بشكل تصاعدي على النحو التالي:

- المخاطر االفردية **(Individual Risks)**: مثل تعرض عدد محدد من الأفراد الى تهديد الجرائم و الامراض.
- المخاطر المجتمعية **(Communty Risks)**: مثل اتساع رقعة الضحايا لتشمل قطاعات أوسع داخل المجتمع الواحد، مثل الأوبئة.
- تهديدات عابرة للحدود **(Cross Bordertheats)**: مثل مشكلات الهجرة غير الشرعية و اللاجئين.
- الأزمات الزاحفة **(Creeping Crises)**: اتساع نطاق الخطر ليصبح أزمة إقليمية تهدّد الأفراد في عدة دول مثل: انتشار الأوبئة المعدية القاتلة.
- الكوارث المحتملة **(Petentiol Catastrophes)**: تحول الأزمات الزاحفة الى نكبات تصحبها خسائر فادحة تمتد الى عدة أقاليم مثل الأعاصير، الكوارث النووية، و المشاكل البيئية الكبرى.[1]

[1] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق ص 12-13.

المطلب الثاني: مستويات الأمن

الأمن القومي: تم استخدام اصطلاح الأمن القومي للتعبير عن مجموعة سياسات لضمان سلامة اقليم الدولة و الدفاع عن مكتسباتها في مواجهة الأعداء، سواء في الداخل او في الخارج. و اتسع مفهرم الامن في العقود الاخيرة ليشمل قضايا ليست بالضرورة ذات طابع عسكري او أمني، ليشمل مجموعة من الاجراءات الاقتصادية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية، بعد ان ثبت ان هناك مهددات للأمن القومي بخلاف العدوان و التهديدات الخارجية مثلة صراع الفروق الطبقية و سوء توزيع الدخل و غياب العدالة الاجتماعية، و من فإن شمولية الامن تعني ان له أبعاد متعدد لها خصائصها التي تثبت تترابطها و تكاملها.[1]

الامن الاقليمي: تعني سياسة مجموعة من الدول، تنتمي الى اقليم واجد، و تسعى للدخول في تنظيم و تعاون عسكري لدول الاقليم لمنع اي قوة اجنبية من التدخل في هذا الاقليم و من ثم فان الامن الاقليمي يعني نوع من التحالف بين دول الاقليم لتنظيم في هذا الاقليم، جوهره هو التعبئة الاقليمية و التصدي لقوى الخارجية و حماية الوضع القائم.[2]

الامن الفردي: مجموعة من الاجراءات الرامية الى حماية الفرد ضد الاعتقال و التوقيف الاعتباطي، و بشكل عام ضد إساءات السلطة و تجاوزاتها غير المشروعة، و لقد تأكد الامن الفردي في انجليترى في "الهابياس كوربوس" **(Habeas Corpus Act)** و في "بيل اوفارايتس" **(bill of rights)** عام 1679م، كما تكرس في فرنسا في المادة 7 من حقوق الإنسان و المواطن لعام 1789م

[1] عبد المعطي زكي، **الأمن القومي قراءة في المفهوم و الأبعاد**، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، اسطنبول، 9 فيفري 2016، ص 2.

[2] محمد جمال مضلوم، **الأمن غير التقليدي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية**، الرياض، ط 1، 2012، ص 45.

بنصها التالي: "لا يمكن اتهام اي انسان او توقيفه او او اعتقاله الا في الحلات المحددة في القانون و وفقا للاصول المنصوص عنها. و يجب معاقبة كل من ينفذ اوامر اعتباطية او يدفع اليها او يتوسلها".[1]

الامن الدولي: ارتبط هذا المفهوم بالمنظمات الدولية و اتصف بثلاث عناصر اساسية:

1- وجود جهاز لردع العدوان (مجلس العصبة، مجلس الأمن)

2- وجود تنظيم لتجيرم العدوان (القانون الدولي)

3- وجود اجراءات لدحر العدوان(الفصل 7 من ميثاق مجلس الأمن).[2]

الامن الانساني: كان أول استعمال رسمي لمفهوم الأمن الإنساني سنة 1994 في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الذي يعتبر أول من " نظر" لمفهوم الأمن الإنساني وأدخله بقوة في الدراسات الأمنية الموسعة وفي الاهتمامات الدولية، وتعميم استخدامه متجاوزا بذلك المنظار التقليدي (الواقعي)، و يعد هذا التقرير اليوم مرجعية مفهومية في هذا المجال، و يرتكز مفهوم الأمن الإنساني بالأساس على صون كرامة الإنسان، و تلبية احتياجاته المعنوية بجانب احتياجاته المادية، و الاقتراب الرئيسي هنا هو أن الأمن يمكن تحقيقه من خلال اتباع سياسات تنموية رشيدة، وأن التهديد العسكري ليس هو الخطر الوحيد الذي يتربص بالإنسان، ذلك أنه- التهديد- يمكن أن يأخذ شكل الحرمان الاقتصادي، وانتقاص المساواة المقبولة في الحياة وعدم وجود ضمانات كافية لحقوق الإنسان الأساسية. فتحقيق الأمن الإنساني يتطلب تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وصون حقوق الإنسان وحرياته، والحكم الرشيد، والمساواة الاجتماعية وسيادة القانون، و

[1] ، **قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية**، احمد سعيفان ، بيروت مكتبة لبنان، ناشرون، ط 1، 2004، ص 51.

[2] خاد معمري، **التنظير في الدراسات الأمنية ما بعد الحرب الباردة دراسة فس الخطاب الامني الأمريكي بعد 11 سبتمبر**، مذكرة الماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية، 2008)، ص 30.

جاء في تصريح للأمين العام السابق للأمم المتحدة "كوفي عنان" **(Kofi Annan)** عام 1999: " إن الكائن الإنساني هو مركز كل شئ، وحتى تصور السيادة الوطنية فهو منشأ من أجل حماية الفرد، والذي يعد سبب وجود الدولة وليس العكس، وإنه من غير المقبول رؤية حكومات تسلب حقوق مواطنيها تحت حجة السيادة، "أما فريديريكو مايور" **(Frédérico Mayor)** المدير السابق لليونيسكو فيرى أن: " الأمن الإنساني يلتبس مع الحماية والدفاع عن الكرامة الإنسانية، ويعود إلى الأمم المتحدة ترقية جميع أبعاده، التي لايمكن فصلها عن حقوق الإنسان العالمية وغير القابلة للتجزئة"، و يذهب أحد الأوائل المنظرين لمفهوم الأمن الإنساني وهو وزير الخارجية الكندي " ليود أكزورتي" (**Lioyd Axworth)** إلى تعريف الأمن الإنساني على أنه " يعني حماية الأفراد من التهديدات سواء كانت مرفوقة بالعنف أم لا، فالأمر يتعلق بوضعية أو بحالة تتميز بغياب المساس بالحقوق الأساسية للأشخاص، بأمنهم وحتى بحياتهم "، و جاء في تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول الصادر سنة 2001 أن الأمن الإنساني يعني :" أمن الناس وسلامتهم البدنية و رفاههم الاقتصادي و الاجتماعي، واحترام كرامتهم و قدرهم كبشر، وحماية حقوق الإنسان المملوكة لهم وحرياتهم الأساسية.[1]

المطلب الثالث: المقاربات المفسرة للأمن

التصور الواقعي للامن:

تعتبر الفترة الممتدة من مطلع الخمسينات منتصف ثمانينات القرن العشرين مرحلة كلاسيكية في تاريخ الدراسات الامنية، تتميز هذه المرحلة بهيمنة نموذج "مركزية الدولة" **(State Centrism)** في تحليل الشؤون الامنية، كما اتسمت بتركيز الاهتمام على التهديدات ذات الطابع العسكري باعتبارهما

[1] خديجة عرفة، **تحولات مفهوم الأمن، من امن الوسائل الى أمن الأهداف**، متوفر على الرابط الالكتروني: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/515-2013-05-02-10-52-41 يوم 2018/04/27 ساعة11:13

قيم حيوية للدولة، اي البقاء و الاستقلال الوطنيين، في هذه المرحلة جاء ربط الامن او (التهديد) بمؤسسة الدولة كتمهيد لتعريفه باعتباره كل ما يهدد هذه القيم او يقلل منها، و هذا ما قاد عدة باحثين الى تطويره من منظور "دولاتي" و تبناه الممارسون تحت مسمى "الامن القومي" **National (Security)**.[1]

هي الطريقة التي يتم وفقها النظر الى العلاقات الدولية كعلاقات القوة، و هي نفس الفكرة التى نادى بها الفيلسوف الايطالي "نيكولا ميكيافيلي" في كتابه "الامير" حيث دعى هذا الخير الى جعل القوة و الامن فوق كل اعتبار، و شكل مفهوم القوة موضوعا مهما في الدراسات الواقعية، سواء في كونها و سيلة او غاية و هذا ما يراه " هانس مورغانتو" الذي يعتبر ان السياسة الدولية ككل هي سياسة صراع من اجل القوة.[2]

و **من اهم مبادىء الواقعية:**

الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي مرادفها غياب سلطة مركزية تتوفر لها القوة السانحة لفرض احكامها و على بقية الدول. تعتبر الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية و تهتم الواقعية بالدول المستقلة ذات السيادة و اعتبارها عاملا مؤثرا في السياسة الدولية و ميزان القوة، بقاء الدول مرهون بقوتها و خاصة العسكرية منها حيث تعتبر القوة الاقتصادية اقل مكانة في ي هذا الجانب و لكنها مهمة لانها وسيلة في اكتساب القوة الوطنية و محدد رئيسي للسلوك الدولي تجاهها.[3]

---

[1] سيد احمد قوجلي، **الدراسات الأمنية النقدية، مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان الأردن، ط 1، 2014 ص 9.

[2] الصادق جراية، "تحول مفهوم الأمن في ضل التهديدات الدولية الجديدة"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة لخضر الوادي ع 8، جانفي 2014 ص ص 21-22.

[3] محسن العجمي بن عيسى، **الأمن و التنمية** ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط 1، ، الرياض 2011، ص 24.

يرى الواقعيون في الاخطار العسكرية اهم تهديد تهديد لامن الدولة و خاصة التهديدات الخارجية، و عليه فان الدراسات الامنية حسب "والتز" يجب ان تركز على دراسة التهديد و استعمال و مراقبة القوة العسكرية و ابقاء الامن في نطاق دولاتي عسكري من خلال استعمال الوسائل التقليدية كأضمن حل و اكثر ضمان للامن، على هذا الاساس يمكن تحديد مفهوم الامن تقليديا على انه "حماية مصالح الدولة الوطنية و القومية من التهديدات الخارجية التي تحول دون تحقيقها باستخدام القوة كوسيلة نهائية لاستئصال مصادر التهديد و ضمان استمرارية تحقيق المصالح.[1]

و يرتكز الفكر الواقعي على عدة أسس ومحددات لتحليل مفهوم الأمن وهي:

- تعد الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية وهي الموضوع الأساسي والمرجعي للأمن.
- تتسم طبيعة النظام الدولي بالفوضوية وغياب السلطة المركزية القادرة على ضبط سلوك الدول.
- تسعى الدول بعقلانية إلى تطوير قدراتها العسكرية بغرض الدفاع عن نفسها أو للتأثير على الدول الأخرى ما يخلق تهديداً دائماً بإمكانية نشوب الحرب.
- توازن القوة بين القوى الدولية هو ما يحقق الاستقرار، وتوزيع تلك القوة هو ما يحدد بنية النظام الدولي التي تتميز بانعدام الثقة بين الدول.

يُفَسَّرْ الأمن عند الواقعيين، "بالأمن القومي"، أي أمن الدولة ضد الأخطار والتهديدات الخارجية بحيث لا يمكن ضمان هذا الأمن إلا من خلال امتلاك القوة والسعي لزيادة القدرة العسكرية، يقول **"كينيث والتز" "Kenneth Waltz"** في كتابه السياسة الدولية بهذا الصدد أن الأمن هو الهدف الأسمى للدول، وعندما يكون بقاء واستمرار الدول مضموناً فإن هذه الأخيرة ستبحث عن

[1] صليحة كبابي، مرجع سابق، ص 234.

أهداف أخرى كالهدوء والربح، فالطبيعة الفوضوية للنظام الدولي من وجهة نظر الواقعيين تكمن في عدم وجود سلطة مركزية حاكمة لسلوك الدول وهو ما يؤدي في نظرهم انعدام الثقة بين وحدات النظام الدولي دافعاً إياها للحصول على القوة مقابل الشعور باللا أمن والتهديد من الطرف الآخر والذي يُنتج في نهاية المطاف ما يسمى بالمعضلة الأمنية.[1]

التصور الليبرالي للأمن:

الامن الجماعي، و السلام الديموقراطي هو المنظور الذي تنادي به اللبرالية، و فقاً لـ"جوشو غولدستن"**(Joshous Goldsten)** فإن الأمن الجماعي يتمثل بتشكيل تحالف موسع يضم اغلب الفاعلين الاساسين في النظام الدولي بقصد مواجهة اي فاعل آخر. و قد وضع الفيلسوف الالماني " امنويل كانط" **(Imanuel Kant)** هذا التصور قبل قرنين من الزمن عندما اقترح انشاء فدرالية تضم كافة دول العالم لردع و مراقبة تقدم اي دولة اخرى، و هو ما استند عليه الرئيس الامريكي "وُدرو ويلسون" **(Woodrou Wilson)** في تصور العالم يسوده السلام، و الذي بدأ تطبيقه عمليا من خلال دعوته لإنشاء عصبة الامم المتحدة 1919م، و يمكن القول ان المفكر الليبرالي يركز على عدة اسباب و محددات لتحليل مفهوم الامن وهي:

– امكانية التعاون بين الدول من خلال انشاء مؤسسات و منظمات معينة لتحقيق التعاون في مجال الامن و تقليص حدة النزاعات.

– محاولات ايجاد القيم و المصالح المشتركة من شأنه ان يقلص حدة النزاعات بين الدول. نشر قيم الديمقراطية مقابل تقليص العوامل العسكرية هو خطوة بإتجاه احلال الأمن.

[1] مروان محمد حج محمد، **الأمن في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية**،على الرابط التالي: http://bit.ly/2y8elvW يوم2018/4/28 على الساعة: 15:50

– نشر القيم الليبرالية و حرية السوق و التجارة الدولية بين الدول من شأنه ان يؤدي الى ترابط في المصالح الاقتصادية بين تلك الدول، و التي ستؤدي بدورها تحقيق الامن و الرفاهية لكل الفاعلين الدوليين، و يرى بذلك الليبراليون ان قيام تحالف موسع يضم اغلب الفاعلين الدوليين في النظام الدولي، يقصد بالفاعليين الدوليين هنا: الدول ، المنظمات الدولية و المؤسسات و كذا الشركات الدولية، و الاقليمية، مثل وكالة الطاقة الذرية و صندوق النقد الدولي اللذان من المكن ان يساعد في التغلب على النزعة الانانية للدولة من خلال دفعها للتنازل عن المصالح و مكاسب آتية لصالح فواعل اكبر يتم تحقيقها من خلال التعاون.[1]

التصور البنائي للأمن:

- تعود جذور البنائية الى كتاب "نيكولا أونوف **(Nicholas onuf)** "الحامل لعنوان "عالم من صنعنا **World of our making** "" الذي استعمل فيه لاول مرة مصطلح البنائية " **Constructivism** " منتقدا فيه افكار و فرضيات واقعية "والتز" الجديدة اما الانطلاقة الفعلية فكانت بفضل "الكسندر واندت **(Alexander Wondt)** " عام 1992م في اطار "النظرية النقدية الاجتماعية" كرد فعل على كل من الواقعية و الليبيرالية، و منطلق "**واندت Wondt**" لا يطرح نظرية **theory** و انما مقاربة **Approach** تقوم على الفرضيات التالية :

–الدول تعتبر الوحدات الاساسية للتحليل

– البنى الاساسية للنظام القائم على الدول مبنية بشكل "ذاتي (Interubjective) "

– هويات و مصالح الدول تتشكل في اطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية داخل النظام

[1] مروان محمد حج محمد، مرجع سابق.

– تتركز البنائية على الهوية (Identity) الذي اهملته جميع النظريات التفسيرية، حيث تعتبر الهوية مسألة جوهرية في عالم ماوبعد الحرب الباردة.[1]

تتلخص اطروحات المنظور البنائي حول الامن في النقاط التالية:

البنائية لا تقبل فوضوية النظام الدولي بل تشكلها، فهي غير معطاة بل تحاول مناقشتها لان الدول هي التي تحدد البنية بالرجوع الى القيم و السلوك، فالفوضى الدولية و البحث عن القوة من تكوين صناع القرار و ليست حقائق موضوعية فهي تكوينين و بناء ذاتي، و تأكد البنائية على قضية توظيف الامن و الفوضوية لخدمة مصالح أخرى، و بما ان الهويات متعددة المصادر من حيث التشكل و ليست ذاتية و بما انها اساس المصلحة القومية فانه رغم اشارة هذه الاخيرة الى مستلزمات الأمن فإنه لا يمكن ان تحدد من خلال مقارنة انانية حيث ان الفوضى الدولية التي تعيش و تتحرك فيها الدول و التي تصقل هوياتها، و بالتالي مصالحها ليست الا ما تصنعه الدول و ليس حتما حالة مرادف لحالة الحرب كما يقول الواقعيون.[2]

و يدعوا البنائيون و بالتحديد "ايمانويل أدلار" **(Emanuel Adler)** الى خلق جمعيات أمنية لغرض احتواء النزاعات عن طريق فواعل دولتيين و غير دولتيين او حكوميين، و يكون ذلك بتكوين ثقافة للامن الجماعي.[3]

الامن من المنظور النقدية الاجتماعية:

[1] رابح زاوي، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاث الامن القوة السلام**، مذكرة الماجستير، (جامعة مولود معمري كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2013–2014) ص ص 33–34.

[2] جويدة حمزاوي، **التصور الأمني الأروبي ، نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط** ، مذكرة الماجستير (جامعة الحاج لخضر –باتنة– كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2011) ص 45.

[3] المرجع نفسه ص 47.

نتج المنظور النقدي من "مدرسة فرانك فوت" **(Frank Furt School)** الا ان اسهاماتها في مجال الدولة يعود الى منتصف ثمانينات القرن العشرين، و يعتبر "روبرت كوكس" **(Robert Cox)** اكثر من ارتبط اسمه فيها و من اكبر مفكري هذا التيار نجد المفكر "يورغن هابرماس" **(Jurgan Hubermas)**،تيدور .آدرنو **(Adorno.Theodore)**،ماكس.هوركهايمر **(Max.Horkheimer)**.[1]

تتحدى النقدية المفاهيم الواقعية حول الفعل **Action** و الطبيعة الانسانية **Human Nature** و اهمية متغير الهوية في بناء المصالح و تحديد الافعال، و كذا مفهوم الفوضى الابدية للواقع الدولي، المفترضة قيامه على تنافس الدول ذات سيادة لحماية مصالحها الوطنية و استمرار الترتيب العالمي القائم، فحسب "وليامز"**(M. Williams)** و كروز **(K. Kraus)** فإن الفوضى و المصلحة الوطنية ليست قوانين طبيعية حتمية، و انما مجرد سلسلة من الافتراضات و الطروحات حول الطبيعة السياسية الفاعلين و علاقتهم بالسيادة، فمن بين أهم مبادئ النقدية في تصورهم للنظام الدولي و الأمن الدولي و المحلي، فهي: النظام الدولي مبني اجتماعياً و ليس ماديا، و بيئة هذا النظام هي التي تحدد سلوكيات الدول إما تعاونيا او تنافسيا و بدوره هذا السلوك يتبع الطريقة التي تفكر بها الدول، اي أنه متغير تابع لعنصر الإدراك، بالإضافة الى عنصر المعرفة بين الدول و خبرة التعاطي مع حالات التعامل، و هنا تظهر أهمية عوامل أخرى غير القوة و الفوضى في فهم الأمن الدولي و هي الأفكار و القانون و المؤسسات و المعرفة، كلها عوامل تفيد في تشكيل النظام الدولي و مساراته التفاعلية، و قد قدم "الكسندر واندت" **(Wendet Alexander)** مفهوموا بديلا للمعضلة الأمنية و هو **" الجماعة الأمنية"** كبديل لحالة الفوضى الدولية، عن طريق سياسات الطمأنة التي تساعد على تحقيق بنية للمعرفة تستطيع أن توجه الدول نحو تشكيل "جماعة أمنية" تتمتع بأكبر قدر من السلام.[2]

[1] جويدة حمزاوي، مرجع سابق، ص 31.

[2] رابح زاوي ، مرجع سابق، ص ص 37-38

أما مفهوم الأمن العالمي الذي يعتبر ثاني المفاهيم الأساسية للأمن من المنظور النقدي، فهو يشمل التصدي لكل التهديدات التي من شأنها كبح حرية الإنسان على مستوى العالمي و من الضروري أمننة **(Securitisation)** كل عنصر من شأنه توفير الإنعتاق و التحرر للفرد.[1]

الأمن من منظور ما بعد الحداثة:

يحيل مصطلح ما بعد الحداثة **(Pertmodernism)** الى الاعمال الفكرية لمجموعة من الفلاسفة، خاصة الفرنسيون مثل: فوكو و جاك دريدا، فرنسوا ليونارد، الذين اهتموا بشرح الخطابات التكوينية التي ميزت العصر الحديث و فحص نتائجها على تقدم المعرفة.[2]

تعتبر الاستراتيجية النصية "التناص" **(Intertextuality)** احدى النقاط المشتركة لانصار ما بعد الحداثة في سرد و تفكيك الحقيقة الامنية يقصد بالتناص تولد نص واحد من نصوص متعدد، وهو يشير الى تداخل النصوص و تقاطعها، ثم الحوار و التفاعل فيما بينها.[3]

وحسب "دفيد كومبل" **(David Campell)** فإن الاخطار تقدم الوسائل اللازمة في لتأمين هوية مجتمع ما في حالة فقدان مرجعيتها **(une pert repére)** و تكون الدولة بحاجة الى تطوير خطابها حول الأمن لتقديم اي وصف دين، حقيقة معينة او جديدة اديولوجيا. و توضيح حول ما نكون و ما او من يجب ان نخاف. و قد ركز "كامبل" و آخرون على الكيفية التي يشكل بها الخطاب و يقدمه كتهديد كتهديد، لأن الامن هو نوع من الاتفاق حول ما يجب اعتباره في وقت معين كتهديد له و ما يهم في هذه الحالة هو فهم الميكانيزمات التي تؤمن شيئ **(Seuriser un Objet)** (دولة أو أمة أو فرد أو جماعات...) و كيف نفهم المشاكل (العيش و الحس و البيئة و العنف و الهجرة...) على انها

[1] المرجع نفسه، ص 39.

[2] سيد أحمد قوجلي، **الدراسات الامنية النقدية، مقاربات جديدة لاعادة تعريف الامن**، مرجع سابق، ص 43.

[3] سيد أحمد قوجلي مرجع سابق، ص 51.

رهانات أمنية، فالأمن هو مجموعة خطابات تاريخية و ممارسات تقوم على شرح المؤسسات، و هنا نعود الى فكرة "ويفر" التى تطرح سؤال: متى يمكن ان ان نتكلم عن الأمن؟ حول مذا؟ و ماهي نسبة توفيقه؟ للاجابة عن السؤال قدم "ويلفر" ثلاث اقتراحات:

- ان معرفتنا بالمواضيع و الممارسات في السياسة الدولية ليست موضوعية (بالمفهوم المادي للمعنى) و هي مرتبطة بالتفسيرات التى نحملها.
- استعمال طريقة للتفسير تسمح بفهم الشروحات التي يقدمها الفواعل للعالم و التهديدات التي يجب مواجهتها.
- الهدف من الدراسة هي فهم و تقدير الميكانيزمات التي التي يقدر بها الفواعل الحقيقة، و لقد اسهمت افكار ما بعد الحداثة في اعادة تصور لمفهوم الأمن الشامل من خلال اثارة أسئلة جديدة كانت مهمشة و تحتاج الى خطاب جماعي جديد بشأن الأمن.[1]

الأمن من المنظور الموسع:

كان "معهد كوبنهاغن" لأبحاث السلام منذ تاريخ انشائه في عام 1985م حتى اغلاقه سنة 2004 منبرا نظريا رائدا في دراسة شؤون الامن و السلام و فق خلفية فكرية نقدية، استعان المعهد خلال عملية مجموعة من الباحثين.[2]

امثال كل من: "جاب فايلد" **(Jaapd Wilde)** و "مورتن كليستروب" **(Morten kelstrup)** و غيرهم، الا ان التحق "باري بوزان" **(Barry Buzan)** بالمدرسة سنة 1988م، كان من اجل دفع قوي لمعهد ابحاث السلام في اطار ما يعرف بالسمات غير العسكرية للأمن الأوروبي، هذا ما أعطى فعلا لـ

[1] صليحة كبابي مرجع سابق، ص 241

[2] سيد أحمد قوجلي، **تطور الدراسات الأمنية، الأمنية، و معضلة التطبيق في العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث اللإستراتيجية، الإمارات، ع 169، ط 1، 2012 ص 25.

"اولي وايفر" (***Ole* Waever**) الفرصة مع "باري بوزان" من اجل المشاركة في سلسلة ابحاث نظرية في مجال الدراسات الأمنية بحكم النقلة النوعية التي عرفها العالم و على رأسها أوروبا، تمحض عن الإتجاه الأول بقيادة "باري بوزان" مجال الدراسات النقدية و هو ما يعرف بالأمن المجتمعي **(Community Security)**، اما ما يخص "اولي وايفر" فهو ما يعرف لديه بنظرية الأمننة **(Securitization Theory)**.[1]

أدى تغيير الموضوع المرجح من الدولة الى المجتمع بشكل مباشر، اي الى تغيير الأمن من "الأمن القومي" الى الامن المجتمعي و المصطلح التحليلي الجديد لمدرسة كوبنهاغن، و يعرف باري بوزان الأمن المجتمعي بـ: "أنه الاستمرارية، ضمن الشروط المقبولة لتطور الانماط التقليدية للغة و الثقافة و الهوية و القومية و العادات" بمعنى انه يعرف بقدرة المجتمع على الإستمرار في طابعه الجهوي في ضل الظروف المتغيرة و التهديدات المحتملة أو الفعلية، حسب هذا التعريف يصبح المجتمع أو الجماعات هي الطرف المعرض للتهديد، كما تصبح الهوية بدورها هي القيمة المهددة.[2]

و يشير "أولي وايفر" الى تعريف الأمننة على انها اعطاء الصفة الأمنية الى قضية لم تكن تعتبر كقضية أمنية.[3]

و يرى **"Buzan"** أن المأزق الأمني يتمحور حول الهوية، حول ما يمكّن المجموعة من الإشارة إلى نفسها بضمير "نحن"، لكن مكمن التحدي هنا هو جانبها التطوري. فهي عملية تفاعلية مستمرة للتحكم في المطالب الملحة وإشباع حاجات معينة، حيث يلعب الإدراك والذّاتية دورا مهم، غير أن هذا المسار التفاعلي قد يقود إلى مأزق أمني مجتمعي إذا أصبحت الهوية جوهرا للصراع على

[1] ميلود عامر الحاج، **الأمن القومي العربي، و تحدياته المستقبلية، مركز الدراسات و البحوث**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2016، ص 163.

[2] سيد احمد قوجلي، **تطور الدراسات الأمنية، الأمنية، و معضلة التطبيق في العالم العربي** ، مرجع سابق، ص ص 26-27.

[3] فضيلة حاج محمد، مرجع سابق، ص 24.

المصالح وسندا للسعي من أجل الهيمنة أو سندا لبنية العلاقات القائمة مع المجموعات الأخرى، و يتضح ذلك في تغليب مظاهر "الأنا" على المظاهر التعاونية، وهذا بالالتجاء إلى المجموعات الإثنية كإطار للصراع من أجل البقاء، و كضمان وحيد للأفراد للحصول على الحماية في مناخ يسوده الخوف، و لكن سلسلة الأفعال وردود الفعل في التفاعل بين المجموعات الإثنية قد يؤدي إلى رفع سقف الوعود لدى قياداتها(بالمطالبة بالانفصال) ولدى المجموعات الأخرى أو الحكومة (بتقديم وعود بقمع التمرد)، و بتداول خطابات الخطر، و زيادة مستويات الاستقطاب، فإن ذلك يفتح المجال أمام تفجر العنف، والذي يتم تغذيته بوجود دعم من الشتات، من المرتزقة أو المنظمات الإجرامية... وحينها يسود الاقتصاد غير الرسمي الذي تديره المجموعات الإجرامية. وهكذا، وعندما يمتزج العنف السياسي بسقوط الاقتصاد بيد المجرمين، فإن العمل الإجرامي يصبح متساندا أو مستديما، ما يجعله تهديدا للسلم والأمن الدوليين، حالة انتشار هذه الاضطرابات والفوضى لتشمل منطقة بأكملها.[1]

و لقد وسع "باري بوزان" نظرية الأمن نحو الأبعاد التالية:

- ❖ الأمن المجتمعي: هو مصطلح استعمل لأول مرة و يتعلق بحماية الهوية و المعتقدات.
- ❖ الأمن العسكري: و يخص المستويين المتقابلين للهجوم المسلح و القدرات الدفاعية و كذا اتجاهات الدول من حيث النوايا و المقاصد.
- ❖ الأمن السياسي: و الإستقرار التنظيمي للدول و الحكومات و الأديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.
- ❖ الأمن الإقتصادي: و يخص الحفاظ على الموارد المالية و الأسواق الضرورية و تحقيق مستويات مقبولة من الرفاه.

[1] عادل زقاغ، **إعادة صياغة مفهوم الأمن – برنامج البحث في الأمن المجتمعي**، متوفر على: http://bit.ly/2zN2OJQ يوم 2018/05/02 ساعة 12:03

❖ الأمن البيئي: و يتعلق الامر على المحافظة على المحيط كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية.[1]

المبحث الثاني: ماهية الأمن القومي

المطلب الاول: تعريف الأمن القومي و خصائصه

على الرغم من أن مصطلح الأمن القومي قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر، وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أسست لولادة الدولة القومية أو الدولة – الأمة **Nation – State** وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ اللذين تحركت فيهما محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولاً إلى استخدام تعبير "إستراتيجية الأمن القومي."

و يشكل مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة الأمريكية النموذج الأول و الأمثل لهذه المؤسسات، حيث جسّد هذا المجلس التعريف الذي طرحه "والتر ليبمان" **(Walter Lippmann)** عن الأمن القومي بأنه (قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، و القدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب، و قد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي بصدور قانون الأمن القومي لعام 1947 عن الكونجرس الأمريكي، أما بقية دول العالم فقد وضعت عنواناً آخر هو "الدراسات الإستراتيجية" على الأدبيات التي عالجته بوصفها اجتهادات في التخطيط السياسي النشط حول المستقبل، بدلاً من اجتهادات تعني ضمنياً محاولة لصياغة أجوبة أو ردود فعل بقصد حماية السيادة. وكأي مصطلح أو مفهوم، فإن مفهوم الأمن القومي لا يمكن التوصل إلى تحديد دقيق له خارج نطاق المكان و الزمان الذي يتحرك من خلاله، وهو يخضع دائماً للتعديل والتطوير انسجاماً مع المتغيرات والعوامل التي تؤثر

[1] محسن بن العجمي، مرجع سابق، ص 31.

في بروزه إلى مسرح التداول، و هكذا أصبح الأمن القومي فرعاً جديداً في العلوم السياسية، حيث امتلك ثقافة و توفرت له المادة والهدف العلمي (تحقيق الأمن) وإمكانية الخضوع لمناهج بحث علمية، بالإضافة إلى كونه حلقة وصل بين علوم عديدة، فالأمن القومي ظاهرة مركبة متعددة الأبعاد تربط في دراستها بين علوم الاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية و نظم الحكم وغيرها.[1]

التعريف اللغوي لكلمة القومية:

تُحيل كلمة " قوم" الى جماعة من الناس تربط بينها روابط الدم او العرق و الجغرافيا و التاريخ و الثقافة و المصلحة و العواطف، و الرموز و الأساطير أو نزعة العيش و الشعور و المصير المشترك، فالقومية بالنسبة لـ "ارنيست رينان" **(Ernest Renan)** في محاضرة له سنة 1882 بعنوان: ما الأمة؟ أو ما القومية؟ **(Qu ést ce que la nation)** هي "اسرة روحية و ليست جماعية يحددها شكل الأرض" فبالنسبة له هي تضامن معنوي بين أناس تجمع بينهم التضحيات و المصالح و العواطف و المصائر المشتركة، و في بدايات القرن العشرين عرف "اندرسون" **(Anderson)** القوم و الأمة بأنها "جماعة سياسية متخيلة، اي هي حالة وعي بالكينونة و السيادة.[2]

مفهوم الأمن القومي:

ارتبط مفهوم الأمن القومي في استعمالاته المبكرة بحماية القيم الحيوية للدولة، و هو الإستعمال الذي أصبح بمثابة التوجه السائد لمقاربة المفهوم لدى العديد من الباحثيين، فنجد مثلا:

[1] علاء عبد الحفيظ محمد، **مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده، المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات**، متوفر على الرابط: http://bit.ly/2NWspcd يوم 2018/05/03 على ساعة 11:13

[2] قاسم حجاج، **محاضرات الأمن القومي**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017-2018، ص ص 16-17.

"والتر ليبمان" **(Lippman Wolter)** يختزل الأمن القومي في المحافظة على القيم الأساسية في حالة السلم و الحرب.[1]

و يُعرف عالم السياسة "حامد ربيع" الأمن القومي بأنه: " تلك المجموعة من القواعد الحركية التي يجب على الدولة ان تحافظ على احترامها و ان تفرض على الدول المتعاملة مراعتها لتستطيع ان تضمن لنفسها نوعا من الحماية الذاتية الوقائية الإقليمية.[2]

و يعرّف " تريجر و كرننبرج" **(Trager and Kronenberg)** الأمن القومي بأنه ذلك الجزء من سياسة الحكومة الذي يستهدف خلق الظروف المواتية لحماية القيم الحيوية" و يعرفه "هنري كيسنجر" **(Henry Kissinger)** بأنه يعني " أية تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها الى حفظ حقه في البقاء" اما "روبرت ماكنمارا" فيرى أن الأمن هو التنمية، و بدون التنمية لا يمكن ان يوجد أمن و الدول التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تضل آمنة.[3]

و من التعريفات الحديثة الاكثر شمولية للأمن القومي أنها حالة من الاستقرار تتمتع بها الدولة و النظام الحاكم، بحيث يمكن تحقيق النمو و التطور و البقاء لهذه الدولة جملة المبادى و القيم النظرية و الأهداف الوظيفية و السياسات العملية المتعلقة بتأمين وجود الدولة، و سلامة أركانها و مقومات استمرارها و استقرارها، و تلبية احتياجاتها، و ضمان قيمها و مصالحها الحيوية، و حمايتها

[1] سيد أحمد قوجلي،**الدراسات الامنية النقدية، مقاربات جديدة لاعادة تعريف الأمن**، مرجع سابق، ص 10.

[2] قاسم حجاج، مرجع سابق، ص 50.

[3] علاء عبد الحفيظ محمد، مرجع سابق.

من الأخطار القائمة و المحتملة داخليا و خارجيا مع مراعاة متغيرات البنية الداخلية و الإقليمية و الدولية.[1]

وهناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الأمن الوطني هما:

أ- **المدرسة الإستراتيجية:** تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية، وعلى مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الأطراف الأخرى، ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الإنسان على عقل الآخر، و تشمل كل العلاقات الاجتماعية، وهي العنصر الأساس في تفسير العلاقات الدولية' أما "جون سباينيز" **(John Spanies)** فيحصر مفهوم القوة في القوة العسكرية، كما نجد أن موسوعة العلوم الاجتماعية، تعرف الأمن الوطني بأنه: " قدرة الأمة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية "، أما "بيركو فيتز" **(Berko Wits)** و بوك **(Bock)** فيعرفانه بأنه " قابلية الدولة لحماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية ". أما "إدوارد ازار" **(Edward Azar)** فيضع سبعة عوامل لتحقيق الحماية المادية للدولة من التهديدات العسكرية وهي:

1. التفاعل والوحدة بين السياسة الخارجية و سياسة الأمن والدفاع.
2. الخطط الإستراتيجية والعقيدة العسكرية.
3. مخصصات الدفاع.
4. إدراك مصادر التهديد وتحليلها.
5. القدرات الأمنية.
6. أنظمة التسليح وتقييم الاختيارات.

[1] ريناس بنافي، **المفهوم المعاصر للأمن القومي و اشكالية المعضلة الأمنية**، المركز الديموقراطي العربي https://www.democraticac.de/?p=4163 يوم 2018/05/03 ساعة 11:13

7. التحالف والتعاون الإستراتيجي.

ب – **المدرسة المعاصرة (التنموية)** : يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضًا على التهديد الداخلي، ويقدمون نظرة أوسع لمجال الأمن القومي الذي يشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية... وتقوم هذه المدرسة على اتجاهين أساسين هما : أمن الموارد الحيوية والإستراتيجية والتنمية الاقتصادية.[1]

خصائص الأمن القومي:

- الامن القومي مفهوم استراتيجي: يعني بأن الأمن القومي يرسم يستشرف المستقبل للدولة بطريقة مدروسة.
- الأمن القومي حقيقة نسبية: بحيث تسعى الدول لتحقيق هامش مناسب من الأمن يكفل لها أمنها قوميا بدرجة معقولة.
- الأمن القومي متغير: و هو يركز على مجموعة من العوامل المركزية مثل العوامل الجيوبوليتكية و التاريخية و السياسية و الأقتصادية و العسكرية.
- الأمن القومي غير محدد: و يخضع لسوء استخدام من قبل القوى العظمى في مختلف العصور لعدم و جود اطار يحدد مفهومه.[2]

المطلب الثاني: أبعاد الامن القومي

---

[1] لخميسي شيبي، **الأمن الدولي والعلاقة بين منظمة حلف شمال الأطلسي و الدول العربية-فترة ما بعد الحرب الباردة 1991-2008**، رسالة الماجيستر جامعة الدول العربية للتربية و الثقافة و العلوم، معهد البحوث و الدراسات العربية، قسم الدراسات السياسية، القاهرة، 2009، ص ص 14-15.

[2] معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، **ملخص كتاب الأمن القومي**، ص 11.
http://pal-studies.ps/data/book/26.pdf يوم 2018/05/04 ساعة 10:57

البعد العسكري: وهو أكثر أبعاد الأمن القومي فاعلية ووضوحاً، كما أنه البعد الذي لا يسمح بضعفه أبداً، لأنه سيؤدي إلى انهيار الدولة وتعرضها لأخطارٍ وتهديدات عنيفة قد تصل إلى حد وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي، أو إلغائها تماماً وضمها إلى دولة أخرى، أو تقسيمها إلى دويلات صغيرة، أو اقتسامها مع الآخرين، ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن القومي ارتباطاً وثيقاً، لأن ضعف أي من الأبعاد الأخرى يؤثر في القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية للدولة التي هي جوهر أمنها الوطني، ومن ناحية أخرى يتصف الميزان العسكري لأي دولة بالنسبية، فمكانة أي دولة ونفوذها يتغيران تبعاً لتغير موقعها في ذلك الميزان والمؤسسة العسكرية التي تملك القدرة والقوة التي يعتد بها.[1]

البعد السياسي: و يتمثل في الحفاظ على الكيان السياسي للدولة و هو ذو شقين داخلي و خارجي، و يتعلق البعد الداخلي بتماسك الجبهة الداخلية و بالسلام الإجتماعي و الوحدة الوطنية. أما البعد الخارجي فيتصل بتقرير أطماع الدول العظمى و الكبرى و القوى الاقليمية في أراضي الدولة و مواردها، و مدى تطابق و تعارض مصالحها مع الدولة سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و تحكمه مجموعة من المبادىء الاستراتيجية التي تحدد أولويات المصالح الأمنية و أسبقيتها.

البعد الإقتصادي: و يرمي الى توفير المناخ المناسب للوفاء باحتياجات الشعب و توفير سبل التقدم و الرفاهية له فمجال الأمن القومي هو الاستراتيجية العليا الوطنية التي تهتم بالتنمية و استخدام كافة موارد الدولة لتحقيق أهدافها السياسية، كذلك فالنمو الإقتصادي و التقدم التكنولوجي هما الوسيلتان الرئيسيتان و الحاسمتان لتحقيق المصالح الأمنية للدولة بناء قوة الردع الإستراتيجية و تنمية

[1] سيد العزازي، دراسة بحثية بعنوان: **مفتاح الأبواب المغلقة لفهم الأمن و إستراتيجيته**، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط التالي: https://democraticac.de/?p=17041 يوم 2018/05/09 الساعة 20:23

التبادل التجاري و تصدير العمالة و النقل الأفقي للتكنولوجيا و توظيفها و بخاصة التكنولوجيا العالية و الحيوية.

البعد الاجتماعي: و يرمي الى توفير الأمن للمواطنين بالقدر الذي يزيد من تنمية الشعور بالإنتماء و الولاء، فبغير اقامة عدالة اجتماعية من خلال الحرص على تقريب الفوارق بين الطبقات و تطوير الخدمات يتعرض الأمن القومي للخطر، و يرتبط هذا البعد كذلك بتعزيز الوحدة الوطنية كمطلب رئيسي لسلامة الكتلة الحيوية للدولة و دعم الإرادة القومية و اجتماع شعبها على المصالح و أهداف الأمن القومي و إلتفافه حول قيادته السياسية، و يؤدي الظلم الإجتماعي لطبقات معينة او تزايد نسبة المواطنين تحت خط الفقر الى تهديد داخلي حقيقي للأمن القومي تصعب السيطرة عليه، و بخاصة في ضل تفاقم مشاكل البطالة و الإسكان و الصحة و التعليم و الأمينات الإجتماعية.[1]

البعد الجيوبوليتكي الاستراتيجي: فالطبيعة الجيوبوليتكية للدولة ذات أهمية قصوى بالنسبة إلى سياسات الأمن القومي، حيث إن العوامل الجغرافية تضيف إلى قوة الدولة ومركزها في النظام الدولي، ويتمثل تأثير هذا البعد في حجم وشكل الدولة الجغرافي، حيث يتم التعرف على حجم الدولة وشكلها، والعلاقة بين الحجم والشكل والعمق ومدى تأثيرها في تنظيم الدفاع عن العمق، والتماسك السياسي والاقتصادي والنقل والمواصلات. كما يرتبط هذا البعد أيضاً بالتضاريس من حيث مدى وجود موانع طبيعية، وحماية طبيعية في مناطق الحدود والمناطق الحيوية. إلى جانب ما سبق، هناك أيضاً الموقع النسبي للدولة ومدى علاقتها بالدول المجاورة ومنافذها البحرية والبرية وتأثير ذلك في التجارة والنقل، وأهمية موقع الدولة بالنسبة إلى الدول ذات المصالح الحيوية في المنطقة.

[1] عبد المعطي زكي، مرجع سابق ص 3.

البعد الديمغرافي: يعد من الأبعاد المهمة، حيث إن تكوين وكثافة السكان وطبيعة موجات الهجرة تؤثر في الأمن الوطني، فالعوامل الاجتماعية الإيجابية تؤثر تأثيراً إيجابياً، وتجعل الدولة قادرة على مواجهة أي تهديدات داخلية وخارجية تمس الأمن الوطني. و أهم مؤشرات هذا البعد السكان من حيث العدد والنوع ومعدل النمو وتوزيع السكان الجغرافي والكثافة السكانية، وكلها عوامل تؤثر مباشرة في التنمية الاقتصادية والدفاع عن حدود الدولة، أي القوة العسكرية المتاحة للدولة. كما يرتبط بهذا البعد أيضاً مدى اندماج المجتمع وتماسكه وطبيعة الصراعات داخله وطبيعة تكونيه العرقي والمذهبي ومدى التوافق أو التنافر داخل هذا التكوين السكاني.

البعد المعلوماتي: تعد المعلومات واحدة من أبرز محددات توزيع القوى في العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة، ونظراً إلى أهمية المعلومات المتعلقة بالأمن الوطني للدولة وسلامتها اعتادت الدول استبعاد مجموعة منها من نطاق المعاملات غير المباشرة، سواء داخل الدولة أو خارجها، وتفرض عليها نطاقاً من السرية والكتمان، وهذه المعلومات ذات الصبغة السرية هي: المعلومات العسكرية، وبعض المعلومات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والصناعية.[1]

البعد الثقافي: يقوم على حماية الفكر و المعتقدات و يحافظ على العادات و التقاليد و القيم. و هو الذي يعزز و يؤمِن انطلاق مصادر القوة الوطنية في كافة الميادين في مواجهة التهديدات الداخلية و يوسع قاعدة الشعور بالحرية و الكرامة و بأمن الوطن و المواطن، و بالقدر على تحقيق درجة رفاهية مناسبة للمواطن، و تحسين أوضاعهم بصورة مستمرة، فالدور الثقافي بالغ الأهمية في تحصين الوطن من الأطروحات الثقافية للعولمة و صراع الحضارات.[2]

[1] سيد العزازي، مرجع سابق.

[2] عبد المعطي زكي، مرجع سابق ص 4.

المطلب الثالث: عناصر و مقومات الأمن القومي و العوامل التي تدفع للاهتمام به

أ- عناصر و مقومات الأمن القومي:

يقوم الامن القومي على اربعة عناصر رئيسية، تشمل العناصر الطبيعية و البشرية و الاقتصادية و العسكرية، و تتمثل العناصر الطبيعية في الجغرافية الطبيعية لأرض الدولة و كذلك الموقع الجغرافي، و يقع ضمن نطاق العناصر الطبيعية المقوم الجيوبوليتكي–الاستراتيجي، و يقصد به مدى تأثير العوامل الجغرافية (تضاريس، مناخ، موارد مائية، و نباتية، و حيوانية) في تكيف مناطق أمن الدولة و توزيع السكان و انتشار الصناعة و ترابط الإقليم و علاقة العاصمة بالأطراف، و يقصد بالعناصر البشرية عدد السكان من ناحية التعداد، و التعليم و المهارات الفردية و النظام السياسي و التماسك القومي، أما العناصر الإقتصادية فبقصد بها ما تملكه الدولة من ثروة معينة (بترول ،معادن...) و زراعة حيوانية و موارد مائية بالإضافة الى قدرة الانسان على استثمارها و تطويرها و منتجة، و تتمثل العناصر العسكرية في عدد العسكريين عدد الجيش النظامي و الإحتياطي، و كذا ما تملكه الدول من معدات عسكرية و صناعات حربية، بالإضافة الى القواعد العسكرية و حاملات الطائرات خارج حدود الدولة، و يتحدد دور العنصر العسكري بالإستفادة الى العناصر السابقة، و مدى قدرته على اجاد سياسة دفاعية تصون أمن البلاد و هناك عناصر أخرى مستقلة يقوم عليها الأمن القومي و تتمثل في:

المقوم السياسي: و يقصد به شكل نظام الحكم و مدى قدرته على تعبئة القدرات البشرية و الإقتصادية لتحقيق أهداف الدولة و مدى نجاح النظام و قدرته على اجاد علاقة دولية و حسن الجوار مع الدول المحيط به و مع الأقليات العرقية.

المقوم الاجتماعي: و يقصد به التكوين الإجتماعي للشعب و هل يشكلون وحدة متجانسة، أم ينقسمون الى طوائف او اقليات عرقية او دينية او قومية مدى تأثير ذلك في بلورة احساس وطني عام، يمنع الانقسام و الانتقال، و يحول دون تفكك المجتمع.[1]

و ينقسم المقوم الإجتماعي الى ثلاث أقسام:

1. **المقومات الأسرية:** فالأمن الأسري هو الركيزة الأساسية لنجاح اي خطة تنموية يراد منها تحقيق الأهداف و الغايات القومية.
2. **المقومات الثقافية:** الموروث الثقافي هو أحد عناصر الركن الثاني للأمن القومي، فالإخلال به أو التعرض له يشكل تهديد للأمن القومي يمكن من أجله ان تندلع الحروب، لذلك تسعى الدول جاهدة للحفاظ عليه من خلال امتلاك مقومات الأيدي الناعمة.
3. **المقومات البشرية:** فأي خطة تنموية تحتاج الى موارد و طاقات بشرية و يفضَل أن تكون محلية.[2]

ب- ظروف و العوامل التي تدفع بالاهتمام بظاهرة الامن القومي:

1- **التحول في مفهوم المصلحة القومية:** التي ليست انبثاقا لجوهر ثابت أو لماهية لا تعرف سوى اجترار تداعياتها غافلة عن سير الأحداث و المفاهيم، الى التحول الى مسألة ضمان الرفاهية و تأمين مصادر الموارد و اذ كانت المصلحة الوطنية تعبيرا عن حركة تاريخية ثقافية و سياسية و اقتصادية فهي تختصرمعالم الحياة الحديثة في انتقالها من طور عرفته المجتمعات البشرية لحضارة القرون الوسطى الى طور جديد هو نفسه عالمها اليوم و ثم ظهر مفهوم الأمن القومي كتعبير عن كل من

[1] عبد الله هاجش الشمري، **بحوث دبلوماسية، أثر العلاقة بين الدبلوماسية و الإستخبارات في الأمن الوطني**، معهد الدراسات الدبلوماسية، ع 9، الرياض،1995، ص 383.

[2] معهد فلسطين للدراسات الإستراتيجية، **ملخص كتاب الامن القومي**، مرجع سابق.

الرفاهية و محاولة ضمان مصادر الدولة الخارجية و حماية الترتيبات الداخلية التي تدفع الى زيادة معدل الرفاهية.

2- **تزايد معدل العنف و الصراعات المباشرة التي تتطور الى حروب:** و يشير معنى العنف على استخدام القوة بقصد تدميري فيستطيع أن يتضمن الحرب و القتل في حالته المتطرفة كما يكون التحطيم السريع للبناءات و استعمال و سائل الكراهية لتحقيق الأهداف، فيأخذ الصراع شكل الهجوم و الدفاع خاصة بالتحكم على ادوات السلطة، و من ثم يسير الأمن القومي في مواجهات على المستويين الإقليمي و العالمي.

3- **التهديدات الأمنية السياسية و الإقتصادية لدى دول الجنوب:** من المعروف تاريخيا ان الديون الخارجية المستحقة لدى دول الجنوب تزيد من حدة التهديد السياسي و الإقتصادي خاصة و أن دول الشمال تحرص على ضمان تدفق الموارد الحيوية ذات الطبيعة الإستراتيجية و قد تم في اطار الضاهرة الإستعمارية هذا فضلا عن تكلفة خدمة الديون و من تكلفة تنوء عنها كواهل معظم الدول الصغرى و المتوسطة.[1]

5- **شعور الدول الصغرى بعدم الأمن و الإستقرار و التوتر الداخلي:** أدى انبثاق الثورة التقنية الى دخول النظام السياسي مرحلة جديدة و ذلك بفعل التغيرات التي احدثتها هذه الثورة في هيكل النظام و خصائصه و عناصر الصراع بين وحداته التقليدية و المعاصرة و اصبحت الدول الصغرى تعاني من مشكلة الانتاج و كذلك عملية التوزيع و من ثم الانخراط في عملية العنف ضد النظام السياسي لتسع في هيكله و يضم جميع الدول و المناطق بدون استثناء الى جانب المنظمات الدولية و الإقليمية، كما ان الفراغ الفكري الذي نجم عن سقوط الشيوعية دفع الى البحث عن أديولوجية بديلة أخذت طابعا

[1] فضيلة حاج محمد، مرجع سابق، ص ص 19-20.

متطرف سواء علمانية و لكنها قومية او متطرفة وطنية او دينية أصولية ذات ميول راديكالية. ولا شك هذين المسارين الإديولوجين من شأنهما ان يدفعا الدول الصغرى الى زيادة التسلح سواء لبناء مؤسسة عسكرية قوية أو لبناء قوة مجهزة لمواجهة المتطرفين قوميا أو مذهبيا أو دينيا، او تقود الى بناء دولة الأمن **(Security State)** .[1]

[1] نفس المرجع، ص 20.

خلاصة:

يمكن ان نستخلص ان مفوم الامن ، مفهوم معقد خاصة و انه لا يوجد تعريف جامع متفق له الى يومناهذا هذا على الرغم من المحاولات الكثيرة من المفكرين و المنظريين.

فمفهوم الامن تطور عبر مراحل مختلفة خاصة بعد الحرب البارة و هذا ما عبرت عنه الاطر النظرية المفسرة له و لقد برزت للامن مستويات و ابعاد عديد ساهمت في تفسيره و نوعا ما، كما نستنتج ان الامن القومي هو احد مستويات الامن عامة، و الذي يتميز بأبعاد متعددة و مقومات مختلفة، اصبح الشغل الشاغل للدول و الاهتمام به اكثر، كونه مطلب رئيسي للفرد و المجتمع و الدولة.

الفصل الثاني:

التحديات الاقليمية

التي واجهت الجزائر

بين 2011-2017

تمهيد

ان طبيعة التحديات الاقليمية للامن القومي الجزائري ماهي الا محصلة لجملة من التهديدات المتداخلة و المتشابكة التي شكلت تهديدا صريحا للامن القومي الجزائري نيجية لحالة عدم الاستقرار التي افرزها ما يسمى بالحراك العربي و ما احدثه من تغيير في بعض الانظمة المجاورة للجزائر و التي أحدثت أزمات سياسية و اجتماعية و امنية للتلك الدول، شكلت تهديدا مباشر و غير مباشر للأمن القومي الجزائري.

المبحث الاول: التحديات الاقليمية الجديدة

المطلب الأول: الحراك العربي و الفوضى الخلاقة

يعتبر الحراك العربي من بين القضايا السياسية المتشابكة، خاصة الكم الهائل من التحليلات المتناقضة وحتى بمعزل عنها، لأن الحراك العربي أفرز تحولات استراتيجية مازالت سياقاتها ممتدة وتداعياتها ,وأثارها متنقلة، فهناك من هتف لهذا الحراك على أساس انها ثورات على خطى الثورة الفرنسية التي أدخلت فرنسا و أوروبا في عصر جديد في نهاية القرن الثامن عشر، وهناك من يرى أن هذا الحراك ما هو إلا مؤامرة غربية ضمن سيرورة تاريخية تبدأ في اتفاقية "**سايكس بيكو**" الى **مشروع الشرق الأوسط الجديد** ، الذي تبنته الاستراتيجية الأمريكية بدءا باحتلال العراق كتمهيد له، وهناك من يتبنى موقف وسط حيث يجمع بين توفر الأرضية لقيام هذا الحراك، و الاختراق الدولي أو التوضيف الخارجي لهذا الحراك.[1]

تعددت التفسيرات و المقاربات للأحداث التي عرفتها المنطقة العربية و شمال افريقيا منذ اواخر سنة 2010، حول طبيعة و أسباب الحراك العربي، الا ان هناك مجموعة من العوامل الداخلية والتي تم الاستثمار فيها، في ضل عملية جيواستراتيجية لاعادة صياغة الخريطة السياسية للمنطقة العربية، و المغاربية يقول "روبرت كابلان" **(Robert D. Kaplan)** أن الشعوب العربية لم تنتفض بسبب المأزق الفلسطيني، و لم تثر بسبب الغرب و الولايات المتحدة الامريكية، بقدر ما ثارت ضد البطالة والطغيان، و اهدار الكرامة في مجتمعاتها الداخلية، وهذا ما يشكل الموجة من التغيير في الشرق الأوسط.[2]

[1] ليلى كرفاح، "تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي"، مجلة العلوم السياسية و القانون، ، المركز العربي الديموقراطي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية، برلين- ألمانيا، ع 7، فيفري 2018، ص 27.

[2] نفس المرجع ص 30.

يمكن تحديد محركات مشتركة بين جمبع دول المنطقة التي ادت الى الحراك العربي الذي عرفته هذه الدول وهي :

- بروز جيل جديد من الشباب المتعلم و الطموح لحياة أفضل.
- التهميش الاقتصادي و الاجتماعي و الذي يعود الى اللاعدالة في توزيع الثروة، مما خلق فجوة بين افراد المجتمع.
- غياب الحريات السياسية أدى الى قهر سياسي و اجتماعي.

بالنسبة للعوامل الخارجية و من خلال استقراء الواقع، و بالاعتماد على مجموعة من الوثائق التي تأكد أن الحراك مخطط أمريكي لأهداف معينة.[1]

بناءا على هذا، وفي ضل موجات العنف و الصراعات الدموية التي يشهدها العالم العربي بداية من 2011 من جهة، والحروب الطائفية القائمة على أسس دينية وعرقية من جهة أخرى، ومع وجود مخططات استعمارية جديدة تحاك ضد الأنظمة العربية ككل و المنطقة المغاربية بصفة خاصة، أي بعد مئة عام من اتفاقية "سايكس بيكو" التي قسمت الدول العربية بحدودها الحالية، و حسب هذه المخططات، فان المشروع المستهدف يرمي الى تقسيم وتفتيت الدول العربية بتحويلها الى دويلات صغيرة و ممزقة على أساس طائفي و مذهبي، و في نفس السياق بعيدا غن نظريات المؤامرة، تم اعادة مخطط هادف الى تقسيم العالم العربي و كذا دول شمال افريقيا، و ذلك في اطار ما يعرف بنظرية الفوضى الخلاقة أو وثيقة "برنارد هنري لويس" **(Bernard Henri Lewis)**، مخطط مبني على الاثنية و العرقية والدينية المتواجدة في العالم العربي و الاسلامي، نشرته لأول مرة "مجلة وزارة الدفاع الأمريكية" مرفقة مجموعة من الخرائط التي توضح تقسيم كل دولة الى أربع دويلات، وهناك دول

[1] المرجع نفسه، ص 32

قسمت الى أكثر من أربع دويلات، وفي هذا الاطار نقل عن "برنارد لويس" في مقابلة أجرتها معه الاعلام قوله ما يلي : "**ان العرب و المسلمون اذا تركو لأنفسهم فسوف يفاجؤن العالم المتحضر بموجات بشرية ارهابية تدمر الحضارات وتعوض المجتمعات، لذلك الحل السليم للتعامل معهم هو اعادة احتلالهم و استعمارهم ..."** و يضيف **" و لذلك من الضروري اعادة تقسيم الأقطار العربية و الإسلامية(...)"**.[1]

خريطة (01): توضح أحد الخرائط التي نشرتها مجلة وزارة الدفاع الامريكية في اطار مخطط تقسيم العالم الاسلامي و العربي في ما يعرف بنظرية الفوضى الخلاقة.

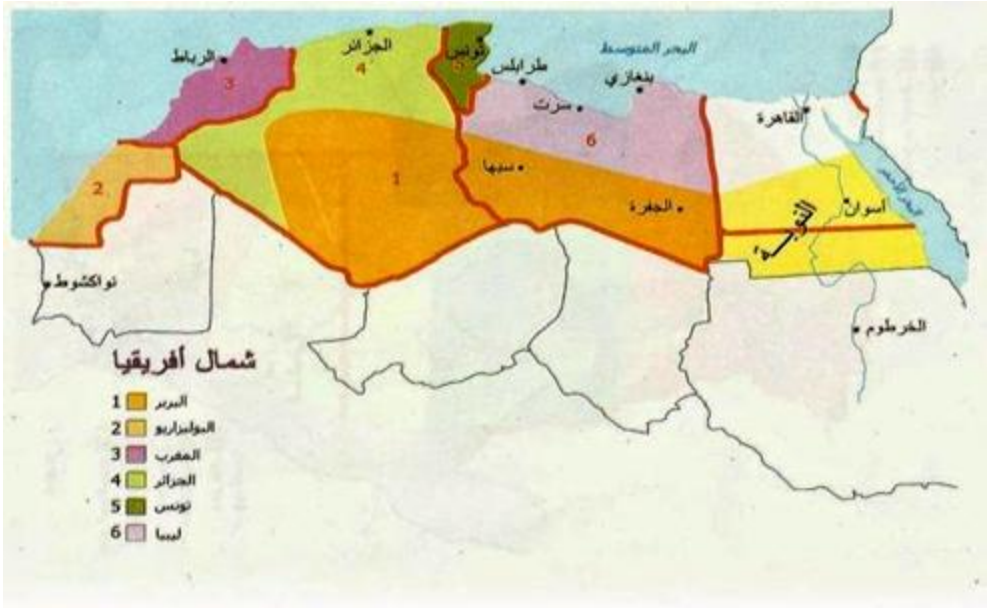

المصدر: خليفة نصير، "عولمة السيادة الوطنية و انعكاساتهاعلى ثورات الحراك العربي 2011: دول المغرب العربي أنموذجا"، مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز الديموقراطي العربي برلين، ع 9، جوان 2018، ص70.

ففي 14 افريل 2011 نشرت صحيفة "نيوز تايمز" (**News-Times**) الامريكية تقريرا حول مجموعات من الولايات المتحدة ساعدت على تغذية الحراك العربي من خلال برامج التدريب و التمويل و الرعاية التي قدمتها للنشطاء الديموقراطيين في الوطن العربي خلال السنوات الماضية، و في السياق

[1] خالفة نصير، "عولمة السيادة الوطنية و انعكاساتهاعلى ثورات الحراك العربي 2011: دول المغرب العربي أنموذجا"، مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز الديموقراطي العربي برلين، ع 9، جوان 2018، ص ص 69-70.

ذاته جاء التقرير الذي نشره مركز "بيترسبرغ" **(Petersburg)** لدراسات الشرق الادنى المعاصر في مارس 2011 حول الدور الامريكي في الحراك العربي و الذي تحدث عن تعبئة الاحتجاج من خلال الشبكات الاجتماعية، بدليل ان روسيا اعتبرت ان الحراك العربي منذ بدايته نتاجا مباشرا لمبادرة الشرق الاوسط التى اشرفت على 350 برنامجا منذ 2001 تحت الادرة الخارجية الامريكية، خضع من خلاله عشرات الاف المواطنين العرب للتدريب و التعبئة السياسية باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.[1]

كما ان اسرائيل ايضا ضليعة في حروب الجيل الرابع و هو ضرب الدولة من الداخل بخلق كراهيات بين مكوناتها بواسطة وسائل التواصل الاجتماعي و هو ما نسميه بالحروب الاليكترونية، فإن الجماعات الارهابية حليفة هذا الكيان الصهيوني الذي لم تهاجمه يوما تستخدم بفعالية هذه الوسائط، فلقد تعرضت الجزائر و مازالت تتعرض لهذه الحروب.[2]

و لم يكن حديث "كوندوليزا رايس" **(Condoleezza Rice)** وزيرة الخارجية الاسبق للولايات الامريكية، عن طموحات الادارة الامريكية باحداث فوضى خلاقة قي منطقة العربية و شمال افريقيا زلة لسان و انما كانت رسائل مشفرة و موجهة الاطراف الفاعة للمنطقة... كما انها موجهة لزعامات عرقية و طائفية تسعى على مزيد من المكاسب في ضل ضعف انضمتها و عدم استقرار المنطقة.[3]

ففي 2017، كشفت مواقع إخبارية عديدة منها موقع **"awdnews"** الناطق بالفرنسي، على أن السلطات الروسية قامت بتحذير الجهات الجزائرية كما عنون عنه الموقع بالمؤامرة ضد الجزائر، معلنة عن وصول دفعة متخصصة من قوات المارينز الأمريكية الى جنوب تونس، اي قرب الحدود

---

[1] خليدة كعسيس-خلاصي، "الربيع العربي بين الثورة و الفوضى"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2014،ص 230.

[2] رابح لونيسي، **موقع الانفصالين في استراتيجية الارهاب الجديدة**، على الرابط:
http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=597034&r=0 يوم 2018/05/21 على الساعة 10:10

[3] خليدة كعسيس-خلاصي، مرجع سابق، ص 132.

الجزائرية، حيث كشف وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" (**Sergueï Lavrov**) أن أطراف خارجية تريد اشعال الفتنة في الجزائر من خلال تسويق الربيع العربي الى الجزائر من الخارج، حيث كشف الموقع بأن "لافروف" ألح على وجود عدة جبهات قرب الحدود الجزائرية من ليبيا وتونس ومالي، لضرب استقرار الحليف الجزائري لروسيا. و أكد "لافروف" دعم بلاده للجزائر، حيث أعلن رئيس الدبلوماسية الروسية، خلال زيارته في تونس، بان الجزائر الهدف الأول للمحرضين الذين يريدون كتابة الحلقة الأخيرة من الربيع العربي المفترض، في حين حذر السلطات الجزائرية من ما يسمى بـ "الربيع العربي"، و استشهد "لافروف" بتقارير مؤكدة عن وجود قوي لعملاء أجهزة الاستخبارات الأمريكية و المسؤولين افريكوم في جنوب تونس.[1]

و في جانفي 2018 أوضحت تقارير إعلامية فرنسية، أن الديبلوماسي "ايف اوبان ميسيريار" الذي سبق أن عمل سفيرًا لفرنسا في العراق و تونس، لم يتردد في القول بأن الجهات الدولية التي تحرك خيوط مواجهات عسكرية وشيكة في الشرق الأوسط، بدأت تتحرك لرسم حدود داخلية في أكبر دولتين مغاربيتين في إشارة إلى المغرب والجزائر، و أضاف المصدر ذاته نقلاً عن الديبلوماسي المتخصص في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا، صاحب كتاب "العالم العربي.. التغيير الكبير"، أن المخطط "الجهنمي" يهدف في مرحلة أولى، إلى نقل النموذجين المصري و السعودي إلى المنطقة، و ذلك بالدفع في اتجاه إرساء أنظمة ديكتاتورية عسكرية في الجزائر و"دينية" في المغرب لنسف كل معالم الانتقال الديمقراطي، لكن في نفس الوقت توقع "ميسيريار" فشل مخطط تفتيت دول الاتحاد المغاربي، لأن شعوب المنطقة سترفض تكرار ما وقع في سوريا والعراق، وأن بنية الدول المستهدفة تمنحها مناعة ضد ذلك، خاصة تونس التي فشل الإرهاب الأعمى في أن يزعزع أمنها و إستقرارها، و

[1] "**موسكو تحذر الجزائر هناك مؤامرة لضرب الاستقرار في الجزائر**"، متوفر على الرابط:
http://bit.ly/2P58nZD يوم 2018/05/23 الساعة 14:23

بحسب ذات المصادر فإن السفير الفرنسي ركز كثيرًا على الجزائر و المغرب بإعتبارهما البلدين الوحيدين من منطقة المغاربية الذيْن نجيا من موجة "الحراك العربي".[1]

في ضل هذه المؤامرات، و أمام الطرح الانفصالي في المنطقة و الذي يتزامن مع نوايا مشروع الشرق الأوسط، يدعوا الجزائر أن تكون حذرة خاصة أن خطابات الانفصال كانت حاضرة في منطقة القبائل بالجزائر.[2]

فالمشكلة ليست قائمة في المطالبة في اثبات أو ترسيم مقومات ثقافة المجتمع الجزائري، لكن الاشكالية تكمن في تسييس هذه المطالب، التي ظهرت مع الحركة التي تنادي بالانفصال و التي يتزعمها "فرحات مهني"، تزداد خطورة مع التعاطي الاعلامي الخارجي لهذا الملف، بحيث أن هناك قنوات فرنسية على سبيل المثال قناة **(france24)** قد استضافت "فرحات مهني" على أساس أنه رئيس الحكومة المؤقتة، وهذا الأمر على قدر من الأهمية و الخطورة و التي تستهدف الوحدة الوطنية.[3]

فأي محاولة للانفصال معناها اثارة فوضى عارمة و التي تخدم الجماعات الارهابية، و تسمح لها باعادة انتشارها، مما يمهد بإقامة دولة داعشية في شمال افريقيا انطلاقا من الجزائر، و هذا المخطط يعتمد على ركيزتين، و هما تضخيم الحركات الانفصالية في كل مناطق البلاد، و بشكل اخص منطقة القبائل بستفزاز مواطنيها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما يدفعهم الى ردود فعل عاطفية، فتتضخم و تتقوى الحركات الانفصالية، اما الركيزة الثانية فهي الجنوب الجزائري، فتنظيم داعش الذي انهزم في العراق و سوريا و هو بصدد التجمع في الساحل الافريقي، و يستخدم الهجرات غير الشرعية للدخول كأفراد معزولين الى الجزائر ثم نشر فوضى ايضا بسبب هذه الهجرات المكثفة التى تشبه

[1] **"مخطط أمريكي لتقسيم الجزائر"** متوفر على الرابط التالي: http://bit.ly/2QtVyrU يوم 2018/05/24 الساعة 14:11

[2] ليلى كرفاح، مرجع سابق، ص 38.

[3] المرجع نفسه، ص 39.

غزوا، فمن الملاحظ ان معدل 500 مهاجر غير شرعي يعبرون الجزائر رغم كل الترسانة العسكرية و للجيش المرابط هناك، فيبدوا ان فوضى في الشمال و حركات انفصالية، و هجرات غير شرعية في الجنوب، معناها انهيار الجزائر.[1]

المطلب الثاني: فوضى انتشار السلاح الليبي

في أواخر شهر فيفري 2011، ثار سكان ليبيا ضد الديكتاتور معمر القذافي، الذي دام حكمه أربعة عقود، هدد القذافي بقمع وحشي ردا على هذه الثورة، و بعد ترددات دولية قام حلفاء منظمة الحلف الأطلسي (**الناتو- NATO**) بتفويض من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بمهاجمة النظام و أطلقوا حملة جوية منخفضة الكثافة استمرت سبعة أشهر، أدت في نهاية المطاف الى سقوط النظام، سقطت طرابلس في شهر أوت، كما ألقي القبض القذافي في شهر اكتوبر تم قتله على يد قوات المتمردين.[2]

و كشف الغطاء ليس فقط عن ضعف مؤسسات الدولة السياسية والأمنية، في اطار الصورة النمطية لليبيا القذافي وظهور الخلافات المحلية على الهوية والطاقة و الموارد في ليبيا الجديدة، ولكن انتشار الأسلحة الثقيلة بالموازات مع حدود رخوة قابلة للاختراق، فتح جبهة جديدة من اللااستقرار ليس في ليبيا فقط، لكن في المنطقة بأكملها.[3]

و لهذا نجد أن من بين أهم مصادر الأسلحة، هي الدول التي شهدت حروبا أهلية و نزاعات داخلية و مازالت تشهدها فهي تعتبر جسور لتهريب هذه الأسلحة عبر دول المنطقة، و لقد تزايدت

[1] رابح لونيسي، مرجع سابق.

[2] كريستيستوف. تشيفز و جيفري مارتيني (Christistophers. Chivvis, Jeffery Martini)، ، **ليبيا بعد القذافي عِبرٌ و تداعيات المستقبل**، مركز سياسات الدفاع و الأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث الأمن القومي RAND، 2014، ص 1.

[3] مصطفى دلة أمينة، "العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي و ليبيا"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 49-50، شتاء - ربيع 2016 ص 116.

الظاهرة في السنوات الأخيرة، خاصة بالنسبة للسلاح الفردي و الذخيرة الخفيفة، وزادت ظاهرة تهريب السلاح و المتاجرة به في منطقة الساحل والجنوب الجزائري حدة في السنوات الأخيرة، و كانت الأزمة الليبية و تفاقمها دورا كبيرا في زيادة انتشار الأسلحة فيها بشكل مهول.[1]

خريطة رقم (02): خريطة توضح التهريب في الصحراء و تمويل التهديد

المصدر: بوعلام برزيق، "التهديدات الامنية اللاتماثلية و أثرها على السلم و الامن في افريقيا"، الدراسات الاستراتيجية و العسكرية، م1، ع1، المركز الديموقراطي العربي، المانيا، سبتمبر 2018، ص 138.

غرقت ليبيا بالاسلحة الصغيرة والاسلحة الخفيفة، بما فيها منظومات الدفاع الجوي المحمول **(MANPADS)**، والصواريخ المضادة للدروع، وصواريخ الغراد، و مدافع الهاون، و قد زودت ايضا فرنسا و قطر و بلدان أخرى المتمردين بالأسلحة خلال الحرب، بحيث ساهمت قطر بأكثر من 20,000 طن من الأسلحة بما فيها البنادق الهجومية، و القاذفات الصاروخية **(RPG)** و

[1] محمد مجدان، "التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع5، جوان 2016، ص 11.

غيرها من الأسلحة الصغيرة وقد زودت قطر و فرنسا ايضا المتمردين بصواريخ مضادة للدروع من نوع ميلان **(Milan)** و الأهم من ذلك كله كانت مخزونات أسلحة القذافي الخاصة و التي كانت سائبة بمعضمها خلال الحرب، فبحسب تقدير الأمم المتحدة، كانت القوات المسلحة الليبية تملك بتاريخ الإطاحة بالقذافي، بين 250,000 و 700,000 سلاح ناري، تعتبر بأغلبيتها اي بين 70و80 بالمئة من البنادق الهجومية. و قدر جهاز الاستخبارات البريطاني المعروف باسم الاستخبارات العسكرية القسم **(MI6)**، أن ليبيا كانت تضم ملايين الأطنان من الأسلحة، أي أكثر من الترسانة الاجمالية للجيش البريطاني.[1]

و في الوقت نفسه كان هناك 6,400 برميل معروف من اليورانيوم المعالج جزئيا و الذي يعرف بتسمية الكعكة الصفراء **(Yollow Cakel)**، مخزن في ليبيا في منشأة بالقرب من "سبها" في الجنوب، موضوعة تحت حراسة كتيبة من الجيش الليبي، بشكل غير مضبوط، بتاريخ الإطاحة بالقذافي.[2]

و لعل من بين المخاطر الجمة المترتبة عن سوء تسيير مخزونات الاسلحة خصوصا في الدول التي تشهد عدم الإستقرار الأمني، استحداث العصابات التي تنشط في ايطار الجريمة المنظمة العابرة للحدود لطريقة مبتكرة للاتجار بالسلاح بصفة غير شرعية، و في هذا الصدد تشير المعلومات أوردتها منظمة **"Survey Small Arms"** عبر موقعها الاليكتروني أن ليبيا أصبحت منذ عام 2011م بمثابة نقطة ساخنة لبيع الأسلحة الغير الشرعية عبر الإنترنيت باستخدام تطبيقات و وسائل التواصل

[1] كريستيستوف. تشيفز و جيفري مارتيني (Christistophers. Chivvis, Jeffery Martini)، مرجع سابق، ص 4.
[2] نفس المرجع، ص 5.

الاجتماعي، و كشف التقرير أن الأسلحة المعروضة للبيع بطريقة غير شريعة على الشبكة العنكبوتية تتواجد في 26 دولة.[1]

في ضل حدود قابلة للاختراق ومراقبة أمنية هشة، ما يفسر المخاوف والتحذيرات التي أعلنت عنها معظم دول الجوار و من بينها الجزائر، و بخاصة بعدها أصبحت محاولات تهريب الأسلحة مؤكدة حسب البيانات التالية في 2012/09/22 : اعلان المجلس الانتقالي الليبي عن اكتشاف أسلحة كيماوية في منطقة "جفرا" الصحراوية (منطقة سبها) و وفق منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، لا تزال ليبيا تخزن 9.5 مليون طن من غاز الخردل على الرغم من الرواية الرسمية في 2004 بتدمير كامل مخزون الاسلحة الكيماوية، و في 2011/06/12 ضبط الجيش النيجيري 640 كلغ (سيمنكس و صواعق) قادمة من ليبيا في حدودها الشمالية، و في سبتمبر 2011 كشفت بماكو عن دخول عدد معين من صواريخ أرض جو مالي 2011/11/21 وقعت مواجهة بين وحدات من الجيش التونسي و مجموعة من مهربي الأسلحة في منطقة الحدود الثلاثية، 2011/11/06 دمرت القوات المسلحة في النيجر قافلة من الأسلحة الليبية في طريقها الى مالي، و في جانفي 2012 اعترض الجيش الجزائري قافلة من الأسلحة و المهاجرين الافارقة على الحدود مع النيجر.[2]

في عام 2013 نجحت صحيفة "صنداي تايمز" **(The Sunday Times)** في تسريب تقرير صادر عن الاستخبارات البريطانية يؤكد أن جماعة "بوكو حرام" استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح الليبي الى نيجيريا عبر التشاد، و أنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات و قذائف هاون و صواريخ أرض جو، وقد أصبحت مضامين ذلك التقرير حقيقة صارخة اليوم، كما مكن

[1] ب بوعلام، تنامي "التجارة غير الشرعية للأسلحة الخفيفة في افريقيا"، الجيش، المركز الوطني للمنشورات العسكرية، الجزائر، ع 654، جانفي 2018 ص 50.

[2] مصطفى دلة أمينة، مرجع سابق، ص ص 118-119

السلاح الليبي القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، وحركات التمرد التارقية كحركة تحرير و استقلال اقليم الأزواد **(MNLA)** من السيطرة على شمال مالي، و ادخال المنطقة غي حرب أهلية أعقبها دخول القوات الفرنسية و الافريقية في مالي بحجة طرد الارهابيين و تعاظم مصائب فوضى السلاح الليبي الذي يقف وراء حادثة "ان أمناس" في الجنوب الشرقي الجزائري.[1]

المطلب الثالث: أزمة شمال مالي

نتيجة لفشل سياسات ادماج الطوارق المتمركزين في الشمال في عملية صنع القرارات، شهدت مالي نمطا متكررا من الانفلاتات منذ ظهورها كدولة حديثة سنة 1960 : (1994/1992) (1996/1990) (2009/2002)، لكن المحاولة الرابعة للتمرد (2013/2012) التي قادتها الحركة الوطنية لتحرير الأزواد مثلت بداية الأزمة الحالية وبخاصة بعد نجاح متمردي الطوارق في الاعلان عن استقلال الأزواد 2012/04/06 عن مالي. [2]

وانقسم الموقف الجزائري بمقاربتين حيال الأزمة المالية على :

المقاربة الأولى تكمن في استناده الى مبدأ عدم التدخل وعليه لا يمكن للجزائر الاستمرار على ذات الموقف لأنه مضر بمصالحها الأمنية , و أصبح مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية ذلك خطر على الأمن القومي الجزائري وعقبة أمام قراءة للتهديدات الجديدة في المنطقة والا لما تمكنت حركات جهادية من الاستيلاء وفي ظرف قياسي على ثلثي التراب المالي تقريبا، أما المفارقة الثانية تكمن في رفضها التدخل من جهة و فتح مجالها الجوي للمقاتلات الفرنسية (وهي سابقة في عقيدة

[1] مصطفى بن حوة و أحلام صارة مقدم، **الأزمة الليبية و تداعياتها على الأمن الجزائري، مجلة اتجاهات سياسية**، ع 4، المركز الديموقراطي العربي. برلين-المانيا، ماي 2018، ص 178.

[2] ممصطفى دلة أمينة مرجع سابق، ص120.

الأمن القومي الجزائري) هذا يعني أنها أصبحت ولو هامشيا طرف في الحرب و بالتالي مستهدفة من قبل الجماعات الارهابية في الساحل، ما يجعلها في موقف دفاعي بدل موقف هجومي.[1]

فالجزائر التي ظلت ترعى بشكل حصري جميع اتفاقيات السلام السابقة الموقعة بين الطرفين، دعت الحكومة الجانبين لوقف إطلاق النار ودعتهما للجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة. وهذا ما استجابت له حكومة باماكو سريعا وأرسلت بالفعل وفدا برئاسة وزير الخارجية المالي "سومايلو بوباي مايغا" الذي حل بالجزائر العاصمة في 2 فيفري 2012 للقاء ممثلين عن حركات التمرد الأزوادية ومنهم ممثلين عن تحالف 23 ماي والحركة الوطنية لتحرير أزواد، كما تأتي دعوة الجزائر السريعة للطرفين المتصارعين للجلوس على طاولة التفاوض تخوفا من أي انفصال قد يحدث في جارتها الجنوبية الذي سيؤثر بلا شك على وحدتها الترابية نتيجة للروابط الإثنية و التاريخية بين المكون الأمازيغي الذي ينتشر في بلدان المغاربية الخمسة، لهذا يعقد المراقبون آمالا كبيرة على المبادرة التي تقدمت بها الدبلوماسية الجزائرية مبكرا لحل أتون هذه الأزمة التي لا تكاد تنطفئ حتى تشتعل من جديد.[2]

فنشوء دولة الأزواد يمثل سابقة في غاية الخطورة قد يتبعها الطوارق في البلاد المحاذية كالجزائر و النيجر علاوة على ذلك وجود حركات جهادية متعاونة مع حركة الأزواد تتفق كلها على اقامة دولة اسلامية (حركة الأنصار بمالي، القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي، و حركة التوحيد و الجهاد في غرب افريقيا) و قد يجعل ذلك المنطقة مركزا لنشاط هذه الجماعات في منطقة الساحل و

[1] إيمان هباز، **أزمة مالي و انعكاساتها على منطقة الساحل الافريقي2010-2015**، مذكرة الماستر، (جامعة محمد خيضر – بسكرة ، كلية العلوم الانسانية و الخجتماعية، قسم العلوم الانسانية، 2016/2015) ص 73.

[2] الحج ولد براهيم، **أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل و تداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/20122129582152916 يوم 2018/05/27 الساعة 12:21

غرب افريقيا، تستهدف مصالح المنطقة و تكون قاعدة لشن هجمات خارج المنطقة بالتعاون مع الجماعات الجهادية في افريقيا و باقي مناطق العالم.[1]

وترتكز الحركات الأزوادية على أربعة مكونات رئيسية تشكل القوة الضاربة عسكريا و هي:

- المجندون الماليون والنيجيريون من أصول طارقية ممن كانوا يخدمون تحت إمرة الزعيم الليبي، وكانوا يعملون في وحدة خاصة تسمى الوحدة 32 يقودها نجل الزعيم الليبي الراحل خميس القذافي، وكانت آخر مجموعة من هؤلاء المجندين الماليين قد عادت في الثالث من أكتوبر 2011 واضطرت السلطات الاقليمية في كيدال إلى استقبالهم لدمجهم في الجيش النظامي المالي

- المجندون السابقون في تحالف 23 ماي 2006 الذي كان يرأسه "إبراهيم أغ باهانغا" قبل موته الغامض في أوت 2011 في حادث سيارة عائدا من ليبيا حسب الرواية الرسمية المالية والجزائرية سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقات السلام وملحقاتها والذين هربوا منه عند اندلاع الأزمة الأخيرة أو من لم يدخلوا الجيش النظامي أصلا وتمسكوا بسلاحهم بعد اتفاقية الجزائر2006 (...)

- حركة أنصار الدين الأزوادية التي يعتبر زعيمها الآن: "إياد أغ غالي" أقدم وأبرز زعيم للمتمردين الطوارق بعد رحيل أغ باهانغا ومقتل القائد بركة شيخ، العضو في التحالف الديمقراطي لـ23 ماي من أجل التغيير الذي يمثل تمرد الطوارق السابق.[2]

ومن أهم التحديات التي تواجه الجزائر في منطقة الساحل ما يلي:

---

[1] ياسمين حجاد، **أثر الواقع الامني للساحل الافريقي على أمن غرب المتوسط**، مذكرة الماجستير، (جامعة مولود معمري-تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016)، ص ص 138-139.

[2] بوحنية قوي، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل**، مركز الجزيرة للدراسات، الرابط الالكتروني: http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.htm.19/04/2013..pdf يوم 2018/05/27 على الساعة 12:33

- تحدي أزمة التوارق والخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط المجتمع التوارقي الجزائري تدعو الى الانفصال و الخوف من تحالف هذه القوى مع الجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة او استقطابها من طرف تنظيم القاعدة.

- تحدي التدخل الأجنبي بمبرر الإغاثة الإنسانية أو مكافحة الإرهاب.

- تحدي التنافس الغربي الأمريكي على المنطقة.

- تحدي انفتاح منطقة الصحراء الكبرى والساحل على بؤر الأزمات في إفريقيا، وانتشار السلاح بعد الحرب في ليبيا خاصة.[1]

خريطة رقم(03): خريطة توضح مناطق تمركز الطوارق.

المصدر: بوحنية قوي، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل**، مركز الجزيرة للدراسات، جوان **2012**.

[1] **قراءة في تطورات العقيدة القتالية و الدفاعية للجيش الوطني الجزائري**، على الرابط: http://bit.ly/2y9vPh0/ يوم 2018/05/27 على الساعة 14:14

المبحث الثاني: التحديات التقليدية

المطلب الاول: الازمة الاقتصادية (انخفاظ اسعار النفط)

تعد التحديات الاقتصادية واحدة من أبرز وأهم الأسباب التي تقض مضاجع الطرفين، الأنظمة السياسية الحاكمة من جهة، و الشعوب المحكومة من جهة أخرى، في ظل تذبذب أسعار النفط بين تراجع كبير وآخر خطير، وتحكم هذا الأخير بدخل الفرد ومستوى معيشته ومصدر حياة مؤسسات الدولة في منطقة تعتمد بشكل كبير في حياتها ومصدر وجودها السياسي على ريع الموارد النفطية والثروات الطبيعية في بناء الاقتصاد و التنمية البشرية و العمرانية، ما يجعل نفاذها الحتمي كارثة عظمى على المنطقة وأنظمتها السياسية في حال لم تتمكن هذه الأخيرة من البحث عن بدائل لذلك، إذ ينظر إلى الاستقرار الاقتصادي على أنه مؤشر عام من مؤشرات الاستقرار السياسي في كل المجتمعات، فالنظام يوجه سياساته الاقتصادية نحو أهداف التنمية، عندما يكون النظام مستقراً، و هذه السياسات التنموية التي ترفع مستوى المعيشة والرفاهية للأفراد، تخلق نوعاً من الطمأنينة والرضا الشعبي تجاه النظام السياسي، فالناس غالبا يحسون بأن الأمل موجود أمامهم، و شرط حيوي ومحفز قوي يدفع الناس لاحترام القانون، عندما يكون الاقتصاد قوي، أما عندما يكون الاقتصاد ضعيف فإن الناس يفقدون الأمل، و يبدأ الشك بالتغلغل إلى النفوس و الأفكار، و حيث يتواجد الشك ينتشر الخوف، و بكل تأكيد فان الخوف و الشعور بالقلق من الناحية الاقتصادية من أهم أسباب التحايل على القوانين و السعي لاختراقها، فالفرد منا حين يشعر بأنه مهدد من الناحية المادية والمعيشية يبدأ بالبحث عن وسائل أخرى للوصول إلى هدفه الذي حالت الظروف الاقتصادية أو بعض القوانين دون الوصول إليه، و هو ما يؤكده "هارولد لاسكي" **(Harold Laski)** في كتابه «الحرية في الدول الحديثة »في قوله : **" أنه حين يبدأ اقتصاد المجتمع بالانكماش، حينئذ تكون الحرية في خطر، فالتقلصات الاقتصادية**

دائما تعني الخوف، والخوف يولد الشك باستمرار و هو ما يجعل أفراد المجتمع أكثر استعدادا للسماع إلى أصوات جديدة، وأنهم في الغالب يطالبون بتغييرات جديدة، وفي هذه الحالة لا تستطيع الدولة الاحتفاظ بسلطتها"، هكذا نفهم أن هناك علاقة تناسب عكسية بين التنمية الاقتصادية والعنف، أي كلما تزايدت مظاهر الإصلاح الاقتصادي، انحسرت مظاهر العنف السياسي ومعدلاته، بمعنى أن العنف ينخفض في النظم السياسية التي تعتمد الحداثة والإصلاح نظرا لوجود مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية وسيطة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتضبط ظاهرة الحراك الاجتماعي .[1]

لقد لعب النفط دورا بارزا في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال و تحديدا منذ تأميم المحروقات بتاريخ 24 فيفري 1971، أين دخلت الجزائر مرحلة جديدة في مجال الطاقة، و أصبحت فاعلا هاما في سوقه العالمي، بعد انضمامها الى المنظمات الدولية و الهيئات الخاصة بالنفط على غرار منظمة الدول المصدرة للنفط و منظمة الدول العربية المصدرة للنفط.[2]

لكن المشكل ان الجزائر تعتبر من البلدان الأقل تنوعا في صادراتها اذ يمكن تصنيفها على أنها من الدول التي تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة أساسية و هي المحروقات وبنسبة تفوق 95% في المتوسط، كما تشكل الجباية البترولية اكثر من 60%من ارادات الميزانية العامة للدولة، وهو وضع يجعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية و التأثر بالمتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ضل صعوبة التنبؤ بسعر النفط المعروف تاريخيا بأنه الأكثر تقلبا و من بين السلع الرئيسية ، و في هذا السياق فقد انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف العام 2014، حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار منذ مطلع الألفية الثانية واستمرت لأكثر من عقد من الزمن انخفض

[1] عليلي عبد السلام، **مستقبل الجزائر في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة .. التحديات والحلول**، على الرابط: https://www.hespress.com/writers/286936.html يوم 2018/06/01 على الساعة 09:02

[2] حكيمة حليمي، "ريوع النفط بين لعنة الموارد، الفساد الإقتصادي و تداعيات الحالية"، ميلاف للبحوث و الدراسات السياسية، ع 5، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، جوان 2017، ص 188.

سعر البرميل من 110 دولار في جوان 2014 ليصل حوالي 30 دولار مطلع 2016 و بلغت النسب المئوية فقد هبطت أسعار النفط بمعدل 72%.[1]

نظرا الى تبعية الاقتصاد الوطني الى النفط تبقى الجزائر أكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، فقد خلق انخفاض أسعار البترول اثار بارزة على الجانب الاقتصادي الجزائري.[2]

و بالمقابل فقد كان للسياسة الانكماشية المعتمدة سنة 2015 بسبب الأزمة الحالية للبترول دور في انتقال معدل التضخم من2.92 الى 4.78، و كان لانهيار أسعار النفط اثارها على الجانب الاجتماعي و تحديدا على معدلات البطالة، التي مثلما ساهمت الطفرة النفطية سابقا في تخفيضها عبر الدعم المالي اللامحدود في اطار سياسة التشغيل لمختلف الأجهزة والمؤسسات المسؤولة عنها، فقد كان أيضا للأزمة النفطية دورها في ارتفاع معدلات البطالة بعد تجميد العديد من المشاريع و الاستثمارات، والمضي نحو سياسة تقشفية في الكثير من المجالات.[3]

فإستمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر حيث أن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية و هو ما لا تبدوا الجزائر في منأى عنه بالنظر الى دور ارادات النفط في تحقيق التنمية وتوفير مناصب شغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من القطر الجزائري و هي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مستقبلا بسبب تقلص فرص التشغيل و برامج التنمية كما أن تدهور القدرة الشرائية

[1] عبد الحميد مرغيث، **تداعيات انخفاض أسعار النفط عىلى الإقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الأزمة**، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر،2017 ص1. على الرابط التالي: http://bit.ly/2QSkvgX يوم 2018/06/01 على الساعة 08:47.

[2] مريم شطيبي محمود، مداخلة بعنوان: **انعكاسات اسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، كلية الشريعة و الإقتصاد**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم السياسية، ماي 2015، ص 5.

[3] حكيمة حليمي، مرجع سابق، ص 135.

للمواطن وارتفاع الأسعار قد يؤدي الى غضب شعبي كبير في الأجل القريب بما يهدد السلم الاجتماعي.[1]

فالنفط تأثير كبير يتعدى كونه مادة خاما في صحراء الجزائر وحسب، الى اعتباره مادة استراتيجية ترتبط بها مختلف المؤشرات القومية للدولة.[2]

المطلب الثاني: تنامي الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر

تقع معظم الحروب الداخلية في الدول الفاشلة و الضعيفة التي تفتقر للكفاءة و تنتشر فيها انواع الأعمال الاجرامية التي تتضرر من اثارها الدول المجاورة و من بينها الجزائر، و خاصة بسبب نزوح اللاجئين بأعداد كبيرة هربا من الأوضاع الداخلية المزرية غير المستقرة و قيامهم بأعمال تهدد الأمن و الاستقرار، و تميزت السنوات الأخيرة بحركات هائلة من اللاجئين بصفة فردية أو جماعية، نتيجة الحروب و النزاعات الداخلية، و انتهاكات حقوق الانسان بسبب الانتماءات العرقية و الدينية و حتى السياسية، التي تضطر الأفراد الى النزوح من الناطق الغير امنة الى دول أخرى أكثر أمنا و استقرارا كالجزائر .[3]

فالجزائر بحكم موقعها الاستراتيجي (شساعة حدودها مع النيجر 1300 كلم، مالي 1280 كلم، المغرب 1523 كلم، تونس 955 كلم، الصحراء الغربية 143 كلم، موريتانيا 520 كلم، و 1200 كلم سواحل) اصبحت نقطة عبور ووجهة لأفواج من الأفارقة و أصبحت تحتضن اعدادا من المهاجرين يتسللون عبر الحدود مستعملين طرق و وسائل متعددة حيث وجدت هذه الأفواج مجالا

[1] مريم شطيبي محمود، مرجع سابق، ص 10.
[2] حكيمة حليمي، مرجع سابق ص 135.
[3] محمد مجدان، مرجع سابق، ص 15.

لتحركها و مرورها بولايات الجنوب الكبير و كذا بعض المناطق الغربية و أصبحت تشكل خطر محدق بصفة عامة.[1]

في تحقيق أجرته اللجنة الدولية للتضامن مع الشعوب على المهاجرين غير الشرعيين في الجزائر و الذي شمل عينة تقدر ب 2000 مهاجر , ثبت أن 40% منهم يعتبر الجزائر المقصد النهائي و 40% الأخرى ترى أنها مجرد مكان للعبور الى أوروبا ، ويمثل العدد المتبقي مواقف متنوعة.[2]

تشير التقارير الى وصول أكثر من 16792 لاجئ افريقي الى الجزائر بطرق غير شرعية خلال 2015، من بينهم 5588 لاجئا ماليا.[3]

فالحضور المستمر للمهاجرين يعتبر منبع تهديد مرتبط بعصابات التهريب وأشكال مختلفة من الجريمة المنظمة (الاغتصاب، السرقة ، القتل ، الاعتداءات، ترويج المخدرات، تزوير الوثائق)، هذا ما يشكل احساسا باللاأمن، كما يسهل للتنظيمات الاجرامية و العصابات بالتوغل الى داخل البلاد أو العكس و افلات الارهابيين و تنامي الصراعات القبلية و الطائفية بين المهاجرين خاصة الأفارقة منهم.[4]

[1] صبيحة بوخوش، "الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال افريقيا "الجزائر نموذجا"، الدراسات الإفريقية و حوض النيل. المركز الديموقراطي العربي، برلين-المانيا،ع 1، م 1، مارس 2018، ص 295.

[2] المرجع نفسه، ص 296.

[3] كلثوم كرفة، **التحديات الإقليمية و اثارها على الأمن الجزائري 2011-2015**، مذكرة الماستر، في العلوم السياسية،جامعة محمد خيظر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2016/2015) ص 47.

[4] صبيحة بوخوش، مرجع سابق، ص 99

خريطة رقم(04): خريطة توضح مسار تدفق المهاجرين غير الشرعين نحو الجزائر

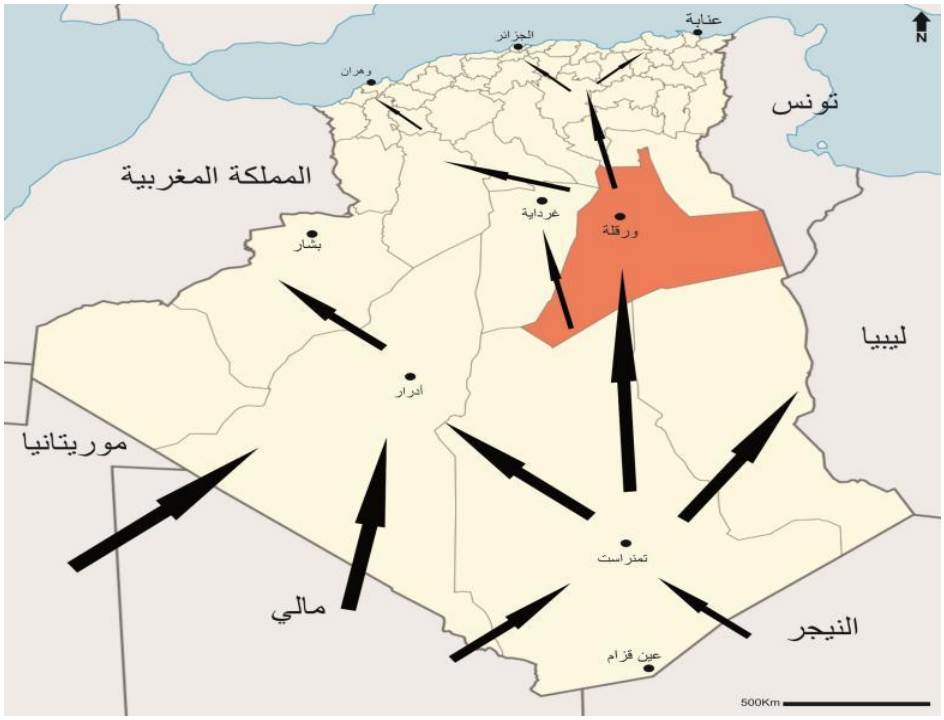

المصدر: عبد القادر خليفة، "مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية: من مسار عبور الى فضاء استقرار (مدينة ورقلة-الجزائر)" مجلة انسانيات عدد مزدوج 69-70 جويلية-ديسمبر 2015. ص 44.

فعلى المستوى الاجتماعي الاخلال بالتوازن الديموغرافي خاصة في ولايات الجنوب مما هدد بذلك مواطني المنطقة، كما أن تعدد الجنسيات (أكثر من 34 جنسية) في مناطق معينة كتمنراست و إيليزي و مغنية ، نتج عنه الانتشار الواسع لممارسة الدعارة و المساس بقيم و أخلاق المجتمع و اضافة الى ظهور التشرد والتسول والبنايات القصديرية الفوضوية اضافة الى انتقال الأوبئة و الأمراض الفتاكة السريعة الإنتشار كالسيدا، الملاريا، فأصبح تنقل المهاجرون غير الشرعيون يشكلون تهديدا فعليا في المناطق التي يقيمون بها ولاية تمنراست التي تعرف أعلى نسبة من المصابين بمرض السيدا على المستوى الوطني.[1]

[1] المرجع نفسه، ص 308.

حذرت دراسة أمنية إفريقية من "التبعات الخطيرة لعمليات الترحيل القسري للمهاجرين غير الشرعيين بالجزائر"، وقالت إن هذه السياسة بإمكانها أن تجرف هؤلاء المهاجرين الفارين من بلدانهم لأسباب اقتصادية، نحو اعتناق أفكار متطرفة ضد البلد، مع إمكانية الوقوع فريسة سهلة في يد التنظيمات الإرهابية المنتشرة بكثرة في منطقة الساحل على غرار القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وتنظيم الدولة "داعش" كما أفادت دراسة صادرة عن معهد الدراسات الأمنية بإفريقيا الواقع جنوب إفريقيا، نشرت في 2018، بإمكانية تطرف المرحلين، وعلى هذا الأساس يمكن للتنظيمات الإرهابية أن تستثمر في وضعيتهم لغاية عمليات التجنيد، و قدرت الدراسة أن غالبية المهاجرين غير الشرعيين الوافدون إلى الجزائر يفدون من منطقة الساحل وغرب إفريقيا، حيث توجد مجموعات إرهابية نشطة على غرار القاعدة في بلاد المغرب، وجماعة بوكو حرام وتنظيم "داعش"، و شرحت أن دوافعهم الأولى للهجرة هي اقتصادية بدرجة أولى نظرا لعدم وجود فرص شغل في بلدانهم الأصلية، وأحصت الدراسة 100 ألف مهاجر من مالي والنيجر وبوركينافاسو، يعيشون حاليا في الجزائر.[1]

و سبق للحكومة الجزائرية، أن حذرت من "موجة" الهجرة غير الشرعية لها من رعايا دول جنوب الصحراء، وتعهدت بوقف الظاهرة، حيث قال وزير الخارجية الجزائري "عبد القادر مساهل" **(Abdelkader Messahel)** "ان الظاهرة أصبحت تهدد الأمن الوطني الجزائري"، و كشفت الحكومة عن اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي للنزوح الكبير، للمهاجرين غير الشرعيين، وأكدت الحكومة الجزائرية، أن عملية ترحيل المهاجرين الأفارقة تتم بالتوافق مع سلطات بلدانهم خاصة النيجر ومالي، فيما كشفت الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان أن الجزائر قد خصصت منذ 2015 أكثر من

[1] عبد السلام سكية، **دراسة افريقية تحذر من تبعات خطيرة لتحيل المهاجرين غير الشرعين بالجزائر**، متوفر على الرابط: http://bit.ly/2NtqUgA يوم 2018/06/22 ساعة 21:22

33 مليون دولار لمساعدة نصف مليون لاجئ ومهاجر هاربين من ويلات الحرب في إفريقيا، في وقت تدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقط بـ 28 مليون دولار سنويا.[1]

المطلب الثالث: الارهاب و الجريمة المنظمة

تعتبر الجزائر من بين الدول التي عرفت الارهاب و الذي خلف دمارا و خسائر بشرية كبيرة، و هي من بين الدول التي تدعوا الى مكافحة هذه الظاهرة اقليميا ودوليا.[2]

فالتحدي الأمني في ليبيا وتونس ناهيك عن الحرب في مالي و الصراعات العرقية و الطائفية لدول الميدان و الساحل، أثر سلبا على الأمن القومي الجزائري و أدخلها دوامة الارهاب العابر للصحراء أو الارهاب المعولم.[3]

فالتهديدات الارهابية على الجزائر و تكلفة تعبئة الجيش الشعبي الوطني على الحدود، والمتمثلة في الاساس في الدولة الاسلامية في العراق و الشام (داعش) و تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي **(AQMI)** التي اصبحت تجذب المقاتلين الأجانب من مختلف الجنسيات العربية و الاسلامية و الافريقية المختلفة، خاصة التي تشهد توترات وصراعات داخلية، و قد قدر عدد المقاتلين الأجانب حسب تقرير أعده معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى بحوالي 2600 الى 3000 مقاتل أجنبي بين 2011 و 2017 سواء المنضمين الى الجماعات الارهابية أو الذين حاولوا الانضمام.[4]

---

[1] **دراسة إفريقية تبعات خطيرة لترحيل المهاجرين غير الشرعيين بالجزائر**، على الرابط:
http://bit.ly/2P6KhOa يوم 2018/06/24 ساعة 02:25

[2] عمر بيلوم، **التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب 1992-2015** مذكرة الماستر، (جامعة الجزائر3، كلية الحقوق و العلوم السياسية و العلاقات الدولية، 2015/2014) ص 6

[3] كربوسة عمراني، سهام زروال، "الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي و تهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، ع 5 ، أكتوبر 2014، ص 119.

[4] مصطفى بن حوى، احلام صارة مقدم، مرجع سابق، ص 176.

تعمل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي **(AQIM)** في مجموعتين، واحدة تنفذ معظم المهام في شمال الجزائر، و الآخرى في الجنوب تنشط في التهريب (الأسلحة والمواد الأخرى) نيابة عن التنظيم الشمالي، كما يتضح من المضبوطات المتكررة لكميات كبيرة من الأسلحة على الحدود الجنوبية والشرقية للجزائر[1].

خريطة رقم(05): خريطة توضح انتشار التنظيمات الارهابية في الساحل الافريقي و المنطقة المغاربية

المصدر: بوعزي الاسعد، **المنظمات الارهابية في الساحل الافريقي و المغرب العربي: الحاضر و المستقبل**، جوان 2017 رابط الموقع: http://bit.ly/2C0tjNt يوم 2018/06/25 على الساعة 10:11.

ففي نفس الوقت عرف الساحل الافريقي تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة بكل أشكالها وأنواعها من غسيل الأموال الى الاتجار بالأعضاء البشرية الى تهريب الأسلحة و السجائر، كما تعرف

[1] **DJIHADISME – Le Sahel, où se rencontrent terrorisme et criminalité** , https://lecourrierdumaghrebetdelorient.info/jihadism/djihadisme-le-sahel-ou-se-rencontrent-terrorisme-et-criminalite/, consulté le : 25/06/2018.

المنطقة ظاهرة المخدرات التي تعرف نمو سريع بعد تحول المنطقة الى نقطة عبور المخدرات الصلبة مثل الكوكايين والهيروين، من أمريكا اللاتينية الى أوروبا عبر افريقيا الغربية ثم الساحل.[1]

خريطة رقم (06): خريطة توضح مسالك تهريب الكوكاين عبر الغرب الافريقي.

المصدر: القصة الكاملة لتهريب المخدرات من افريقيا الى اوروبا، على الرابط: http://bit.ly/2RaFATZ

يوم 2018/06/25 على الساعة 90:01

العنصر الاخر الذي أسهم في تمدد نشاط الجماعات الارهابية المسلحة في حزام الساحل الافريقي التمويل الذاتي الوافر، وتشير تقديرات مكتب الأمم المتحدة لشؤون المخدرات و الجريمة الى أن عمليات الجريمة المنظمة لتلك الجماعات تدر عليها ما يقدر ب 3400 مليون دولار في العالم من مبالغ الفدية مقابل اطلاق سراح الرهائن و توفير الحماية لعمليات تهريب السلع و المخدرات و الأسلحة و استخدام هذه الموارد الضخمة تمويل التدريب و اقامة ملاذات امنة و القيام بعمليات مسلحة.[2]

[1] إيمان هباز، مرجع سابق، ص 22.

[2] الحسين شيخ العلوي، **صراع النفوذ بين القاعدة و تنظيم الدولة في افريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2016 ص 3.

و لقد مست العديد من الأعمال الإجرامية مختلف الجوانب الحياتة في دول المنطقة ، و تؤثر على بنية المجتمع و ديناميكيته فيها كالممارسات اللاأخلاقية التى تقوم بها هذه العصابات، كالدعارة التي تؤثر على الجانب الإجتماعي و التربوي، و على الجانب الصحي انتشار الأمراض كالسيدا و غيرها، و كل هذا يؤثر على أمن و استقرار الجزائر، نظرا لقدرة هذه المنظمات على تخطي الحدود الجزائرية و تجاوزها، و خاصة من خلال استغلالها للتكنولوجية المتطورة (...) و انعكست تاثيرات هذه النشاطات و الاعمال غير المشروعة التي تقوم بها المنظمات الاجرامية بقوة على الجانب الإقتصادي، و على التنمية المحلية في الجزائر، و ذلك من خلال أنشطتها الإجرامية المتنوعة التي تستهدف جنى الأرباح المالية الطائلة او المحافظة عليها، مثل الإتجار بالمخدرات و الاسلحة و غيرها من الإتجارات التي تعود بملايين الدولارات على هذه العصابات المتورطة فيها، و هذا ترك اثار اقتصادية سلبية خطيرة على الفرد و على المجتمع منها: التجاروة غير المشروعة التي تؤدي الى تعطيل في الإنتاج الإقتصادي، و الى إهدار الأموال، السرقة و الفساد (الرشوة) و التهريب و تزوير العملة و تطوير طرق الإحتيال و تزوير الوثائق و الأوراق المالية، و توزيعها في الأسواق الجزائرية، و انتشار السوق السوداء الموازية، مما أثر و يؤثر على الإقتصاد الجزائري بشكل رهيب، و تقوم تلك العصابات بتبييض او غسل تلك الاموال التى تحصل عليها من السوق الموازية، وهي أكبر المظار السلبية التي تؤثر على الإقتصاد الجزائري... و يضاف الى هذا ان استبدال العملة الجزائرية الناتجة عن النشاطات غير المشروعة بأخرى أجنبية من أجل تبييضها عن طريق تحويلها، يؤدي انخفض قيمة العملة كما ان تهريب تلك الاموال من الضرائب نتيجة الاقتصاد الخفي يؤدي الى نقص موارد الدولة الجزائرية و مداخيلها، و من الملاحظ ان مختلف هذه الاعمال غير المشروعة، تترك اثار ضارة على اقتصاد

الجزائر، مما يضعف جهود التنمية فيها، كما يُصعب عملية التسيير الإقتصادي، و كذا فساد النظام المالي و المصرفي، مما يؤدي الى فساد المؤسسات المالية و التجارية و غيرها.[1]

و في هذا السياق أفاد نائب رئيس المفوضية للعلاقات مع الدول المغاربية بالاتحاد الأوربي "برنارد مورا" **(Bernard Mora)** في لقاء جمعه مع مختلف الوسائل الإعلامية الجزائرية بمقر برلمان الاتحاد الأوروبي في بروكسيل، أن أطنان المخدرات التي تخترق الحدود الجزائرية يوميا تشكل خطرا كبيرا على أمن الجزائر، باعتبار أن العالم أصبح على دراية تامة بـ"الارتباط الوثيق والواضح بين المتاجرة بالمخدرات والجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية التي تنشط بمنطقة الساحل الإفريقي"، هذا من جهة ومن جهة أخرى الوسيلة التي تنتهجها بعض الأنظمة من خلال استهداف الجزائر نظرا لمواقفها المعروفة من قضية الصحراء الغربية بـ"غرس أفكار مغلوطة لدى الرأي العام الدولي"، و بخصوص ما تشكله الهجرة غير الشرعية من خطر على الجزائر، قال "برنارد مورا" أن الظاهرة تشكل خطرا على الأمن القومي الجزائري، بمختلف مستوياته من خلال ارتباطه و اقتران شبكات تهريب البشر بالجرائم المنظمة المختلفة كالتزوير وإدخال العملات التي تروج في السوق الموازية، و تهريب و المتاجرة بالمخدرات، وكذا تزوير العملة الوطنية، كما ينشط بعض المهاجرين في نهب الآثار والتحف الفنية والتاريخية والمساس بالتراث الثقافي، فضلا عن نقل العديد من الأمراض القاتلة إلى الجزائريين[2].

و لقد أخذت التهديدات الدائرة الافريقية الأمن القومي الجزائري التي مصدرها ما بات يعرف بالإرهاب في الصحراء و الساحل، منحى أخطر بعدما أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون و تبادل مع عصابات الجريمة المنظمة و المافيا، خاصة بعدما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط

[1] محمد مجدان، مرجع سابق، ص ص 17-18.

[2] نوارة باشوش، **المخدرات المغربية تهدد امن الجزائر**، متوفر على الرابط: http://bit.ly/2RyHrD0 يوم 2018/06/25 على الساعة 12:09.

اجرامي (الاتجار بالمخدرات ، البشر، والسلاح) من أجل التمويل و التموين و المؤونة التي كانت تعتمد عليها تسعينيات القرن الماضي.[1]

و تزامنت العمليات الارهابية في الجزائر بتدهور الأوضاع بكل من ليبيا و مالي، لتتخذ منحى تصاعدي حسب التتبع الكرونولوجي لهذه الأحداث، بدأت أول هذه الارهاصات باختطاف والي ولاية إيليزي في جانفي 2012 ثم في 04 مارس من نفس السنة تم الهجوم على مركز الدرك الوطني بمدينة تمنراست، ليليها اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في **(غو- GAO)** بمالي يوم 06 أفريل 2012 و في 30 جوان 2012 تفجير سيارة مفخخة بمقر القيادة الجهوية للدرك الوطني بورقلة، لتصل هذه الاعتداءات ذروتها بالهجوم الارهابي على قاعدة الحياة بعين أميناس (تقنتورين) الذي وقع يوم 17 جانفي 2013، يمكن أن نقرأ في أبعاد هذا الاعتداء انه اعتداء بالغ الخطورة كونه استهدف عصب الاقتصاد الجزائري الذي يمثل 98% من مداخيل الجزائر، لتركيع و اضعاف الدولة الجزائرية، و كذا لخلق حالة من اللاأمن لدى المستثمرين الأجانب لمغادرة الجزائر.[2]

و في المجال السياحي تراجعت نسبة السياحة في الصحراء الجزائرية خوفا من الاختطاف و القتل.[3]

[1] سارة بودح، **الإستراتيجية الجزائرية للإنفاق على التسلح في ضل التهديدات الأمنية الجديدة 2010-2014**، مذكرة الماستر، (جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015/2014) ص1.

[2] طاهر دحموح، الأمن الوطني بين الإمتداد المغاربي و عمق الساحل الإفريقي، مجلة الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، ع 16، مارس 2018، ص ص 69-70.

[3] كربوسة عمراني، سهام زروال، مرجع سابق، ص 24.

خلاصة:

من خلال التطرق لمختلف التحديات الاقليمية للأمن القومي الجزائري و معرفة أهم التهديدات التي تمسه توصنا الى الاستنتاجات التالية:

- شكل الحراك العربي منعرجا خطير بالنسبة للشأن الأمني بسبب ما افرزه من تداعيات للدول التى عرف حراكا و انتفاضا و كذا بعض الدول المجاورة .
- شكلت كلا الازمتين المالية و الليبية خاصة رهانات جديدة للدوائر الامنية و الجيوسياسية للامن القومي الجزائري خاصة بعد تنامي النشاطات الارهابية في الساحل الافريقي و انتشار السلاح و المتاجرة به بطرق غير مشروعة اضف الى ذلك تضاعف موجات المهاجرين غير الشرعين.
- تنوعت التحديات الاقليمية لتشمل ابعادا غير أمنية و عسكرية فقط، بل تعددت منها ما هو سياسي و اقتصادي و اجتماعي.

الفصل الثالث:

سيناريوهات مستقبل

الأمن القومي الجزائري

تمهيد :

من خلال التطرق الى مجموعة من السيناريوهات المتعلقة بالداخل الجزائر و ما جورها للتمكن من استقراء الوضع الاقتصادي و السياسي و كذلك محاولة استشاراف مستقبل الارهاب و الجريمة المنظمة اضافة الى وضع احتملات و سيناريوهات لرسم أهم الرهانات التي قد تحدث و التي قد تنعكس ايجابا و سلبا على الامن القومي الجزائري و المنطقة المجاورة لها، بالاعتماد على انواع و اصناف السيناريوهات كالسيننايو الاصلاحي و التشائمي، و كذا السيناريو الاتجاهي الخطي الذي يفترض سيطرة الوضع الحالي، و السيناريو التحولي او الراديكالي كالتحول الجذري.

المبحث الاول: سيناريوهات متعلقة بالداخل الجزائري

المطلب الاول: السيناريوهات السياسية و الاقتصادية للجزائر

- ✓ **سياسيا:**
  - **السيناريو التشاؤميي**

لقد اثبتت الظروف الاستثنائية التي مرت بها الجزائر في الفترة الأخيرة بشكل متفاوت، فيما اطلق عليه في العديد من الأدبيات العربية بالحراك العربي، بأن الجزائر برغم ثرواتها المتعددة مقارنة بالعديد من دول المنطقة العربية وتوفر الاستقرار الأمني و السياسي، إلا أنها ليست بمعزل أبدا عن التهديدات و التحديات التي يمكن أن تزعزع استقرارها.[1]

و لقد أصدر مؤخرا مركز التحليل و الدراسات الامريكي (**American Entreprise Institute AEI)** دراسة تحليلية تحمل إسم **(Ten contriers whase stablity can't be taken for granted)** حيث صنفت هذه الدراسة الجزائر ضمن عشرة دول مهددة بحدوث فوضى عارمة و اضطرابات سياسية و اعمال عنف في السنوات القادمة، حيث أوضحت هذه الدراسة أن الرئيس "بوتفليقة" لن يتمكن من تسيير البلاد بحلول 2020 بسب تقدمه في السن و حالته الصحية المتدهورة، و بالتالي سيفتح ذالك المجال امام حدوث اضطرابات سياسية عديدة، كما توقعت الدراسة صعود التيار الاسلامي المتعصب الذي سيحاول الانتقام من السلطة الحاكمة بمختلف الطرق بسبب ما تفرض عليه من اقصاء وتهميش طيلة سنوات عديدة، كما اشارت ذات الدراسة الى تزايد و تنامي الجماعات المسلحة في الجنوب الجزائري خلال السنوات القادمة و ذلك بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا و انتشار السلاح، و لا بد من اخذ هذه الدراسة بعين الاعتبار و على محمل الجد باعتبار أن مركز الدراسات والتحليل الأمريكي الموجود بواشنطن يتمتع بشهرة و مصداقية كبيرة في الولايات المتحدة

[1] عبد السلام عليلي، مرجع سابق

الأمريكية فالبيت الأبيض يعتمد على التقارير و الدراسات الصادرة من هذا المركز في اصدار القرارات وصنع السياسات.[1]

في سيناريو مشابه، عرض الكاتب والصحافي البريطاني "ستيفن بولارد" (**Stephen Pollard**)، في مقال نُشِر مؤخراً في مجلة "ذي سبكتايتور" **(The Spectator)** بعنوان: " كيف يمكن أن تدمّر الجزائر الاتحاد الأوروبي"، سيناريو اعتبر فيه أن الجزائر سوف تنفجر على الأرجح من الداخل عندما توافي المنية الرئيس الجزائري "عبد العزيز بوتفليقة"، تابع "بولارد": "**الإسلاميون الذين كُبِح لجامهم بواسطة قبضة "بوتفليقة" الحديدية سوف يستغلّون الفراغ، ثم قد تجتاح أوروبا مجدّداً موجة كبرى من اللاجئين القادمين من شمال أفريقيا**"، و زعم أن نحو "10 إلى 15 مليون" جزائري، بحسب التقديرات سيحاولون مغادرة البلاد، و نشرت الصحيفة البلجيكية "لا ليبر بلجيك" **(La Libre Belgique)** مقالاً مماثلاً يوحي بالنهايات، بعنوان: "بعد حلب، الجزائر" و فيه اعتبر الكاتب "بيار دوفريني" (**Pierre Doverini**)، و هو المدير التنفيذي لمركز "ماداریاغا" **(Center Madariaga)** التابع لكلية أوروبا، أن وفاة الرئيس "بوتفليقة" المريض ستؤدّي إلى نشوب نزاع بين الإسلاميين والجيش. قال: "**خطر الانفجار والحرب الأهلية جدّي للغاية لسوء الحظ. هل باستطاعة أوروبا منعه؟ إذا لم تنجح في ذلك، سيعاني المغرب العربي من زعزعة عنيفة للاستقرار**."[2]

كما توقعت العديد من الدراسات و الأبحاث حول الدول الربيعية اتساع رقعة الاحتجاجات في الجزائر، وعجز النظام عن احتوائها بسبب شح الموارد المالية و إفلاس سياسة شراء السلم الاجتماعي، فان كانت الجزائر أفلتت من موجة "الحراك العربي" فإن بعض السيناريوهات المتشائمة تأكد أن الجزائر على موعد مع الموجة الثانية من "الحراك العربي" بعد نفاذ احتياطي النقد من العملة الصعبة. لكن في

[1] عبدو سمار، مقال بعنوان: **مركز دراسات أمريكي يصدر توقعات سوداوية حول مستقبل الجزائر**، متوفر على الرابط: http://bit.ly/2RjPcMY يوم 2018/08/07 ساعة 22:17

[2] داليا غانم-يزبك، **الأحاديث انفجار الوضع في الداخل الجزائري هي بكل صراحة سخيفة**، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، فيفيري 2017، الرابط: http://carnegie-mec.org/diwan/67866 يوم 2018/08/08 ساعة 19:01

سيناريو آخر فمن الصعب أن تشهد الجزائر الموجة الثانية من الحراك العربي، لأن من منع امتداد موجات البيع العربي في 2011 هو وعي الجزائريين و إدراكهم خطورة المؤامرة التي تحاك ضد المنطقة و تحديدا بلادهم، و من ثم أي دعوة نحو المجهول لن تجد لها صدى في الجزائر.[1]

لذلك لن تؤدّي وفاة الرئيس "بوتفليقة" على الأرجح إلى انهيار الدولة الجزائرية، على الرغم من المشكّكين. فسيحرص الجيش، من خلال قدرته على التصرف بتماسك و فرض الاستقرار، على إبعاد شبح العنف، كما أن ملايين الجزائريين الذين وقفوا صفّاً واحداً في رفض الضراوة (الحرب) الشديدة التي طبعت "العشرية السوداء" في التسعينيات، سوف يتمسّكون بموقفهم هذا، لذا يجب أخذ هذه الحقائق في الاعتبار قبل افتراض الأسوأ.[2]

وفي الاجمال يمكن القول أن افاق التغيير و التحول في الجزائر تقف عند مفترق طرق بين احتمالين، وفق سيناريوهين مختلفين، فالسيناريو التفاؤلي و الاصلاحي: يكون بتجاوز الوضع المتأزم و القطيعة مع الماضي عبر الاصلاح و الانتقال نحو الأحسن من داخل النخب الحاكمة، و يكون ذلك أيضا بفعل القوة الدافعة و العمل الجماعي من داخل المؤسسات الفاعلة، وفق ميكانيزمات الحكم الديمقراطي مع توفر الشروط الحقيقية لنهضة اقتصادية حقيقية، عبر التحول إلى فضاء اجتماعي مبدع و أن يكون أمام ثقافة الدولة بعيدا عن ثقافة السلعة، فالأولى مخرجاتها الحرية و الثانية في انتاج الاستبداد، و السيناريو التشاؤمي: و هو سيناريو ثوري عنيف وقد يغذي مشاعر اليأس لدى المواطنين، و استمرار الازمات الداخلية في شقها السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي.[3]

---

[1] فتحي بو لعراس، **الجيش الموازن تأثيرات معضلة خلافة بوتفليقة في سيناريوهات التغيير الجزائري**، مستقبل الابحاث و الدراسات المتقدمة، الرابط: http://bit.ly/2O2EpZN يوم 2018/09/08 ساعة 16:11

[2] داليا غانم-يزبك، مرجع سابق.

[3] عربي بودين، "الحركات الإحتجاجية في الجزائر و عسر التحول"، سياسات عربية، ع 25، مارس 2017، ص 45.

✓ **اقتصاديا:**

سيناريو بقاء الوضع كما عليه:

لقد انتهج النظام الجزائري السياسة ذاتها في التعامل مع مختلف حالات فقدان السلم الاجتماعي التي عرفتها البلاد سواء في مرحلة الاقتصاد الموجه، أو حتى بعد اللانفتاح و التوجه نحو الاقتصاد الحر , بحيث بقي معتمدا في ذاك على ارادات الريع النفطي، الأمر الذي جعل الاستقرار و السلم الاجتماعي في الجزائر مرهون بتقلبات تلك المادة.[1]

و من يتوقع ان يكون سيناريو من الانخفاض طويل الأجل , حيث تتنبأ العقود المستقبلية لأسواق النفط لعام 2020 بأن تكون الأسعار في حدود 60 دولار للبرميل، في الوقت نفسه تأكد دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي أن هذا الانخفاض سيستمر من سنة الى ثماني سنوات وهذا بناءا على تتبع تاريخي للعلاقة بين قيمة الدولار الأمريكي و سعر النفط.[2]

و من المنتظر ألا يتجاوز معدل النمو في الجزائر نسبة 2.6 في المائة مقابل 4 في المائة المتوقعة للعام الجاري. وفق مذكرة رسمية كشفت عنها وكالة الأنباء "رويترز" **(Reuters)** ، العائدات من صادرات المحروقات سوف تستمر في التراجع من 34.37 مليار دولار في عام 2019 إلى 33.2 مليار دولار، أما بالنسبة لاحتياطيات النقد الأجنبي، فمن المتوقع أن تصل إلى حوالي 62 مليار دولار في عام 2019 مقابل 85.2 مليار دولار أمريكي في عام 2018، علما أن هذه الاحتياطيات بلغت 193 مليار دولار منتصف عام 2014، و وفقا للمصدر نفسه، ستلجأ الجزائر

[1] ام الخير نعيمي، **السلم الاجتماعي و ازمة الدولة الريعية، حالة الجزائر**، مذكرة الماستر، (جامعة قاصدي مرباح و رقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة، 2016/2015) ص 74.

[2] عبد الحميد مرغيث، مرجع سابق، ص ص 2-3.

للتقشف أكثر، عبر تقليص التكاليف بنسبة 1.5 في المائة، مع محاولة تقليل تأثير النفقات لعام 2018 التي ارتفعت بنسبة 25 في المائة.[1]

و تحيط بالاقتصاد الجزائري الكثير من أجواء عدم اليقين التي قد تزيد الأمور تعقيدا، و لاسيما أن النفط يواجه تحديات كبيرة مستقبلا أبرزها:

- ظهور مصادر بديلة للطاقة، و ارتفاع معدلات الاستهلاك الداخلي في الجزائر للطاقة مما يهدد بتراجع الفائض للتصدير من الغاز و النفط.
- تزايد الاعتماد على تنمية مصادر الطاقة المتجددة منافسة بتكلف منخفضة، و خصوصا الطاقة الشمسية و بذل جهود كبيرة لتطويرها.
- رفع كفاءة المعدات في استهلاك الطاقة و تخفيض كميتها بسبب التطور التكنولوجي.
- تغيير انماط الاستهلاك في المجتمعات المتقدمة، با تجاهها نحو استهاك اقل للطاقة، متمثلة في تنامي التوجه نحو النقل الجماعي، و ترشيد استهلاك الطاقة في البيوت و الأنشطة الإقتصادية المختلفة.
- زيادة الضغوط الدولية لفرض قيود على الانبعاثات الطاقة الاحفورية بغرض حماية أفضل للبيئة، و قد تجلى ذلك مؤخرا (نهاية 2015) في التوصل الى اتفاقية باريس حول المناخ، و التي قضت بفرض قيود انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون، كل هذه العوامل ستنعكس سلبا على الطلب للطاقة الاحفورية، و يؤدي الى اختلال في امن الطلب على الطاقة، و تبعا لذلك تكون ارادات الدولة في تناقص، ما يهدد بحدوث ازمة اقتصادية عميقة و مستدامة للجزائر اذا استمرت في اعتمادها

[1] **صادرات المحروقات الجزائرية تتراجع بمليار دولار ومعدل النمو لن يتعدى 2.6 في المائة**، متوفر على الرابط: http://bit.ly/2O2EFrJ يوم 2018/09/28 ساعة 12:29

المطلق على تصدير النفط، كما ستكون له عواقب وخيمة على الاستقرار السياسيي و الاجتماعي نظرا لكون اكتساب الشرعية السياسية مرتبط بالسخاء المالي و الاقتصادي للنظام الحاكم.[1]

السيناريو الإصلاحي:

وضعت الجزائر خطتها لتحقيق نمو اقتصادي على ثلاث مراحل لأجل الوصول إلى تحقيق معدل نمو بـ6,5 بالمئة عام 2030 خارج المواد النفطية التي تشكل عصب الاقتصاد الجزائري، وهي المواد التي أدت كنتيجة لذلك إلى دخول الجزائر في أزمة اقتصادية بما أن أسعار النفط تراجعت دوليا. وحسب وثيقة نشرها موقع وزارة المالية، وصادق عليها مجلس الوزراء، فالمرحلة الأولى من الخطة تبدأ من عام 2016 وتنتهي عام 2020، وهي مرحلة الإقلاع، وتهدف خلالها الجزائر إلى نمو تدريجي للقيمة المضافة لمختلف القطاعات لأجل تحقيق أهداف كل قطاع وتقليص عجز الميزانية، ويتم ذلك عبر وسائل من أهمها تطوير عائدات الضرائب المحلية، أما المرحلة الثانية (2020-2025)، فهي مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد المحلي، في حين تهدف المرحلة الأخيرة (2026-2030)، إلى استنفاذ القدرات الاستدراكية للاقتصاد وتحقيق التوازن بين جل القطاعات لإنهاء الاعتماد على القطاعات الطاقية فقط، و يهدف المخطط عبر هذه المراحل إلى أن يتضاعف الناتج الداخلي الخام بـ2,3 مرة وأن تتضاعف مساهمة القطاع الصناعي مرتين حتى يصل إلى 10 بالمئة، و عصرنة القطاع الفلاحي لتحقيق الأمن الغذائي وتنويع

[1] عبد الحميد مرغيث، مرجع سابق، ص ص 6-7.

صادرات البلاد، و تخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى 3 بالمئة، عبر اقتصار عملية الاستخراج من باطن الارض على ما هو ضروري فعلا للتنمية دون غيره[1].

كما نشرت المجموعة البريطانية "أكسفورد بزنس غروب" **(Oxford Business Group)** في تقريرها الأخير عن الجزائر في حوار اجرته مع الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" حول الوضعية الاقتصادية للبلاد في ضل أزمة النفط في السنوات الأخيرة , وصرح "بوتفليقة" خلال الحوار بأن التدابير الاقتصادية التي اعتمدتها الجزائر بوَّأتها وضعية آمنة رغم انخفاض أسعار النفط، و الدليل على ذلك هو عدد الاستثمارات المسجلة في السنوات الأخيرة و التي تمثل 70 % من الاستثمارات التي تم احصاؤها منذ 2002 فضلا عن 24389 مشروع أطلق منذ 2013 و 2016، و أوضح "بوتفليقة" أن المحروقات لا يمكن أن تكون قاعدة للتنمية الاجتماعية و لا للاحتياجات الاقتصادية في الجزائر مشددا على ضرورة التحرك من أجل مستقبل أفضل.[2]

و ترتكز الاستراتيجية الطاقوية الوطنية في افاق 2040 على ما يلي:

- استعمال الغاز و ذلك بتحفيز استخدام كل من غاز البترول المسال و الغاز الطبيعي المضغوط في قطاع النقل و المواصلات
- تطوير الصناعات التحويلية كالبتروكيمياء، و التكرير من خلال تثمين استخدام الموارد الطاقوية
- تطوير استعمال الطاقات المتجددة، بعدما ادركت الجزائر اهميتها في تحقيق الامن الطاقوي

---

[1] **كيف تخطّط الجزائر لتحقيق نموها الاقتصادي؟ هذه أبرز الإجراءات والأهداف القادمة**، على الرابط: https://arabic.cnn.com/business/2017/04/11/algeria-economy-growth يوم 2018/09/09 على الساعة 10:11

[2] **الجزائر في امان رغم انخفاض اسعار النفط**، متوفر على الرابط: https://www.elkhabar.com/press/article/132450/ يوم 2018/09/09 على الساعة 10:15

– الشروع في دراسة امكانية تطوير استغلال ثروات المحروقات غير التقليدية

– تبني سياسة التحكم في الطاقة و ترشيدها.

– ادراج برنامج الفعالية الطاقوية الذي يهدف الى تحسيس المواطنين بمسؤوليتهم اتجاه الطاقة و التي تظهر من خلال الاستهلاك الرشيد و العقلاني، في اطار الحفاظ على حق الاجيال القادمة في استغلال الطاقة، كما اكدت على توسيع استخدام الطاقة المتجددة في فيفري 2011، و فق لهذه السياسة تهدف الجزائر الى اضافة 22 جيجاوات من الطاقة المستمدة من الموارد متجددة بحلول عام 2030، و 4.5 جيجاوات قبل حلول2020، بهدف تجاوز اشكالية نضوب الموارد غير المتجددة و خوفا على مستقبل الاجيال القادمة.[1]

لذلك تحتل الطاقة الشمسية حيز مهم في البرنامج الطاقوي الجديد بهدف توفير 22 الف ميغاوات من قدرة توليد الكهرباء من خلال استخدام الطاقة الشمسية و هذا ما بين 2011–2030، و توزع كالتالي: 12 الف ميغاوات لتلبية الحاجات المحلية، و 10 الاف ميغاوات توجه نحو التصدير ما يخلق مورد جديد يوفر العائدات التي بامكانها تحسين الوضع الاقتصادي بالاضافة الى حماية الامن الطاقوي، خاصة ان استغلال الخلايا الشمسية لا يتطلب الكثير من الاستثمارات نظرا لسهولة استغلالها لوفير المادة الاولية فضلا عن استخدام التكنلوجيا السهلة و البسيطة بالشكل الذي يوفر عائد افضل للبلاد و من اهم المشاريع المعتمدة على الطاقة الشمسية في الجزائر نجد:

– استعمال الطاقة الشمسية في الانارة الريفية بمنطقة "اسكرام" التابعة لولاية تمنراست الجنوبية، بما يكفل توصيل الكهرباء إلى1500 حتى 2000 منزل ريفي سنويا

[1] صبرينة مزياني،دراسة بحثية بعنوان: **مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري**، المركز الديمقراطي العربي ، جويلية 2017 https://democraticac.de/?p=47399 يوم 2018/09/09 ساعة 11:11

– انجاز أول محطة هجينة لتوليد الكهرباء العاملة بالغاز والطاقة الشمسية بمنطقة تيلغمت على بعد 25 كلم شمال حاسي الرمل، و هي بذلك تمثل أكبر حقل غازي في افريقيا.

– انجاز أربع محطات أخرى بطاقة 300 ميغاواط لكل واحدة منها مع طاقة إضافية تقدر بِـ1200 ميغاواط وفي الفترة الممتدة بين 2016–2020.[1]

رغم تباطؤ الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، إلا أن هناك عددًا من المؤشرات الإيجابية التي شهدتها الأشهر الماضية، والتي تكشف عن تحول تدريجي في المسار الاقتصادي، ولا سيما فيما يتعلق بتعزيز مشاركة القطاع الخاص داخل الاقتصاد، و من بين هذه المؤشرات، الصفقة الموقعة بين شركة "سوفاك" الجزائرية و"فولكسفاغن" الألمانية، في نوفمبر 2016، لتشييد مصنع للسيارات في الجزائر، بالإضافة إلى نجاح شركة "سوناطراك" الجزائرية في توقيع اتفاق مع شركة "توتال" الفرنسية، في أبريل 2017، لتسوية خلافاتهما السابقة حول تقاسم الأرباح، وهو ما يظهر مرونة أكبر من جانب الحكومة تجاه القطاع الخاص، و على ما يبدو، فإن الآفاق المستقبلية للاقتصاد الجزائري ستعتمد كثيرًا على جملة الإصلاحات الهيكلية التي ستتخذها الحكومة الحالية لتشجيع القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب، والتي ستقود في النهاية إلى تنويع آليات عمل الاقتصاد، وبما يتطلب في الوقت نفسه تمرير هذه الإصلاحات دون مخاطر اجتماعية كبيرة.[2]

تسعى الجزائر الى رفع نسبة الانتاج المحلي، والانفتاح على المستثمرين الأجانب، وهو أمر حاسم للاقتصاد الجزائري. على الرغم من أن الانفتاح يبدو أنه يتطلب التنظيم، إلا أنه علامة على حدوث

[1] صبرينة مزياني، مرجع سابق.

[2] **محددات التحول: كيف ستتعامل الحكومة الجزائرية مع التحديات الإقتصادية الراهنة**، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، الرابط:

http://bit.ly/2DPULQH يوم 2018/09/10 ساعة 12:38

تغيير، وهو ينمو بشكل إيجابي... كما تم تشجيع السياحة، ففي عام 2017 استقبلت البلاد 3,1 مليون سائح، و هو ما يمثل دفعة قوية.[1]

و قدم المنتدى الاقتصادي العالمي "**World Economic Forum'' (WEF)** في تقريره السنوي 2018، مؤشراً إيجابيًا للجزائر فيما يتعلق بالديناميكية الاقتصادية التي تظهرها في فئة الدول الناشئة، مثل العديد من البلدان في وضع مالي متوتر، فإن الجزائر، كما يقول تقرير، قد حققت نتائج جيدة وأبرزت الأرقام الاقتصادية والمالية التي تضعها في المرتبة 18 في التصنيف العالمي على القدرة التنافسية الاقتصادية في فئة البلدان الناشئة، مع مؤشر 4.22 وفقا للتقرير السنوي لهذا للمنتدى، و تجدر الإشارة إلى أن مؤشر التنمية لمنتدى "دافوس" من مجموعة "الدول الناشئة"، يؤكد أن " الجزائر تحتل المركز 18 متقدمة على روسيا وإيران والمكسيك والبرازيل.[2]

المطلب الثاني: مستقبل الارهاب و الجريمة المنظمة في الجزائر

ادركت الجزائر انطلاقا من خبرتها الطويلة في مكافحة الارهاب أن المداخل الأمنية وحدها باتت عديمة الجدوى و الفائدة بسبب تركيزها فقط على الاساليب الاكراهية في التصدي لظاهرة الارهاب، هذه الظاهرة المتعددة الاوجه و الأبعاد، تتطلب علاجها مقاربة تأخذ في الاعتبار كل مكونات الظاهرة، وتأسيسا على ذلك تبنت الجزائر استراتيجية جديدة، حيث تتضمن عدة تدابير: سياسية، وأمنية، واقتصادية، واجتماعية، وقضائية، وعقابية، تهدف للحفاظ على الأمن العام وحماية

[1] **''What is the future of Algeria?'',** https://www.quora.com/What-is-the-future-of-Algeria, See on : 10/09/2018.

[2] Ilhem Terki, **Selon le Rapport du Conseil d'Experts du World Economic Forum 2018 : L'Algérie "1ère puissance africaine et maghrébine! :** http://www.lexpressiondz.com/actualite/289064-l-algerie-1ere-puissance-africaine-et-maghrebine.html, consulté 10/09/2018.

الاشخاص، و المؤسسات المدنية، وتقوم باتخاذ عدة خطوات بمراجعة المحتوى الارهابي المتداول، واصلاح مناهج التربية.[1]

كما أكدت الجزائر خلال المؤتمر الخامس عشر لوزراء داخلية غرب المتوسط (5+5) الذي انعقد بالجزائر في أفريل 2013، على موقفها ازاء تجميد وتجفيف مصادر الارهاب لتحقيق نتائج حقيقية على صعيد مكافحة الارهاب. حيث ان رفض دفع الفدية المطلوبة و هي وسيلة فعالة لتجفيف مصادر تمويل الارهاب.[2]

و فيما يتعلق بحماية الحدود و مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة و التهريب، اتبعت قوات الجيش استراتيجية تعتمد على الانتشار الواسع للقوات على مستوى الحدود، وكانت قيادة الجيش قد جهزت في ديسمبر 2014 الحدود الجنوبية الشرقية، بعد إستنفارها 50 ألف عسكري لمواجهة داعش، وجهزت مدافع ثقيلة ودبابات، وعمدت على تحسين مراكز المراقبة لمنع تعرضها لهجمات انتحارية، و تقوم الاجراءات الأمنية الجديدة على التدقيق في كل حالات الدخول عبر الحدود الجنوبية الشرقية، خوفا من عمليات التسلل، ولهذا تقرر رفع درجة التأهب الى الدرجة الاقصى للقوة الأمنية والعسكرية.[3]

فعلى مستوى دول الجوار العربية، هناك تنسيق استخباراتي بين الجزائر وتونس وليبيا ومصر، حيث صدر من مصدر أمني جزائري بأن دول الجوار الليبي (تونس الجزائر ومصر) توافقوا على تقديم الدعم للجيش الليبي، لتمكينه من دحر تنظيم داعش الارهابي... و على مستوى دول جوار الساحل

[1] فتحي بولعراس، **مداخيل متعددة: الدرس الجزائري في تفكيك التطرف و محاربة الإرهاب**، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المستقبلية، الرابط: http://bit.ly/2Qq0aPY يوم 2018/09/10 ساعة 13:07

[2] حورية بنور، **أثر التهديدات الجديدة على الأمن الجزائري، دراسة حالة الهجرة غير الشرعية**، مذكرة الماستر، جامعة مولاي الطاهر سعيد، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2018/2017). ص 75.

[3] عتيقة كواشي، "الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الارهابية المتنامية في منطقة الساحل الافريقي"، مجلة الباحث للدراسات الاكادمية، جامعة باتنة1، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ع8، جانفي 2016، ص 162.

الافريقي فقد اجتمعت قادة جيوش أربعة دول من الساحل (الجزائر، موريطانيا، مالي، والنيجر) في ديسمبر 2015 في تمنراست جنوب الجزائر.[1]

سعيًا من الجزائر للإسهام بفعالية في مكافحة الإرهاب و تسخير تجربتها في هذا المجال، انخرطت الجزائر في العديد من الآليات الدولية والإقليمية الهادفة إلى محاربة هذه الظاهرة:

– فكانت عضوًا نشطًا ومؤسسًا في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب "**Global Counter-Terrorism Forum" (FGCT)** ، الذي أنشأ سنة 2011م، من طرف 29 دولة، والذي يسعى لتشجيع الدول الأعضاء على تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. كما تترأس مناصفة مع كندا مجموعة العمل حول غرب إفريقيا

– إلى جانب احتضانها مقر المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب في إفريقيا **"African Centre for the Study and Research on Terrorism"، (CAERT)** و نفس الشيء بالنسبة لمركز آلية التعاون الشرطي الإفريقي**(AFRIPOL)**

–المشاركة في لجنة الأركان المشتركة لدول الساحل **" Comité d'état-Major Opérationnel Conjoint" ، (CEMOC)** مع مالي وموريتانيا والنيجر و في هذا الإطار، حرصت الجزائر على استقبال وحدة الدمج والاتصال لتبادل المعلومات التابع لهذه اللجنة

– تكثيف النشاط داخل مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال **إفريقيا " Middle East and North Africa Financial Action Task Force" (MENAFATF)** الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

– المشاركة في "الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" **Trans-*Sahara* Counterterrorism Partnership" (TSCTP)** "، هو برنامج إقليمي أمريكي مشترك بين الوكالات

[1] المرجع نفسه، ص 464.

يهدف إلى بناء قدرات حكومات دول إقليم المغرب العربي ومنطقة الساحل لمواجهة التهديدات التي يخلقها الإرهاب، كما وظفت الجزائر حوالي 100 مليون دولار خلال 7 أو8 سنوات من أجل تكوين العشرات من مؤسسات القوات الخاصة، إلى جانب تقديم معدات عسكرية لبعض الدول كليبيا، وتشاد، وموريتانيا، والنيجر، كما أقدمت الجزائر منذ سنة 2013م، على إلغاء أكثر من 900 مليون دولار كديون لـ 14 دولة إفريقية منها 4 دول من الساحل (بوركينا فاسو، مالي، موريتانيا، والنيجر). لذلك تعد الجزائر واحدة من أقل الدول تعرضًا للهجمات الإرهابية خلال السنوات الأخيرة، وذلك على الرغم من تطور الظاهرة الإرهابية وتمدد موجاتها في المحيط الجيوستراتيجي للجزائر، سواء في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أو في دول الساحل أو حتى في القارة الأوروبية، وقد دلت على ذلك المؤشرات الآتية:

يشير إلى أن الجزائر نجحت في تجفيف منابع تمويل الإرهاب، و أن الأرقام التي بحوزة الإدارة الأمريكية تؤكد تراجعًا ملحوظًا لوتيرة العنف في هذا البلد و هذا ما أكده مؤشر الإرهاب العالمي في2017 **(Global Terrorism Index)** عندما صنف الجزائر في المرتبة 49 من بين 163 دولة عالميًا من حيث الدول الأكثر أمنًا في العالم، حيث منحها نقطة 3.97 (المؤشر يبدأ من 10 بالنسبة للدول الأقل أمنا إلى 0 بالنسبة للدول الأكثر أمنا)، وبذلك تكون الجزائر قد أصبحت أكثر أمنا من المملكة المتحدة و فرنسا، كما صُنفت الجزائر في المرتبة الأولى إفريقيًا وعربيًا الأكثر أمنًا، في مؤشر عام 2017م، للأمن و النظام العام الذي يصدره معهد جالوب **(GALLUP)**، لصبر الآراء حيث منحها 90 نقطة من أصل 100، من بين 37 دولة جرى حولها استطلاع الرأي، واحتلت المرتبة السابعة عالميًا من أصل 135 دولة جرى حولها استطلاع الرأي، وفي تقرير قدمه مجلس السلم والأمن حول نشاطاته و وضعية السلام والأمن في إفريقيا، بمناسبة الندوة 30 لرؤساء الدول والحكومات

للاتحاد الإفريقي، أبرز فيه جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، وكمعيار الحكم على نجاح التجربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب نرصد ذلك العدد الضعيف من الجزائريين المنخرطين في صفوف التنظيمات الإرهابية، حيث لم يتجاوز 170 منخرط، حسب تقرير مكتب الاستشارة الأمريكي **(The Soufan Center)**، الذي صنف الجزائر سنة 2016م، كبلد الأقل معني بالتجنيد الإرهابي في العالم.[1]

و لقد شهدت سنة 2017 تحقيق نتائج باهرة في اطار مكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و مكافحة الاتجار بالاسلحة، حيث تم تحييد 161 ارهابيا و تفكيك و توقيف 214 عنصر اسناد للجماعات الإرهابية و كذا اكتشاف و تدمير عدد من المخابيء و الملاجيء.[2]

كما أثنت كتابة الدولة الأمريكية، في تقريرها السنوي حول مكافحة الإرهاب لسنة 2017، على جهود الجزائر في مكافحة التنظيمات الإرهابية، وأكدت بان الجزائر استمرت في بذل جهود كبيرة لمنع النشاط الإرهابي داخل حدودها، وقال التقرير بأن الأرقام التي نشرتها القوات المسلحة الجزائرية (وزارة الدفاع) تؤكد استمرار الضغط على الجماعات الإرهابية كما يتضح من خلال أعداد الإرهابيين الذين قُتلوا أو أسروا أو استسلموا، وكذلك الأسلحة التي تم ضبطها والمخابئ التي تم تدميرها...وأضاف التقرير بان بعض المحللين يعتقدون أن تكبد التنظيمات الإرهابية لخسائر في صفوفها قد قلل إلى حد كبير من قدرتها على النشاط داخل الجزائر. ومع ذلك –يقول التقرير– فإن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والجماعات الأخرى المتحالفة، وفرع داعش في الجزائر (جند الخلافة) لا يزال متواجد في بعض المناطق من البلاد. وتسعى تلك التنظيمات إلى استهداف مصالح الأمن، وكذا

[1] مصطفى **دريدي** ، **تجربة الجزائر في قراءة مستقبل الارهاب و كيفية مواجهته**، أراء حول الخليج، ع 132.
موقع : http://www.araa.ae/index.php?option=com_content&view=article&id=4457:2018-05-13-12-53&catid=4003&Itemid=172 يوم 2018/09/12 ساعة 16:10

[2] "وحدات في الميدان: الحصيلة العملياتية 2017"، الجيش، المركز الوطني للمنشورات العسكرية العدد: 654، جانفي 2018، ص 22.

أهداف حكومية ومصالح غربية، مشيرا بان النشاط الإرهابي في ليبيا وتونس ومالي ساهم في استمرار هذا التهديد، وأكد هذا التقرير، بأن أمن الحدود قد ظل أولوية قصوى للحيلولة دون تسلل الإرهابيين من البلدان المجاورة، وتم اتخاذ تدابير لزيادة أمن الحدود، وأشار إلى التنسيق القائم بين الجزائر وتونس على طول الحدود المشتركة، كما أنشأت الجزائر خندق وسياج على طول الجزء الجنوبي من حدودها مع تونس، ونشرت 3000 جندي إضافي على الحدود الليبية، و وضعت معدات مراقبة وجدار إسمنتي على طول الحدود مع المغرب، كما زادت الجزائر في استخدام تقنيات المراقبة الجوية. إضافة إلى مراقبة قوائم المسافرين على الرحلات الداخلية والخارجية.[1]

اما بالنسبة للهجرة غير الشرعية، سجلت مصالح وزارة الداخلية والجماعات المحلية، بناءً على تقارير ولاة الجمهورية وتقارير الشرطة والدرك، تراجع عدد المهاجرين السريين القادمين من الجنوب ومن الغرب في الأشهر التسعة الأولى من العام 2018، وكشف مصدر عليم أن تقارير الولاة والشرطة والدرك أحصت أقل من 4900 مهاجر سري من جنسيات مختلفة في الفترة بين جانفي 2018 و أوت 2018، بينما سجلت نفس المصالح أكثر من 9 آلاف مهاجر سري في النصف الأول فقط من عام 2017، ما يعني أن الهجرة السرية تراجعت بأكثر من النصف، وهو ما يعني نجاح المصالح الأمنية المختلفة في الحد من تدفق المهاجرين السريين.[2]

تحت تأثير العلاقة الثلاثية بين الحدود و الامن الاستراتيجي و القوة العسكرية، أصبح الدفاع عن الأمن القومي الجزائري يعتمد على ثلاثة أنساق هي: الحدود المحصنة المدافع عنها بنسق التغطية

[1] وليد رمزي، **التقرير الامريكي حول مكافحة الإرهاب: الجزائر نجحت في شل نشاطات التنظيمات الإرهابي**، متوفر على الرابط:

http://bit.ly/2lzd1MX يوم 2018/09/13 ساعة 12:33

[2] محمد بن احمد، **تراجع الهجرة غير الشرعية الى الجزائر**، موقع جريدة الخبر، على الرابط : http://bit.ly/2QBeghu يوم 2018/10/05 ساعة: 23:55

و جاهزية القوات (النظامية و الاحتياطية) لخوض القتال في أسرع و قت ممكن، و نسق الأمة المسلحة الذي يضع كل ما تملكه الجزائر من وسائط، و قوة بشرية و فكرية و حضارية و مادية و جغرافية مع منح القوات المسلحة الجزائرية مكانة خاصة بصفتها المحور الديناميكي لتلك العلاقة الثلاثية و العامل الايجابي فيها و الحرس الساهر على مصالح الدولة الجزائرية و هيبتها و مستقبلها.[1]

المبحث الثاني سيناريوهات متعلقة بالجوار الجزائري:

المطلب الأول: مستقبل الامن القومي الجزائري في ضل سيناريوهات الازمة الليبية المحتملة:

- السيناريو الكارثي:

هناك مجموعة من المعطيات تعزز سيناريو منبيء بحرب أهلية لن تؤدي الى نظام سياسي متوازن و مستقر و تلك اذ لم يتم ايجاد تسوية عاجلة خاصة في وقت انتشار السلاح و تعدد المجموعات المسلحة و تزايدها، التي تقدر بحوالي 1700 مجموعة تتنوع طبيعتها و أجندتها ما بين مليشيات ثورية، و أخرى قبلية و بقايا النظام السابق، و مليشيات اسلامية و مجموعات متشددة لها روابط مع تنظيمات خارجية، و رغم هذا الإختلاف إلا أن الأزمة السياسة الأخيرة جعلتها تنخرط بكل ثقلها في الصراع اضافة الى تسلح القبائل و خطر قيام حرب قبلية كما كان الأمر في الصومال.[2]

و يعتبر هذا السيناريو من أسوء مآلات الأزمة الليبية و أكثرها خسارة، إذ سيؤدي الى تهالك كافة مقومات الدولة الليبية و تآكل مقدراتها و تحاقد أبنائها، وتكالب كل الاطراف ذوي المصالح المتباينة للظفر بصفقات مربحة للسلاح و اغراق ليبيا في فوضى عارمة مستديمة بالحالة الصومالية، او جعلها معقلا للجماعات الإرهابية و مسرحا دمويا للعرقيات الاثنية و الطائفية، خصوصا بعد تحول

[1] نسيم بهلول، "مركز ثقل التوجه العسكري الجزائري و مراقبة الحدود من مدخلي: نظم المعلومات و بحوث العمليات"، دفاتر سياسية و قانونية، ع 16، جانفي 2017. ص 325.

[2] يسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة الماجستير (جامعة محمد خيظر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2015-2016) ص 240.

أداء بعض الدول العربية و تحيزهم مع أحد أطراف النزاع في ليبيا و قيام بعضهم **بالتمويل** بالسلاح و الطائرات و المال بدل التوسط لإجاد الحلول السلمية و الضغط على الفرقاء للتحاور و حل المشاكل سياسيا، و هذه الخطوة بلا شك من شأنها أن تؤجج جذور الصراع في ليبيا و ترجح كفة ظرف آخر بالقوة العسكرية [1]

كما حاولت بعض الدول الى وصول لتدخل عسكري لحل الأزمة، و بعضها يجري اتصالات من أجل اقامة قواعد عسكرية في ليبيا، و صراعات اثنية قبلية في الجنوب تمثل عنصر جذب التنظيمات الإرهابية، كلها متغيرات تهدد أمن الجزائر [2]

فبحسب تقرير مجلة "كاونتر بانش" **(counterpunch)** الأمريكية المتعلقة بالأوضاع الحالية في ليبيا و النوايا الصريحة لدى حلف الناتو لتدخل موسع بغرض محاربة تنظيم داعش ظاهريا، تسعى الدول الأعضاء في الناتو بقوة نحو التدخل الصريح في ليبيا بغرض محاربة داعش و منع انتشار الإرهاب و وصوله الى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط، حيث تدفع بريطانيا و فرنسا بقوة في هذا الاتجاه خاصة مع توفر الغطاء القانوني الذي احتاجه الغرب حاليا مع وجود حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، و التي تملك سلطة مطالبة الأمم المتحدة بالتدخل العسكري في البلاد. [3]

ان التدخل العسكري في ليبيا سيؤدي الى تبعات على المستوى الأمني و العسكري و هو ما يكلف مزانيات اضافية سيرهق الدولة أكثر، بتوجيه نفقات اكبر للدفاع لتوفير الأمن في الحدود، خاصة في ضل الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الجزائر و انكشاف أمني يؤدي الى تسلل الجامعات الإرهابية

[1] المرجع نفسه.

[2] بن حوى مصطفى، مرجع سابق ص 192

[3] إلياس منصوري، **رهانات و أولويات الأمن الوطني الجزائري في ضل القضايا الإقليمية الراهنة، ليبيا-أنموذجا**، مذكرة الماستر، (جامعة عباس لغرور – ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية)، 2016-2017 ص ص109-110.

عبر الحدود اضافة الى تبعات اقتصادية و اجتماعية، ففي حالة التدخل العسكري ستشهد الجزائري توافد عدد كبير من اللاجئين و هو ما يؤدي الى أعباء أضافية للتكفل بهم.[1]

- **السناريو الاصلاحي:**
  - اولا: الجانب السياسي:

ادراك المسؤولين الجزائريين بضرورة الحل السياسي و أن الحوار الشامل بين الفرقاء في الوطن الليبي هو الطريق الصحيح للقضاء على دوامة العنف و استعادة الدولة، و بناءا على هذا بدأت الجزائر في جمع القوى السياسية الليبية الراغبة في الحوار و هذا ما أكده رئيس اللجنة الجزائرية اللإفريقية للسلم و المصالحة "أحمد ميزاب" في حوار أجراه مع جريدة "الوساطة الليبية" عن الإتصالات التي تقوم بها الجزائر تمهيدا لإطلاق مبادرة الحوار أو ما يطلق عليها مبادرة الحوار و المصالحة، و تتضمن هذه المبادرة جملة من المقترحات التي يشهدها الوضع الليبي المُعقد.[2]

فعلى اعتبار من ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية الإعتماد على الطرق السلمية في حل النزاعات و بحكم معظم الدول التي تعاني إختلالات هي دول مجاورة لها، هذا الأمر سيسمح لها بأن تلعب دورا في تسوية حل النزاعات، و أن تكون هي عامل تهدئة الوحدات بين جميع الأطراف المتنازعة، و هذا انطلاقا ما تمليها عقيدتها في سياستها الخارجية، و حفاظا على أمنها القومي اعتمدت الجزائر على عدة استراتيجيات و كانت القاربة الجزائرية تلقت ترحيبا اقليميا و دوليا على انها الرائدة في مجال مكافحة الإرها في إفريقيا، و في ليبيا هناك ترحيب من طرف اللبيين بضرورة الإعتماد على المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب، تعتبر الجزائر في ما يخص الجانب الأمني أن

[1] المرجع نفسه ص 110.

[2] أم هاني حبشي، فايزة حناني، **تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي الجزائر انموذجا**، مذكرة الماستر، (جامعة زيان عاشور، الجلفة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الغلوم السياسية، 2017/2016) ص 174

عنصر الإستقرار الليبي هو منح الثقة لكل الليبيين للجلوس على طاولة المفاوضات و ضرورة الإستفادة من النموذج الجزائري في مكافحة الإرهاب.[1]

- ثانيا: الجانب الامني

عملت الجزائر على تأمين حدودها لمواجهة ما خلفته الأزمة الليبية من انكشاف على حودها الشرقية و ذلك نشر السلطات الجزائرية آلاف الجنود على طول حدودها في خطوة تهدف الى تشديد الحراسة، فقد قامت قوات الدفاع الوطني في الجانب العملياتي بعدة طرق و أساليب عسكرية من أجل الإنتشار الواسع و الفعال على مستوى الحزام الحدودي، بالإضافة الى رفع درجة الجاهزية العماليتية و احكام السيطرة على المنافذ الحدودية تفاديا لأي تسلل للأرهابيين و المهربين و ردع أي عمل غير مشروع، و من أهم الإجراءات المتخذة:

- تعزيز القوات مع الحدود الليبية بخمسة ألاف جندي و دركي مع انشاء قطاع عملياتي في المنطقة الحدودية بولاية إليزي مع تحول المنطقة الى ناحية عسكرية سابعة.
- اقامة قواعد عسكرية دائمة في المنشآت الغازية في الجنوب الجزائري للتصدي لأي هجوم إرهابي محتمل.
- وضع هيئة خاصة بالطوارىء في وزارة الدفاع الوطني يشرف عليها ضابط برتبة عقيد و إطار سلم بالمديرية العامة للأمن الوطني لإحتواء أي هجوم طارىء و محتمل.[2]

[1] فريدة روطان، **تحديات الأمن القومي الجزائري في ضل تنامي حركات العنف المسلح**، على الرابط التالي:
http://www.siyassa.org.eg/News/8713.aspx يوم 2018/09/08 على الساعة 23:32

[2] ام هانب حبشي، فايزة حناني، مرجع سابق، ص ص 161-162.

المطلب الثاني: مستقبل الامن القومي الجزائري في ضل سيناريوهات المحتملة في ازمة شمالي مالي:

- **أولا: السيناريو الكارثي:**

يركز هذا السيناريو على فرضية تدهور الواقع الأمني في مالي و منطقة الساحل الافريقي ككل خاصة بعد التدخل الفرنسي و الغربي كطرف موجه و حاسم في الصراعات الداخلية في المنطقة مالي– ليبيا– و احساس جماعات الطوارق بأن فرنسا و انظام الدولي قد اختاروا حليفهم و هو النظام المالي و الأفارقة السود على حسابهم و أنه لم يتم اعطائهم الفرصة و الوقت الكافي للتعامل مع التواجد الإرهابي فوق أراضيهم، و بالتالي الإنتقال نحو خطوة أخرى و هي حرب العصابات... يبقى الوضع الأمني قد يشهد احتمالات مفاجئة أو أزمات غير منتظرة من نتاج الوضع الداخلي و الإقليمي، فتؤثر في اتجاه تصعيد التهديدات و المخاطر الأمنية فيها فتكون بصدد تحول جذري الى الأسوأ.[1]

و تحول المنظقة الى افغنستان ثانية و هذا ما تبحث عنه القوى الغربية و في مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية كغطاء لتبرير بعض الأهداف المتعلقة أساسا بالبعد الإقتصادي في المنظقة.[2]

و في هذا الأساس أشارت مجلة "الإكونوميست" **(The Economist)** في خريف 2002 الى أن النفط هو الغاية الأمريكية الوحيدة في إفريقيا و أن ما يروج عن التهديدات و غيرها مبالغ فيها، و نشرت "آسيا تايمز أون لاين" حوار مع المحلل الأمني الامريكي "مايكل كلير" مؤلف كتاب "حروب مصادر الثروة"، حذر فيه من التورط الأمريكي في إفريقبا و في رده على السؤال عن الهدف

[1] نبيل بوبية، "التدخل الفرنسي في مالي و السيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية بين الأمننة و الأفغنة"، مجلة دراسات افريقية و حوض النيل، المركز الديموقراطي العربي، برلين، مارس 2018، ص 160.

[2] شاكر ظريف، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية التحديات و الرهانات**، مذكرة الماجستير، (جامعة الحاج لخضر –باتنة،كلية الحقوق، شعبة العلاقات الدولية، 2008) ص 167.

الأمريكي التالي الغني بالنفط بعد العراق أجاب كلير: ''**أرى أن إفريقيا ستكون هي الهدف، ستندلع الحرب هناك**''.[1]

بالإضافة الى هذا، هناك سيناريو مشابه، يقوم على اختبار بعض الإحتمالات القليلة الوقوع والاكثر تأثيرا إذا حدثت في الواقع، و ذلك عبر التركيز على إنتشار مظاهر بعض المتغيرات الإقليمية في شمال مالي، وانعكاساتها على الأمن الإقليمي فالمتغير الأول قد يعتمد على نجاح تسويق نموذج تنظيم داعش و دولة الخلافة و انتشاره في شمال مالي و امتداداته إلى ليبيا حيث البيئة مواتية أكثر مقارنة بالوضع العراقي والسوري، تمثل ليبيا الحالة النموذج لانتشار داعش و مثيلاتها، لأنها تمثل المجال الحيوي للطاقة، ذات البعد العالمي، التي تغير القوى الكبرى على تقسيم المنطقة العربية، وفق مفهوم مشروع سايكس بيكو جديدة، ويبقى انتشار داعش في شمال مالي وليبيا إلى غاية شمال نيجيريا مع تواجد "بكو حرام" الذي بايع زعيم دولة الخلافة، كلها مؤشرات على السيناريو الكارثي لإعادة تفتيت المنطقة، وفق الهويات العرقية والطائفية والإثنية.[2]

خريطة رقم (07): خريطة توضح السيناريو الكارثي المحتمل في مالي و الساحل الافريقي

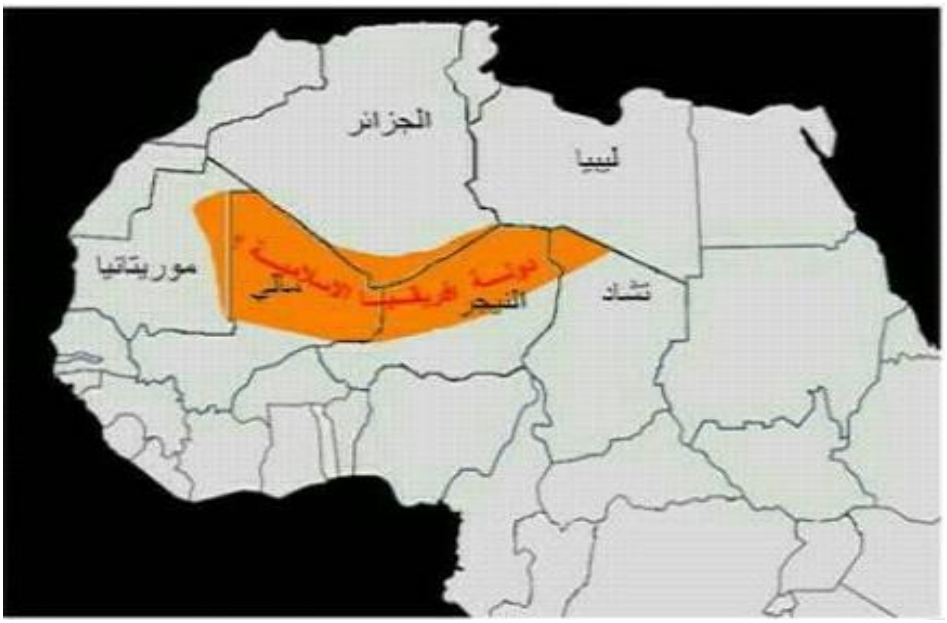

المصدر: بوعزي الاسعد، مرجع سابق.

[1] المرجع نفسه، ص 169.

[2] مصطفى صايح، "الجزائر و الأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي و إنعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمين"، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، ع 2. الجزائر، ديسمبر 2014، ص 16.

- **ثانيا: السيناريو الإصلاحي:**

ينطلق هذا السيناريو من فرضية تحسن الوضع الأمني في مالي بالتدخل الفرنسي و تحرر الشمال من قبضة الجماعات الارهابية و بمساعدة المجتمع الدولي من مفهومه العسكري الى مفهومه التنموي– الانساني و هذا ما يتوفر من دلائل مرتبطة بالأوضاع الداخلية و الإقليمية و الدولية حاليا، و من مؤشرات تفيد ترقية احتمالات التهدئة و الاستقرار و السلام في هذه المنطقة الشاسعة و انطلاق جولات الحوار الوطني الشامل تحت رعاية دولية و اقليمية وفق منطق بناء دولة الحكم الراشد.[1]

و يعزز هذا السيناريو الثروات الموجودة بالمنطقة على غرار الذهب و الحديد و اليورانيوم و الزنك و النفط الذي يدفع الدول المعنية بذلك الى بناء السلام و الاستقرار قبل الاستثمار هناك.[2]

خاصة بعدما بدأ المسار التفاوضي بين الحكومة المالية و منسقية الحركات الأزوادية في جويلية 2014، في الجزائر و بمشاركة دولية مشكلة من المنظمة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا و الاتحاد الإفريقي، الاتحاد الاوربي... تهدف خريطة الطريق التي تمت المصادقة عليها من جميع الاطراف في جويلية 2014 بالجزائر، الى التوصل الى اتفاق سلام شامل و مستديم يقضي الحل نهائي للأزمة بين باماكو و الطرف الأزوادي، و على طاولة المفاوضات ثلاث نقاط تتعلق بالإعتراف المتبادل بين الحركات الازوادية و الحكومة المالية، بشأن الوحدة الترابية، مشاركة الطوارق في الحكومة و الموسسات الرسمية المالية، و مكافحة الإرهاب، و التنمية في مناطق شمال مالي، و رغم ان الوساطة الجزائرية في أزمة شمال مالي، واجهت صعوبات و عراقيل عديدة، لكن على الرغم من تلك الصعاب يمكن القول ان الجزائر قد نجحت في مساعيها هذه، اذ توجت وساطتها بتوقيع اتفاق 2015، فما

[1] نبيل بويبة، نفس المرجع، 158.

[2] نبيل بويبة، مرجع سابق، 159.

قامت به الدبلوماسية الجزائرية، يعد نجاحا سياسيا للجزائر، و ايذانا بعودتها الى الساحة الإفريقية من بابها الواسع[1]

و يستند هذا السيناريو على تغليب المتغيرات الإيجابية لفرص نجاح مسار التسوية السياسية، بحيث تقتنع أطراف النزاع أن الخيار العقلاني يكمن في تقاسم السلطة، بإشراك أطراف النزاع في الشمال في العملية السياسية، مع قناعاتها بأن الوضع الإقتصادي والتنموي هو الذي يفض السلام، لكي تستفيد كل الأطراف من عائدات تمويل المشاريع، التي قد تقدمها الدول و المنظمات الإقليمية و الدولية المانحة، كما تستفيد الأطراف المتنازعة في مالي من دور الوساطة التي توفرها الجزائر لكل الأطرف والمدعومة من قبل الأمم المتحدة و الاتحاد الإفريقي والإيكواس و برضا أغلب أطراف النزاع، ويطرح هذا السيناريو ايضا، وجهة نظر مثالية لمستقبل الأمن الجهوي والإقليمي والدولي، بحيث سينعكس السلام القائم في شمال مالي على تحييد الجماعات الإرهابية، و جماعات الجريمة المنظمة المنتشرة في المنطقة، و قطع أوصالها بنضيرتها في ليبيا، و يمكن محاكاة عملية السلام في شمال مالي بما يحدث في ليبيا عبر طرح مشاريع إقليمية ودولة، و بوساطة جزائرية والتي تكمن مؤشراتها البارزة في الدور الذي تقوم به دول الجوار لدعم ليبيا المدعومة في نفس الوقت بمشاريع ردعية من مجلس الأمن (منع تصدير السلاح للجماعات المسلحة في ليبيا).[2]

و تكمن أهمية الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي في النقاط الأساسية التالية:

[1] سمير قط، "السياسة الخارجية في افريقيا: التطورات و المحددات"، مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز الديموقراطي العربي، ع1، 2017 ص 82.

[2] مصطفى صايح، مرجع سابق، ص 16.

– يمثل السّاحل الإفريقي العمق الإستراتيجي للجزائر، و الفضاء الأمني المهتز لها، و ذلك بالنظر إلى الحدود الواسعة التي تربط الجزائر بدول الساحل من جهة، و ضعف أدائها الأمني الداخلي من جهة أخرى.

– الخبرة الأمنية و العسكرية الجزائرية البارزة في مكافحة الحركات الإرهابية و الجريمة المنظمة مقارنةً بدول الميدان الأخرى، باعتبار هاتين الظاهرتين من أبرز معوقات بناء الأمن و التنمية بمنطقة الساحل.

– بالنظر إلى الظروف السياسية و الأمنية الرّاهنة ، فإن الجزائر تمثل أكثر دول الميدان إستقراراً سواءٌ من الناحية السياسية أم الأمنية، كذلك سعي الدبلوماسية الجزائرية للعب الدور المحوري بالمنطقة الإقليمية و الإفريقية بصفة عامة.

– تمثل الجزائر من الناحية الإقتصادية، أكثر دول الساحل الإفريقي إتزاناً واستقراراً ، ما يمكنها من رسم سياسات تنموية بالمنطقة أكثر، و يمكنها أيضاً من الضغط السياسي باتجاه إستصدار قرارات إقليمية و دولية في هذا المجال.[1]

[1] عبد الوهاب حفيان، **عوامل و منطق الأمن في الساحل بين الواقع و المستقبل**، المركز الديموقراطي العربي، ماي 2017 على الرابط: **https://democraticac.de/?p=46858** يوم 2018/09/10 ساعة 20:22

خلاصة:

بعد التطرق الى اهم السيناريوهات المتعلقة بالداخل الجزائري و جوارها المتوتر (ليبيا و مالي) يمكن استقراء الوضع الاقتصادي و السياسي للجزائر و استشراف مستقبل الارهاب تجاهها خاصة بعد فرض الخناق على التنظيمات الارهابية و حصارها بشتى الوسائل، و بالاعتماد على بعض التقارير المختلفة و المعطيات تم التوصل الى مجموعة من الاحتمال و سيناروهات التي تتنبأ بمستقبل كارثي طارة و مستقبل اصلاحي طارة اخرى.

خاتمة

خاتمة

في ختام هذه الدراسة و بعد التطرق لكافة محاورها و مضامينها توصلنا الى جملة من الحقائق المتعلقة بالأمن القومي الجزائري، بحيث عرفت الجزائر مجموعة من التحديات الاقليمية بداية من 2011 و ما افرزته التحولات الهيكلية التى مست العديد من الانظمة في الوطن العربي و شمال افريقا و التخوف من انتقال "الحراك العربي" و ما سببه من ازمات و توترات امنية و اقليمية بسبب المشاكل الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية التي عرفتها المنطقة، اضافة لارتباط هذا الحراك بالمشاريع الغربية الامبريالية خاصة بعد التوظيف الخارجي لتلك المشاكل في تأزم الوضع في المنطقة.

لقد ازدادت مستويات التهديدات بالنسبة لمعظم دول الجوار الجزائري كالأزمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي في 2011 و أزمة شمال مالي بعد محاولة انفصال الازواد في 2012، و افرزت هذه الازمات بيئة امنية هشة، مما زاد في تصاعد مشكلة التهديدات على الامن القومي الجزائري بشكل كبير، من بين تلك التهديدات انتشار التنظيمات الارهابية بشكل خطير في نفس الوقت انتشار فوضى السلاح الليبي و المتاجرة به بطرق غير شرعية بعد انهيار مؤسساتها الامنية في ضل تنامي الجريمة المنظمة في المنطقة زيادة على ذلك تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين بما يحملون من امراض و مخاطر و أعباء، كل هذا زاد الوضع سوءا و تعقيدا خاصة بعدما دخلت الجزائر في ازمة اقتصادية بسبب سقوط اسعار النفط هذا الاخير الذي يعتبر العصب الحقيقي للاقتصاد الجزائري، و من المعروف ان الاقتصاد يمكن ان يحل الكثير من المشاكل الاجتماعية و السياسية و حتى الامنية.

فكل هذه التحديات شكلت خطرا أمنيا حقيقيا تسعى الجزائر جاهدة في مجابهتها و من خلال تبني مقاربات متعددة الابعاد لمكافخة تلك الظواهر و مواجهة تلك التحديات المطروحة، تشمل مجموعة من الإستراتيجيات، ابرزها تشديد الرقابة الحدودية بنشر نسبة كبيرة من افراد الجيش، و

تحديث و سائل مراقبة المسالك و الممرات الحدودية، و الاعتماد على الخبرة المكتسبة في مكافحة الارهاب بشتى الوسائل السلمية كالمصالحة و التوعية... و وسائل ردعية كتفكيك الخلايا الارهابية و القضاء على الخلايا النشطة منها و تحييد و كبح منابع تمويل الارهاب كالفدية، و تضييق الخناق على المهربين و تجار الاسلحة غير الشرعية و مكافحة الجريمة المنظمة و مختلف انشطتها الاجرامية بلا هوادة.

كما قامت الجزائر بتفعيل الدور الدبلوماسي في حل الأزمات خاصة المتعلقة بدول الجوار لها، عن طريق الوساطة بين اطراف النزاع و تقديم مساعدات مالية لبعض الدول الافريقية التي تعاني فقرا، كما قامت الجزائر بالانضمام الى مختلف الفعاليات و المحافل و كذا المنظمات الاقليمية و الدولية للتصدي لتلك المخاطر و التحديات المطروحة.

و في الجانب الاقتصادي تحاول الجزائر على الاعتماد على اقتصاد متعدد المداخيل و ذلك بإصلاح القطاع الخاص و اطلاق مشاريع تنموية و الاعتماد على الطاقات المتجددة في المستقبل.

و بالاعتماد على مختلف التقارير في الدراسة تمكنا من خلالها ابراز بعض النقاط الأساسية المتعلقة بالداخل و والجوار الجزائري عن طريق و ضع السيناريوهات المحتملة سواء تنعكس ايجابا او سلبا على الأمن القومي الجزائري و ذلك لاستشراف مستقبلها يتطلب من الجزائر اتباع سياسات و استراتجيات مدروسة و الحرص على ايجاد الحلول اللازمة لتدارك النقائص و في نفس الوقت الحفاظ على المكاسب.

الاستنتاجات:

❖ **سياسيا:**

✓ **داخليا:** القيام بإصلاحات و في جميع القطاعات و تفعيلها بجدية على ارض الواقع و محاربة الفساد بشتى انواعه بتفعيل دور الرقابة و العدالة و العمل على استقلالية السلطة القضائية.

التخلص من سياسة التصريحات الاستفزازية و سياسة شراء السلم الاجتماعي خاصة في ظل اقتصاد هش مما يتطلب الارادة السياسية اللازمة لدى السلطات المعنية و صناع القرار للتحرك بسرعة للتدارك الوضع الراهن و حماية القدرة الشرائية للمواطن.

استحداث معاهد البحوث السياسية و الامنية و الاستشرافية و مراكز الفكر و الرأي و تكوين نخب قادرة على ممارسة السلطة و تسيير شؤون البلاد بفعالية و كفاءة و بما يتماشى مع العصر و احترام رغبة الشعب و كرامته في اطار احترام المبادئ الاسلامية و القيم الوطنية و الانسانية.

استحداث مجلس امن قومي جزائري مهمته التنسيق و التكامل بين مختلف الوزارات يختص باقرار استراتيجيات امنية و اقتصادية لمواجهة الازمات و التحديات المختلفة و اقرار خطط تنموية و توجيه السياسات و مراقبة المؤسسات العليا للدولة و العمل على سيرورتها بشفافية و حماية هوية و سيادة الدولة و استرجاع هيبتها و تحقيق أمن البلاد بفعالية.

تفعيل سياسة الحكم الراشد و تطبيق الدستور و قوانين الجمهورية و التداول السلمي و الشرعي على السلطة و تحديد شروط التمثيل الديمقراطي لممثلي الشعب في المناصب العليا و

الهيئات التشريعية و الاستشارية بالاعتماد على النخب و الكفاءات ذو نزاهة في اطار اصلاح مؤسسات الدولة، و اشراك الشباب المثقف في مؤسسات صنع القرار.

- ✓ **خارجيا:** تطوير العلاقات الدبلوماسية مع دول المجاورة و وتكثيف مباحثات السلام في الدول التي تشهد توترات امنية، نقل نموذج المصالحة الوطنية الجزائرية الى الدول الافريقية خاصة الدول المجاورة التي تعرف حروبا و نزاعات.

تفعيل الدبلوماسية الانسانية و الوقائية لاحتواء الفواعل المهددة للامن القومي الجزائري من خلال مدخل التنمية و دعم الديموقراطية و تعزيز حماية حقوق الانسان.

❖ **اقتصاديا:**

- ✓ **داخليا:** حماية الاقتصاد الوطني برد الاعتبار للعمل و بذل الجهد و الاعتماد على مصادر دخل متنوعة من بينها القطاع الفلاحي لتوفير الامن الغذائي، و تطوير الصناعة لتقليص فاتورة الاستراد و الاعتماد على الطاقات المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية، و الاستثمار فيها، و تقليص الاعتماد على الغاز في انتاج الكهرباء، و الاسراع للتحول التدريجي لاستعمال الطاقة الشمسية في انتاج الطاقة الكهربائية، و لما لا تصدير هذه الطاقة (الكهربائية) للدول المجاورة و أوروبا لزيادة الدخل القومي الوطني.

الاهتمام بالتنمية البشرية و استقطاب النوابغ و منحهم الامكانيات اللازمة لتطوير الاقتصاد الوطني و انشاء معاهد و مخابر البحوث في التكنولوجيات الدقيقة و الحيوية و الذكاء الاصطناعي... و تطبيق القاعدة 51% و 49% على ارض الواقع خاصة في الاستثمارات الاجنبية الكبرى

تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و منحها الاولوية على حساب الشركات الاجنبية في الاستثمارات و المشاريع التنموية، و دعم المنتوج المحلي، و تنمية المناطق الريفية النائية.

- ✓ **خارجيا:** تعزيز التبادل التجاري بين دول المجاورة و انشاء تكتل اقتصادي و سوق مشتركة و التعاون في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة القطاع الفلاحي لتوفير الامن الغذائي و المائي.

توسيع النفوذ الجزائري في افريقيا من الجانب السياسي الى الجانب الاقتصادي و الاستثمار في هذه القارة الغنية بالموارد الطبيعية و تنمية المنطقة الساحلية للحد من الفقر و التهميش الذي سبب الازمات في المنطقة.

❖ **أمنياً:**

- ✓ **داخليا:** المواصلة في الحفاظ عل النجاح المحقق في مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة، و الحفاظ على مبادىء العقيدة العسكرية للجيش الوطني الشعبي و تكييفها مع التحديات التي تشهدها المنطقة.

تطوير الجيش الوطني الشعبي الى درجة الاحتراف، و تطوير الصناعة الحربية و وسائل المراقبة و توسيع شبكة الاستعلامات الداخلية و الخارجية لحماية المصالح القومية، و كذلك تطوير الاقمار الصناعية و تكنولوجيا الامن المعلوماتي، و استحداث جيش اليكتروني لمجابهة حروب الجيل الرابع و غيرها.

تطوير وسائل التدخل السريع اثناء وجود خطر، مثل طائرات بدون طيار باستخدام تقنيات القذائف الموجهة، لردع الاعمال الاجرامية في اسرع وقت ممكن، و للتقليص من الخسائر البشرية من جانب الجيش الجزائري.

- ✓ **خارجيا:** مساعدة الجيوش النظامية للدول المجاورة بتدريبها و نقل الخبرة الجزائرية في مكافحة الارهاب و الجريمة المنظمة.

التعاون الامني و الإستخباراتي و ضرورة التحرك الجماعي ضمن المجموعة الافريقية و التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤول الداخلية للدول.

❖ **اجتماعيا و تربويا و ثقافيا:**

غرس الروح الوطنية لدى الاجيال و توعية المجتمع من المخاطر الناتجة عن التهديدات الخطيرة و محاربة الافكار المهددة للأمن القومي كالتطرف و الجريمة و الافكار الانفصالية و غيرها و تشجيع فكر و ثقافة الاعتدال و الوسطية في اوساط الرأي العام و جعله سلاحا في تطويق الفكر المتطرف.

انشاء وكالات اعلامية جزائرية بمختلف اللغات، ذات بعد اقليمي و عالمي للتأثير على الرأي العام العالمي سياسيا و ثقافيا، بالترويج للقيم و الثقافة الجزائرية الاصيلة وتاريخها العريق و سياستها الحكيمة في نشر السلم و حل الازمات بين الدول، و الرد بقوة على مشوهي صورة الجزائر داخليا و خارجيا.

اصلاح المنظومة التربية و نشر حصص و برامج تربوية و اعلامية تدعوا الى التمسك بروح التراث و القيم الاجتماعية الاصيلة و العزوف عن الترويج للأفكار و العادات السطحية الوافدة و الغريبة المهددة للأمن الهوياتي للوطن، مع الانفتاح على فكر و ثقافات الامم و اقتباس النافع منها.

حل الاحزاب و الحركات المتطرفة و تطبيق القوانين على المحرضين ضد الوحدة الترابية و على كل من يهدد الامن القومي الجزائري و التوصل الى توافق وطني

اقامة حملات تحسيسية في قطاعات التربية، و المنابر الدينية و الاعلامية لزيادة الوعي لدى المجتمع و تعريفهم بالمخاطر الامنية و المهددة للجزائر و مستقبلها.

تعميم هذه الافكار التربوية التي ذكرت سلفا في كامل التراب الوطني و نقلها الى الدول المجاورة لتربية اجيال و مجتمعات واعية للتقليص من التهديدات بشتى انواعها مستقبلا.

قائمة

المراجع

المصادر :

أ – قواميس:

1) **قاموس المصطلحات السياسية و الدستورية و الدولية**، سعيفان احمد، بيروت مكتبة لبنان، ناشرون، ط 1، 2004.

المراجع:

ب – كتب باللغة العربية:

1) بن عيسى محسن العجمي، **الأمن و التنمية، الرياض**، جامعة نايف للعلوم الأمنية، ط 1، 2011.

2) حجاج قاسم، **محاضرات الأمن القومي**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2017–2018.

3) زكي عبد المعطي ، **الأمن القومي قراءة في المفهوم و الأبعاد**، المعهد المصري للدراسات السياسية و الاستراتيجية، اسطنبول، 9 فيفري 2016.

4) الشمري عبد الله هاجش ، **بحوث دبلوماسية، أثر العلاقة بين الدبلوماسية و الإستخبارات في الأمن الوطني**، معهد الدراسات الدبلوماسية، ع 9، الرياض،1995.

5) شيخ العلوي الحسين، **صراع النفوذ بين القاعدة و تنظيم الدولة في افريقيا**، مركز الجزيرة للدراسات، فيفري 2016.

6) عامر الحاج ميلود، **الأمن القومي العربي، و تحدياته المستقبلية، مركز الدراسات و البحوث**، دار جامعة نايف للنشر، الرياض، 2016.

7) قوجلي سيد أحمد ، **تطور الدراسات الأمنية، الأمنية، و معضلة التطبيق في العالم العربي**، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية 2013.

8) قوجلي سيد احمد، **الدراسات الأمنية النقدية، مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن**، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان الأردن، ط 1، 2014.

9) كريستستوف. تشيفيز، جيفري مارتيني (Christistophers. Chivvis, Jeffery Martini) ، **ليبيا بعد القذافي عِبرٌ و تداعيات المستقبل**، مركز سياسات الدفاع و الأمن الدولي التابع لمعهد أبحاث الأمن القومي RAND، 2014.

10) مضلوم محمد جمال، **الأمن غير التقليدي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية**، الرياض، ط 1، 2012.

ب – دوريات و مجلات:

1) "وحدات في الميدان، الحصيلة العمالياتية 2017"، الجيش، العدد: 654، جانفي 2018.

2) ب. بوعلام، "تنامي التجارة غير الشرعية للأسلحة الخفيفة في افريقيا"، الجيش، الجزائر، ع 654، جانفي 2018.

3) برزيق بوعلام، "التهديدات الامنية اللاتماثلية و أثرها على السلم و الامن في افريقيا"، الدراسات الاستراتيجية و العسكرية، م1، ع1، المركز الديموقراطي العربي، المانيا، سبتمبر 2018.

4) بن حوة مصطفى و مقدم أحلام صارة، "الأزمة الليبية و تداعياتها على الأمن الجزائري"، اتجاهات سياسية، ع 4، المركز الديموقراطي العربي. برلين–المانيا، ماي 2018.

5) بهلول نسيم، "مركز ثقل التوجه العسكري الجزائري و مراقبة الحدود من مدخلي: نظم المعلومات و بحوث العمليات"، دفاتر سياسية و قانونية، ع 16، جانفي 2017.

6) بخوش صبيحة، "الهجرة غير الشرعية وتداعياتها على منطقة شمال افريقيا، الجزائر نموذجا"، مجلة الدراسات الإفريقية و حوض النيل. المركز الديموقراطي العربي، برلين-المانيا،ع 1، م 1، مارس 2018.

7) بودين عربي، "الحركات الإحتجاجية في الجزائر و عسر التحول"، سياسات عربية، ع 25، مارس 2017.

8) بويبة نبيل، "التدخل الفرنسي في مالي و السيناريوهات المستقبلية للأزمة الترقية بين الأمننة و الأفغنة"، مجلة دراسات افريقية و حوض النيل، المركز الديموقراطي العربي، برلين، مارس 2018.

9) جراية لصادق، "تحول مفهوم الأمن في ضل التهديدات الدولية الجديدة"، مجلة العلوم القانونية و السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة لخضر الوادي ع 8، جانفي2014.

10) حاج محمد فضيلة، "اشكالية الامن المجتمعي في العلاقات الدولية"، جيل حقوق الانسان، لبنان، ع 11، سبتمبر 2016.

11) الحربي سليمان عبد الله، "مفهوم الأمن، دراسة نظرية في المفاهيم و الأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، 19 جوان 2007.

12) حليمي حكيمة، "ريوع النفط بين لعنة الموارد، الفساد الإقتصادي و تداعيات الحالية"، ميلاف للبحوث و الدراسات السياسية، ع 5، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، جوان 2017.

13) خلاصي خليدة كعسيس، "الربيع العربي بين الثورة و الفوضى"، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مارس 2014.

14) خليفة عبد القادر ، مهاجرو دول الساحل في مدن الصحراء الجزائرية: من مسار عبور الى فضاء استقرار (مدينة ورقلة-الجزائر) مجلة انسانيات عدد مزدوج 69-70 جويلية-ديسمبر 2015,

15) دحموح طاهر، "الأمن الوطني بين الإمتداد المغاربي و عمق الساحل الإفريقي"، الدراسات السياسية و العلاقت الدولية، مركز جيل البحث العلمي، ع 16، مارس 2018.

16) دلة أمينة مصطفى، "العمق الإستراتسجي للأمن الجزائري: أمن الحدود بين مالي و ليبيا"، العربية للعلوم السياسية، العددان 49-50 شتاء - ربيع 2016.

17) صايح مصطفى، "الجزائر و الأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي و إنعكاساتها المستقبلية على الأمن الإقليمين"، الجزائرية للدراسات السياسية، ع 2. الجزائر، ديسمبر 2014

18) عمراني كربوسة، سهام زروال، "الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي و تهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"، الجزائرية للسياسة العامة، ع 5 ، أكتوبر 2014.

19) العيب ذويب، "مفهوم الأمن في الفكر الديني: دراسة لأبعاد الامن الانساني في الاسلام"، الدراسات القانونية و السياسية، الجزائر، الاغواط، ع 5 ، م 1، جانفي2017.

20) قط سمير، "السياسة الخارجية في افريقيا: التطورات و المحددات"، العلوم السياسية و القانون، المركز الديموقراطي العربي، ع1، 2017.

21) كبابي صليحة، "الدراسات الأمنية بين الإتجاهين التقليدي و الحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1، الجزائر، ع 38، ديسمبر2012.

22) كرفاح ليلى، "تحديات الأمن القومي الجزائري بعد الحراك العربي"، مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز العربي الديموقراطي للدراسات الإستراتيجية و السياسية و الإقتصادية برلين ألمانيا، ع 7، فيفري 2018

23) كواشي عتيقة، "الاستراتيجية الجزائرية في مواجة الظاهرة الارهابية المتنامية في منطقة الساحل الافريقي"، مجلة الباحث للدراسات الاكادمية، جامعة باتنة1، كلية الحقوق و العلوم السياسية، ع8، جانفي 2016.

24) مجدان محمد ، "التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب"، الجزائرية للدراسات السياسية، ع5، جوان 2016.

25) نصير خالفة، "عولمة السيادة الوطنية و انعكاساتهاعلى ثورات الحراك العربي 2011: دول المغرب العربي نموذجا"، مجلة العلوم السياسية و القانون، المركز الديموقراطي العربي برلين، ع 9، جوان 2018.

ج- مداخلات و ملتقيات:

1) شطيبي محمود مريم، مداخلة بعنوان: **انعكاسات اسعار النفط على الإقتصاد الجزائري، كلية الشريعة و الإقتصاد**، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم السياسية، ماي 2015.

2) منصر جمال، **تحولات في مفهوم الامن... من الوطني إلى الإنساني**. مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي: الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق. قسنطينة يومي: 30/29 أفريل 2008.

و- مذكرات و اطروحات:

1) ابوبكر الهوى ايمان ، **التهديدات الاسرائيلية للأمن القومي و المائي العربي**، مذكرة الماجيستر، (جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية)، 2012.

2) أوشريف يسرى، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر**، مذكرة الماجستير (جامعة محمد خيظر، بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2015-2016.

3) بنور حورية، **أثر التهديدات الجديدة على الأمن الجزائري، دراسة حالة الهجرة غير الشرعية،** مذكرة الماستر، جامعة مولاي الطاهر سعيد، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2018/2017.

4) بودح سارة، **الإستراتيجية الجزائرية للإنفاق على التسلح في ضل التهديدات الأمنية الجديدة 2010-2014**، مذكرة الماستر، (جامعة قاصدي مرباح، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2015/2014.

5) حبشي ام هاني، فايزة حناني، **تأثيرات الأزمة الليبية على منطقة الساحل الإفريقي الجزائر انموذجا**، مذكرة الماستر، (جامعة زيان عاشور، الجلفة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم الغلوم السياسية)، 2017/2016.

6) حجاد ياسمين، **أثر الواقع الامني للساحل الافريقي على أمن غرب المتوسط**، مذكرة الماجستير، (جامعة مولود معمري-تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2016،

7) حمزاوي جويدة، **التصور الأمني الأروبي ، نحو بنية أمنية شاملة و هوية استراتيجية في المتوسط** ، مذكرة الماجستير (جامعة الحاج لخضر -باتنة- كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2011.

8) رحموني فاتح النور، **تأشيرات على الحوارات الأمنية في منطقة المتوسط نهاية الحرب الباردة**، أطروحة الدكتوراه، (جامعة باتنة1، كلية الحقوق و العلوم السياسية، الجزائر) 2016.

9) زاوي رابح، **بناء المبادرات الأمنية في البحر الأبيض المتوسط بين ثلاث الامن القوة السلام،** مذكرة الماجستير، (جامعة مولود معمري كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، 2013-2014.

10) ظريف شاكر، **البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل و الصحراء الافريقية التحديات و الرهانات،** مذكرة الماجستير، (جامعة الحاج لخضر -باتنة،كلية الحقوق، شعبة العلاقات الدولية)، 2008.

11) كرفة كلثوم، **التحديات الإقليمية و اثارها على الأمن الجزائري 2011-2015،** مذكرة الماستر، (جامعة محمد خيظر بسكرة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية)، 2016/2015.

12) معمري خاد، **التنظير في الدراسات الأمنية ما بعد الحرب الباردة دراسة فس الخطاب الامني الأمريكي بعد 11 سبتمير،** مذكرة الماجستير، (جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية)، 2008.

13) منصوري إلياس، **رهانات و أولويات الأمن الوطني الجزائري في ضل القضايا الإقليمية الراهنة، ليبيا -أنموذجا،** مذكرة الماستر، (جامعة عباس لغرور- ورقلة، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية)، 2016-2017.

14) نعيمي ام الخير، **السلم الاجتماعي و ازمة الدولة الريعية، حالة الجزائر،** مذكرة الماستر، (جامعة قاصدي مرباح و رقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسة)، 2016/2015.

15) هباز إيمان، **أزمة مالي و انعكاساتها على منطقة الساحل الافريقي2010-2015**، مذكرة الماستر، (جامعة محمد خيضر – بسكرة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم العلوم الانسانية)، 2016/2015.

د- مراجع اليكترونية:

1) الاسعد بوعزي ، **المنظمات الارهابية في الساحل الافريقي و المغرب العربي: الحاضر و المستقبل،** جوان 2017 رابط الموقع: http://bit.ly/2C0tjNt يوم 2018/06/25 على الساعة 10:11

2) باشوش نوارة ، **المخدرات المغربية تهدد امن الجزائر**، متوفر على الرابط: http://bit.ly/2RyHrD0 يوم 2018/06/25 على الساعة 12:09

3) بن احمد محمد، تراجع الهجرة غير الشرية الى الجزائر، موقع جريدة الخبر، على الرابط : http://bit.ly/2QBeghu يوم 2018/10/05 على الساعة: 23:55.

4) بنافي ريناس، **المفهوم المعاصر للأمن القومي و اشكالية المعضلة الأمنية**، المركز الديموقراطي العربي، على الرابط: https://www.democraticac.de/?p=4163 يوم 2018/05/03 على الساعة 11:13.

5) بو لعراس فتحي، **الجيش الموازن تأثيرات معضلة خلافة بوتفليقة في سيناريوهات التغيير الجزائري**، مركز مستقبل الابحاث و الدراسات المتقدمة،2016. متوفر على الرابط: http://bit.ly/2O2EpZN يوم 2018/09/08 على الساعة 16:11.

6) بولعراس فتحي، **مداخيل متعددة: الدرس الجزائري في تفكيك التطرف و محاربة الإرهاب**، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المستقبلية، الرابط: http://bit.ly/2Qq0aPY يوم 2018/09/10 على الساعة 13:07.

7) **الجزائر في امان رغم انخفاض اسعار النفط**. جريدة "الخبر اون" متوفر على الرابط: https://www.elkhabar.com/press/article/132450/ يوم 2018/09/09 على الساعة 10:15.

8) الحج ولد براهيم، **أزمة شمال مالي.. انفجار الداخل و تداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/02/20122129582152916 يوم 2018/05/27 على الساعة 12:21.

9) حفيان عبد الوهاب، **عوامل و منطق الأمن في الساحل بين الواقع و المستقبل**، المركز الديموقراطي العربي، ماي 2017 على الرابط: **https://democraticac.de/?p=46858** يوم2018/09/10 على الساعة 20:22.

10) **دراسة إفريقية تبعات خطيرة لترحيل المهاجرين غير الشرعيين بالجزائر**، على الرابط: http://bit.ly/2P6KhOa يوم 2018/06/24 على الساعة 02:25.

11) دريدي مصطفى ، **تجربة الجزائر في قراءة مستقبل الارهاب و كيفية مواجهته**، أراء حول الخليج، ع 132.موقع :

http://www.araa.ae/index.php?option=com_content&view=article&id=4457:2

018-05-13-12-53-20&catid=4003&Itemid=172 يوم 2018/09/12 على الساعة 16:10.

12) رابح لونيسي، **موقع الانفصالين في استراتيجية الارهاب الجديدة**، على الرابط: http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=597034&r=0 يوم 2018/05/21 على الساعة 10:10.

13) رمزي وليد، **التقرير الامريكي حول مكافحة الإرهاب: الجزائر نجحت في شل نشاطات التنظيمات الإرهابي**، متوفر على الرابط: http://bit.ly/2Izd1MX يوم 2018/09/13 على الساعة 12:33.

14) روطان فريدة، **تحديات الأمن القومي الجزائري في ضل تنامي حركات العنف المسلح**، على الرابط التالي: http://www.siyassa.org.eg/News/8713.aspx يوم 2018/09/08 على الساعة 23:32.

15) زقاغ عادل، **اعادة صياغة مفهوم الامن- برنامج البحث في الامن المجتمعي**، متوفر على: http://bit.ly/2zN2OJQ يوم 2018/05/02 على الساعة 12:03.

16) سكية عبد السلام، **دراسة افريقية تحذر من تبعات خطيرة لتحيل المهاجرين غير الشرعين بالجزائر**، متوفر على الرابط: http://bit.ly/2NtqUgA يوم 2018/06/22 على الساعة 21:22.

17) سمار عبدو، **مركز دراسات أمريكي يصدر توقعات سوداوية حول مستقبل الجزائر**، متوفر على الرابط: http://bit.ly/2RjPcMY يوم 2018/08/07 على الساعة 22:17.

18) **صادرات المحروقات الجزائرية تتراجع بمليار دولار ومعدل النمو لن يتعدى 2.6 في المئة**، متوفر على الرابط: http://bit.ly/2O2EFrJ يوم 2018/09/28 على الساعة 12:29.

19) عبد الحفيظ محمد علاء، **مفهوم الأمن القومي وتحديد أبعاده، المركز الاوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والإستخبارات**، متوفر على الرابط:http://bit.ly/2NWspcd يوم 2018/05/03 **على** الساعة 11:13.

20) عرفة خديجة ، **تحولات مفهوم الأمن، من امن الوسائل الى أمن الأهداف**، متوفر على الرابط الالكتروني: https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-01-2009-dafatir/515-2013-05-02-10-52-41 يوم 2018/04/27 على الساعة11:13.

21) عليلي عبد السلام، **مستقبل الجزائر في ظل المتغيرات الإقليمية الراهنة .. التحديات والحلول**، على الرابط https://www.hespress.com/writers/286936.html يوم 2018/06/01 على الساعة 09:02.

22) غانم-يزيك داليا، **الأحاديث انفجار الوضع في الداخل الجزائري هي بكل صراحة سخيفة**، مركز كارنيغي للشرق الاوسط، فيفيري 2017، الرابط: http://carnegie-mec.org/diwan/67866 يوم 2018/08/08 على الساعة 19:01.

23) **قراءة في تطورات العقيدة القتالية و الدفاعية للجيش الوطني الجزائري**، على الرابط: http://bit.ly/2y9vPh0/ يوم 2018/05/27 على الساعة 14:14.

24) **القصة الكاملة لتهريب المخدرات من افريقيا الى اوروبا**، على الرابط: http://bit.ly/2RaFATZ يوم 2018/06/25 على الساعة 90:01

25) قوي بوحنية، **استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في منطقة الساحل**، مركز الجزيرة للدراسات، الرابط الالكتروني:

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/06/20126310429208904.htm.1

9/04/2013..pdf يوم 2018/05/27 على الساعة 12:33

26) كيف تخطّط الجزائر لتحقيق نموها الاقتصادي؟ هذه أبرز الإجراءات والأهداف القادمة، على الرابط: https://arabic.cnn.com/business/2017/04/11/algeria-economy-growth يوم 2018/09/09 على الساعة 10:11

27) **محددات التحول: كيف ستتعامل الحكومة الجزائرية مع التحديات الإقتصادية الراهنة**، مركز المستقبل للأبحاث و الدراسات المتقدمة، الرابط:http://bit.ly/2DPULQH يوم 2018/09/10 على الساعة 12:38.

28) محمد حج محمد مروان ، **الأمن في العلاقات الدولية، الموسوعة السياسية**،على الرابط التالي: http://bit.ly/2y8elvW يوم2018/4/28 على الساعة: 15:50.

29) **مخطط أمريكي لتقسيم الجزائر متوفر**، على الرابط: http://bit.ly/2QtVyrU / يوم 2018/05/24 على الساعة 14:11.

30) مرغيث عبد الحميد، **تداعيات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري و السياسات اللازمة للتكيف مع الأزمة**، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة جيجل، الجزائر،متوفر على http://bit.ly/2QSkvgX يوم يوم 2018/06/01 على الساعة 08:47

31) مزياني صبرينة، **مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري**، المركز الديمقراطي العربي ، جويلية 2017. https://democraticac.de/?p=47399 يوم 2018/09/09 على الساعة 11:11.

32) **موسكو تحذر الجزائر هناك مؤامرة لضرب الاستقرار في الجزائر** متوفر على الرابط:

http://bit.ly/2P58nZD يوم 2018/05/23 على الساعة 14:23.

مراجع اجنبية:

أ – باللغة الانجليزية:

مواقع:

1) Michael Rubin, **Ten countries whose stability can't be taken for granted,** https://www.aei.org/publication/ten-countries-whose-stability-cant-be-taken-for-granted/ ,see on :07/08/2018

2) Oxforddictionaries: the web site, https://en.oxforddictionaries.com/definition/security (24/04/2018)

3) **"What is the future of Algeria?",** https://www.quora.com/What-is-the-future-of-Algeria (10/09/2018)

ب- باللغة الفرنسية :

مواقع:

1) DJIHADISME – Le Sahel, où se rencontrent terrorisme et criminalité ,https://lecourrierdumaghrebetdelorient.info/jihadism/djihadisme-le-sahel-ou-se-rencontrent-terrorisme-et-criminalite/, consulté le : 25/06/2018.

Ilhem Terki, **Selon le Rapport du Conseil d'Experts du World Economic Forum 2018 : L'Algérie "1ère puissance africaine et maghrébine! :** http://www.lexpressiondz.com/actualite/289064-l-algerie-1ere-puissance-africaine-et-maghrebine.html, consulté le : 10/09/2018.

الفهرس

فهرس الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	توضح أحد الخرائط التي نشرتها مجلة وزارة الدفاع الامريكية في اطار مخطط تقسيم العالم الاسلامي و العربي في ما يعرف بنظرية الفوضى الخلاقة.	47
02	خريطة توضح التهريب في الصحراء و تمويل التهديد.	52
03	خريطة توضح مناطق تمركز الطوارق.	58
04	خريطة توضح مسار تدفق المهاجرين غير الشرعين نحو الجزائر.	64
05	خريطة توضح انتشار التنظيمات الارهابية في الساحل الافريقي و المنطقة المغاربية.	67
06	خريطة توضح مسالك تهريب الكوكاين عبر الغرب الافريقي.	68
07	خريطة توضح السيناريو الكارثي المحتمل في مالي و الساحل الافريقي.	95

فهرس الموضوعات:

اهداء

شكر و تقدير

مقدمة.....,..... أ

<u>الفصل الاول:</u> الاطار النظري و المفاهيمي للامن و الأمن القومي:

المبحث الاول: ماهية الأمن.....14

المطلب الاول: مفهوم الامن.....14

المطلب الثاني: مستويات الأمن.....18

المطلب الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للأمن.....20

المبحث الثاني: ماهية الأمن القومي.....31

المطلب الاول: تعريف الامن القومي و خصائصه.....31

المطلب الثاني: أبعاد الامن القومي.....36

المطلب الثالث:عناصر و مقومات الامن القومي و العومل التي تدفع للاهتمام به.....39

الفصل الثاني: التحديات الاقليمية التي واجهت الجزائر ما بين 2011-2017م

المبحث الاول: التحديات الاقليمية الجديدة.....46

المطلب الاول: الحراك العربي و الفوضى الاخلاقة.....46

المطلب الثاني: فوضى انتشار السلاح الليبي.....51

المطلب الثالث: أزمة شمال مالي.....55

المبحث الثاني: التحديات التقليدية.....59

المطلب الاول: الأزمة الإقتصادية في الجزائر (انخفاظ اسعار النفط) 59

المطلب الثاني: تنامي الهجرة غير الشرعية نحو الجزائر 62

المطلب الثالث: الارهاب و الجريمة المنظمة.....66

الفصل الثالث: سيناريوهات مستقبل الامن القومي الجزائري

المبحث الاول: سيناريوهات متعلقة بالداخل الجازئري.....75

المطلب الاول: السيناريوهات السياسية و الاقتصادية.....75

المطلب الثاني: مستقبل الارهاب و الجريمة المنطمة 84

المبحث الثاني: سيناريوهات متعلقة بالجوار الجزائري..... 90

المطلب الاول: مستقبل الامن القومي الجزائري في ضل الأزمة الليبية.....90

المطلب الثاني: مستقيل الأمن القومي الجزائري في ضل أزمة شمال مالي.....94

الخاتمة.....102

قائمة المصادر و المراجع.....108

فهرس الخرائط.....

فهرس الموضوعات.....

ملخص الدراسة

من خلال هذه الدراسة، حاولنا استشراف مستقبل الامن القومي الجزائري، وذلك لتشخيص و تحليل تأثيرات التحديات الإقليمية التي تهدد الجزائر، بداية من سنة 2011 و ما افرزته هذه الفترة من تحولات سياسية و أمنية و اقتصادية في البيئة الاقليمية للجزائر، بعد موجة "الحراك العربي" و الذي مس دول الجوار الشرقي للجزائر خاصة ليبيا، و تزايد حدّة الاشكاليات الامنية في منطقة الساحل الافريقي بعد ازمة شمال مالي، و تفاقم التهديدات المعقدة و المتشابكة فيما بينها في ضل انكشاف أمني خطير على طول الحدود الوطنية، كالضاهرة الارهابية و ارتباطها بالجريمة المنظمة و شبكات تهريب السلاح، و تضاعف المهاجرين غير الشرعين و ما يشكلونه من مخاطر صحية و مجتمعية و اعباء اقتصادية و في الوقت نفسه تعرضت الجزائر لازمة اقتصادية انهكت كاهلها.

و بتوظيف السيناريوهات، حاولنا استقراء مستقبل الامن القومي الجزائري، بالاعتماد على الاحتمالات المتعلقة بالداخل الجزائري و جواره المتوتر، و قد حاولت الجزائر في اطار استراتيجياتها للتعامل مع التحديات المطروحة داخليا و خارجيا من اجل تعزيز الاستقرار في مختلف الجوانب السياسية و الاقتصادية و الامنية خصوصا.

Abstract.

Through this study, we tried to explore the future of Algerian national security in order to diagnose and analyze the effects of the regional challenges that threaten Algeria, beginning in 2011, and the results of this period of political, security and economic changes in the Algerian regional environment in the wake of the Arab upheaval which has affected the neighboring countries of eastern Algeria, especially Libya. The increasing security problems in the African Sahel region after the crisis in northern Mali, and the exacerbation of complex and interrelated threats in the face of serious security exposure along national borders such as terrorism and organized crime and their relation to arms smuggling networks, in addition to the increasing illegal immigration with the societal and health risks as well as the economic burdens they pose, at the same time, Algeria suffered an economic crisis.

With the Use of scenarios, we tried to have a prospective outlook to the future of the Algerian national security, depending on the possibilities of its interior and neighberhood in tension. Algeria has tried as part of its strategies to deal with the challenges internally and externally to promote stability in various political, economic and security aspects.